لَطَائِفُ التَّنْبِيهَات

على بعْضِ مَا فِي كُتُبِ الحَدِيث
مِنَ الرِّوَايَات

وَيليهِ

تَحذِيرُ اللَّبِيب
مِن بَعضِ مَا فِي الكُتُب مِنَ الأَكَاذِيب

حفيد الرسول الشَّيخ الشَّريف الدكتور جميل حليم
الأشعَري الشَّافعي
غَفَرَ اللهُ له وَلوالدَيه ولمشَايخِهِ والمؤمنين والمؤمنات

قدّم له جماعة من أهل العلم الثقات

شركة دار المشاريع ش.م.م

لَطَائِفُ التَّنْبِيهَات على بعْضِ مَا فِي كُتُبِ الحَدِيث مِنَ الرِّوَايَات

شركة دار المشاريع

لَطَائِفُ التَّنْبِيهَات
على بعْضِ مَا فِي كُتُبِ الحَدِيث
مِنَ الرِّوَايَات

شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بيروت - لبنان - تلفون: ٠١/٣٠٤٣١١
www.dmcpublisher.com

ISBN 978-9953-20-740-7

لَطَائِفُ التَّنْبِيهَاتِ

على بعْض مَا في كُتبِ الحَديث مِن الرِّوايَات

وَيليـهِ

تَحذِيرُ اللبيب

مِن بَعضِ مَا في الكُتُب مِنَ الأكَاذيب

حفيد الرسول الشَيخ الشَّريف الدكتورجميل حليم الأشعَري الشَّافعي
غَفَر اللَّهُ له وَلوالدَيهِ ولمشَايخِهِ والمؤمنين والمؤْمِنات

الطبعة الثانية
١٤٣٤ هـ ـ ٢٠١٣ ر

شركة دار المشاريع

بيروت ـ لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون، بناية الإخلاص
تلفون وفاكس: ٣١١ ٣٠٤(١ ٩٦١)٠٠
صندوق بريد: ٥٢٨٣ ـ ١٤ بيروت ـ لبنان

شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

ISBN 978-9953-20-740-7

9789953207407

email: dar.nashr@gmail.com
www.dmcpublisher.com

الإهداء

إلى القمرين النَيِّرين, والعَلَمينِ, إمامَي السُّنَّة النبويّة,
أَميري المؤمنينَ في علمِ الحديث الإمام أبي عبد
اللَّه البخاري, والإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج
النيسابوري, رضي اللَّه عنهما, ونفعنا بهما وبعلمهما,
وحشرنا في زمرتهما.

أهدي ثواب عملي هذا.

المؤلف

تقاريظ الكتاب
لبعض أهل العلم والأساتذة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الذي رفع شأن العلماء الأعلام، وفضلهم بما منحهم به من بيان الأحكام، وعلى آله الكرام، وأصحابه العظام، أما بعد فقد اطلعت على كتاب «لطائف التنبيهات على بعض ما في كتب الحديث من الروايات»، للنبيل، الجليل، وفرع الشجرة الطاهرة النبوية، الشيخ الشريف الدكتور جميل حليم الأشعري الشافعي الصوفي، وفي هذا الكتاب جهد كبير، يشهد لمؤلفه الجليل بطول الباع، وسعة الاطلاع، لا سيما في علم الحديث، الذي علا شأنه في القديم والحديث، ونقل فيه أقوال العلماء الأئمة، هداة الأمة، وقال في خُطْبةِ هذا الكتاب: «وهذه الانتقادات القليلة التي توصَّل إليها جهابذة النقاد تدل على عِظم هذين الكتابين وأنهما في أعلى درجات الصحيح وتدل على جلالة قدر الإمامين البخاري ومسلم وشدة احتياطهما وتحرِّيهما وهذا يوضح لنا أيضًا السِرّ في إقبال العلماء عليهما وتلقيهم لهما بالقبول» اهـ.

فجزاه الله خير الجزاء ومتع بحياته المسلمين، ونفع بعلمه ومؤلفاته الطالبين.

قاله الفقير إليه تعالى محمد بن الشيخ محمد سراج المفتي الآني، يوم الاثنين شهر رمضان المبارك سنة ١٤٣٣هـ، والمؤمل من سماحة المؤلِّف أن يرسل لنا بعد طبعه جملة من هذا الكتاب وغيره من مؤلفاته هذه.

سماحة العلامة فضيلة الأستاذ الفقيه الشافعي المحدث المسند الفاضل الجليل والمربي النبيل مولانا الشيخ محمد ا بن الشيخ محمد سراج المفتي الآني

جعله الله من خاصة أحبابه.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الذي رفع شأن النصيحة إظهارًا للحق بين الخليقة، تحذيرًا من الزيف وإيضاحًا للحقيقة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح من تكلم بالبيان سليقة وعلى آله وأصحابه الذين أناروا الدرب بأوضح طريقة، وأبلغ الأدلة الأنيقة والبراهين العريقة، الذين من سار على هديهم ونهجهم أمِنَ ونجا من الخيبة والفضيحة، وتنعَّم في جنة عالية عظيمة مليحة.

أما بعد، فإن كتاب « لطائف التنبيهات على بعض ما في كتب الحديث من الروايات» لمؤلفه فضيلة الشيخ الشريف الدكتور حفيد الرسول سليل بيت النبوة جميل حليم رئيس جمعية المشايخ الصوفية غفر الله له ولمشايخه وللمؤمنين والمؤمنات، كتابٌ فريد من نوعه, قد جمع ما تفرق في بطون الكتب ونصوص الحفاظ والأئمة والمحدثين، قام مؤلِّفه بجهد كبير واسع نخفف على الباحثين والمؤلفين وطلبة العلم، فكفى وشفى ووفى وجمع فأوعى في بيان حكم هذه الأحاديث التي بيَّن ضعف الضعيف منها وأنه لا حاجة لتأويلها، وأوضح تأويل ما يسوغ تأويله ممّا قال بصحته بعض الحفاظ, وأنه مَدَحَ البخاري ومسلمًا مدحًا بليغًا عظيمًا ودافع عنهما، وترجمهما ترجمة وافية وأكد على بيان عقيدة أهل السنة والجماعة في تنزيه الله عن الصورة والمكان والهيئة والأعضاء، كما أنه أعطى حيزًا كبيرًا في هذا الكتاب لبيان عصمة الأنبياء والدفاع عنهم وتنزيههم عمّا لا يليق بهم، فهو كتابٌ نافعٌ ومفيدٌ جدًا يحتاج إليه كل مبتدئٍ ومنتهٍ من أهل العلم وإنه يَستَحَقُّ أن يُرْحَلَ ويُسافَرَ في طلبه وتحصيله، عرف ذلك من عرف، وجهل ذلك من جهل، فجزى اللهُ مؤلِّفَه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وجعله في ميزان حسناته وأعتقه به من النار.

فضيلة العلامة الشيخ النبيل صاحب الفضل الكبير الفقيه القائم بنشر العلم

خادم العلم والعلماء، الجريء بقول الحق الشيخ عبد العزيز بن الشيخ إبراهيم.

بتاريخ رجـ ٦ ١٤٣٣هـ.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي تعالى عن الشبيه والمكان والحجم والجسم والولد أما بعد فإني قد اطلعت على هذا الكتاب ورأيته نافعًا جدًا، وكان فيما مضى يخطر لي أن أكتب في هذا الموضوع فلما نظرت فيه فرحت فرحًا عظيمًا وسُررت سرورًا كبيرًا، وموضوعه مهم للغاية وقد جمع مؤلفه فيه نصوصًا ونقولًا كثيرة نفيسة يندُرُ أن توجد مجتمعة في كتاب واحدٍ وإني قد دعوت لمؤلفه طويلًا بأدعية كثيرة لشدة فرحي به، كما وأنني أوصي بقراءة هذا الكتاب لطائف التنبيهات على بعض ما في كتب الحديث من الروايات للشيخ الشريف الدكتور جميل حليم الأشعري الشافعي القادري الرفاعي الحسيني حفظه الله والتمعن فيه لغزارة وعظيم فوائده، وكم نحن بحاجة إلى أمثال هذه المؤلفات التي توضح ما استُشْكِلَ وخفي على كثير ممن يقرأ الحديث.

جعل الله تعالى هذا الكتاب عميم النفع وحفظنا ومؤلفه من الزيغ والضلال وجعلنا ناصرين لسنة وعقيدة نبيه صلى الله عليه وسلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الشيخ الحاج محمد صالح بن سعيد بن عبد الله الهرري الطرطريّ ثم الكنبلشيّ
٢٢ محرم ١٤٣٤هـ الموافق ٦ كانون الأول ٢٠١٢م

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى ءاله وصحبه ومن والاه،

أما بعد، فقد قال الله تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥] وقال سبحانه: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦] وقال عز وجل: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]

وقال سيدي رسول الله ﷺ: «ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويدع غير النبي ».اهـ قال الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون.اهـ ونقل الحافظ الزبيدي عن الحافظ العراقي تحسينه.اهـ

وعَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « الدِّينُ النَّصِيحَة » قُلْنَا: لِمَنْ ؟ قَالَ: « لله وَلِكِتَابِه وَلِرسُولِه وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ » رواه مسلم.

وعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْه قَالَ: « بَايعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلاةِ، وَإِيتَاء الزَّكَاةِ، وَالنُّصْح لِكُلِّ مُسْلِمٍ » رواه البخاري ومسلم.

هذا وقد يسر الله لي الاطلاع على كتاب «لطائف التنبيهات على بعض ما في كتب الحديث من الروايات» لفضيلة الشيخ الدكتور جميل حليم، وقد سرني ذلك وأراه حاجة مهمة لطلبة العلم و لاسيما في عصرنا هذا الذي اختلطت فيه الموازين، فإن هذا الكتاب- والحق يقال- مع بيانه علو قدر الإمامين البخاري ومسلم، إلى لفت الانتباه إلى بعض ما انتقد فيه كتاباهما, من باب الدفاع عن السنة وأهلها, فجزى الله مؤلفه خير الجزاء.

فعملا بما ذكرته من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة أقدم نصيحتي بطبع الكتاب ونشره ولاسيما بين طلبة العلم في المعاهد والجامعات الإسلامية.

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل فيه النفع العميم. ءامين

سماحة الشيخ الدكتور سليم علوان

أمين عام دار الفتوى في أستراليا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قيّض لهذه الأمة من يذب عن حياضها وينافح عنها، ويرد كيد الكائدين، وغلو الغالين، وأصلي على النبي الصادق الوعد الأمين وعلى إخوانه النبيين والمرسلين وآل بيته الطيبين وأصحابه الطاهرين وعلى من سار على هداهم إلى يوم الدين.

أما بعد، فإننا في عصر قد ذرت الفتن فيه بقرونها وانفتحت أبواب الفساد على مصاريعها , وانتشر دعاة الضلال كانتشار النار في الهشيم, ولا سيما في أجهزة الإعلام المرئية منها والمكتوبة والمسموعة, ووطّئت لها المنصات والمنابر, وبُذلت الأموال بالقناطير المقنطرة خدمة للأهواء التي تقرر باسم الدين والفضيلة, وقلّ الناصر على الحق والمعين على الخير.

ومن هنا فقد انبرى الشيخ السيد جميل حليم الحسيني حفظه الله، يكافح وينافح عن دين الله في غير مؤلَّف له في بحوث مهمة تعجّ وتضجّ بالأدلة والبراهين على طريقة الأئمة الأولين.

ومن هذه المصنفات المتميزة بقطع الشك باليقين وبكل طرق وأساليب التمكين هذا الكتاب الذي بين يدينا, حيث تناول لطائف التنبيهات على بعض ما في كتب الحديث م من الروايات, وهي ما يسميها العلماء في الماضي الاستشكالات على البخاري ومسلم. فعلى جلالة قدر الإمامين البخاري ومسلم- رضي الله عنهما - وتلقّي الأمة كتابيهما بالقبول, وعلى كونهما على ما قُرِّر أنهما أصح كتابين بعد كتاب الله، فمع ذلك لا نقرر لهما العصمة, ولا نقول عنهما إنه لا يأتيهما الباطل من بين يديهما ولا من خلفهما، فهذا لا ينطبق حصراً إلا على كتاب الله تعالى.

ولا نعني بمقالتنا هذه أن كلام رسول الله ﷺ قد يأتيه الباطل -معاذ الله- فالذي قاله رسول الله ﷺ لا شك أنه لا يأتيه الباطل أبدًا لأنه كما قال فيه ربه ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾.

إنما ليس كل ما نُسب لرسول الله ﷺ هو صحيح، ومن هنا تظهر الإشكالات وعليه تمت التنبيهات.

فالله نسأل وبنبيه الكريم نتوسل أن يوفقنا والمصنّف لما يحب ويرضى, والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى والرسول المجتبى وعلى آله وأصحابه الأطهار الأخيار.

البقاع – لبنان - في رجب ١٤٣٣هـ

فضيلة الأستاذ الخطيب الأديب الأريب الشيخ أسامة بن محمد السيد

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد طه الأمين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم ووالاهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإِنَّهُ مِنْ غَنَائِمِ العُمُرِ يواقيتُ ودُرَر من فرائد الشريعة الإسلامية الغَرَّاء، حوتها صدور أهل العلم الأكابر، وورثها عنهم أتباعهم ومريدوهم الصادقون خالفًا عن سالفٍ وكابرًا عن كابر، في سلاسل ذهبية هي مفخرة للأمة الإسلامية، وحِرزٌ حريزٌ لها من خطل التشويش والتحريف، وخلل التشويه والتصحيف، ولا غرو؛ فالعلم ما قد حواه الصدرُ، فليس بعلمٍ ما حوى القمطرُ!

فالعلم الصافي النقيُّ الموروثُ من صدور الثقات هو ميزان الذهب، ولا سيما بعد فُشُوِّ الكَذِب وخلط بعض الضالين الحقَّ بالباطل على مَرِّ العصور. ولهذا قال بعض الأكابر: «كثير من الكتب فيها الطامَّات والمهلكات». ولله در القائل: (البسيط)

ومَنْ يكن آخذًا للعِلمِ عن صُحُفٍ ... فعلمه عند أهل العلمِ كالعَدَمِ

وأنشد أبو حيان الأندلسي: (الوافر)

يظنُّ الغُمْرُ أنَّ الكتْبَ تَهْدِي ... أخا جهلٍ لإدراكِ العلـــــومِ

وما عرفَ الجهـــولُ بأنَّ فيها ... غوامضَ حيَّرَت عقل الفهيمِ

إذا رُمْتَ العــلومَ بغير شيخٍ ... ضللتَ عن الصراط المستقيمِ

وقال الحافظ العلامة عبد الغني النابلسي: (المجتث)

ما العلمُ مخزونُ كُتْبٍ ... لديكَ منها كثيرُ

لا تَحْسَبْنكَ بهـــذا ... يومًا فقيهًا تصيرُ

فللدَّجـــاجةِ ريـــشٌ ... لكنَّها لا تطيرُ!!

ومن هنا نعرف قدر أهل العلم الناصحين الشفوقين، الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، الذين أنقذوا وينقذون الأجيال من أباطيلَ وضلالاتٍ استقرت في بطون الكتب، وكثيرٌ منها دسَّ على أصحابها الأفاضل، فاحتاج الأمر - والحالةُ هذه - إلى عزائم صادقة مباركة من أولى الهِمَم والغَيرة على الدين وتراث أَئمة المسلمين، لسد هذه الثغرة الخطيرة، وتلافي ذاك الضرر الكبير، وأيُّ ضرر أخطرُ وأشدّ من إفساد عقائد الناس باسم العلم والعلماء؟!

وعليه، فإننا نقول: جزى الله خيرًا فضيلة الشيخ الدكتور جميل بن علي حليم - حفظه الله تعالى - على جهوده الطيبة الصادقة في هذا الميدان، الذي فرسانه في هذا العصر بلا منازع، تلاميذ ومريدو محقق العصر وعلامته العالم الرباني العارف المجتهد الحافظ عبد الله الهرري العبدري رحمه الله تعالى، ورضي عنه، ونفعنا به. نعم، تلامذته - ولله الحمد والمنة - في هذا العصر هم حماة العقيدة ومشاعل الحقيقة والطريقة، وفرسان ميدان الدعوة إلى الله الذين لا يشق لهم غُبَار، ولا ينبو لهم حُسَام، وشمسٌ مشرقة لا يحجبها غمام أو ظلام.

وقد سعدت عيناي، وعيون الكثيرين، ببروز كتابين نفيسين إلى عالم الشهود، هما ثَمَرةُ جُهدٍ مشكورٍ وجَهْدٍ مأجور - بإذن الله- لفضيلة الدكتور جميل حليم؛ وأولهما: كتاب «لطائف التنبيهات على ما في كتب الحديث من الروايات»، وثانيهما: كتاب «تحذير اللبيب من بعض ما في الكتب من الأكاذيب». والكتابان - وإن اختلفا من حيث المضمون التفصيلي لكل منهما - في متحدان غايةً ومقصدًا، فالغاية المنشودة تبرئة ساحة الأئمة الكبار من هناتٍ وشوائبَ عكرت صفو مشاربها لغير العارفين المحققين، وسدًّا لمحاولات التشويه أو التنقيص أو النيل منهم، فهم شموس الهدى وبدور التقى. والكتابان - بعدُ - قد جُمع فيهما شتيت ما تفرق في بطون المصادر والمراجع الكثيرة، فصارا وعاءً جامعًا زُبَدًا من الفوائد والنقول النوادر التي يتعذر أو يَشُقُّ على كثير من الطلبة وأهل العلم الظفر بها، فجاءت في رحاب الكتابين نضيدة فريدة، لا يُشْتَكَى قِصَرٌ منها ولا طولُ! أَلا لمثل هذا فليعمل العاملون، وفي نشر الحق والدفاع عن أهله فليتنافس المتنافسون، والحمد لله أولا وآخرًا.

فضيلة الأديب الشريف الدكتور وافي حاج ماجد

خطبة الكتاب

إن تساءلتَ: لماذا البخاريُّ ومسلم؟ ولماذا لطائفُ التنبيهات؟

أجبنا: لأننا نحبُّ البخاريَّ ومسلمًا، ونهوى صحيحيهما، أوَليس المُحِبُّ على المحبوب يغارُ؟!

لماذا؟ لأنهما مَعًا مجمعُ بَحْرَيْ علمِ السُّنَّةِ الشريفة، وكُلٌّ منهما عَذْبُ الحديثِ الفُرَات , والوِرْدُ السَّلْسَلُ والمنهلُ الرَّويُّ لمَنْ فات ولمن هو آت. ولأنهما الشمسُ والقمرُ في سماء الأحاديث والأسانيد، وفلكُ التقى والصلاح، الذي تدور فيه نجومُ العدالةِ والوَرَع مِنْ أئمةِ الهُدَى والمحققين الأثبات. فمِنْ فَيْضِهما استقى الأكابر، ومِنْ بحرِهما تُسْتَخْرَجُ عُقُود الدُّرَرِ والجواهر.

أَمَا زلتَ تتساءَلُ: لماذا؟

لأنهما في البراهين الحُجَّةُ السَّاطعة والبَيِّنَةُ القاطعة، فَهُما المُقْتَدَى والمُبْتَدَى، وإليهما المرجعُ والمُنْتَهى؛ فهما:

أندى على الأكبادِ من قَطْرِ النَّدَى وأَلَذُّ في الأَجْفَانِ مِنْ سِنَةِ الكَرَى

ولأنهما كذلك: كان فضلُهُما على الأُمَّةِ المحمدية فضلاً تنوءُ بمفاتِح أحمالِ محامِدِهِ بطونُ القماطِر، وتنعقدُ عن وصفِ محاسِنِهِ ألسنةُ فِصاح البُلَغاء والأدباء، فبالله عليك يا ذا الحجا: كيفَ لا نهوى أم كيف لا نغار؟!

فلأنهما كذلك - وما قيل ليس سوى غَيْضٍ غائض من فيضٍ فائضٍ- كان لهما على الأُمَّةِ دَينٌ كبير، وكان حقًّا على الأمة الوفاءُ لهما بهذا الدَّين؛ إتمامًا لحُسْنِ صنيعهما، وصيانةً لِعَقْدِ لآلئهما، وقد حَصَل! فكانتْ تنبيهاتُ علماءِ الأُمَّةِ على مَا طَرَقَ وَطَرأَ مِنْ تحريفاتِ الرُّوَاة وتصحيفاتِهم، التي - وإن كانت نَزْرًا يسيرًا - عكَّرتْ على صَفْوِ المشارب ونقاءِ المَوَارد، لولا تَنَبُّهُ ثقاتِ المحققين - جزاهم الله خيرا - على دَفْعِ الفِرَى ورَفْعِ المرى عن مواردِ الصحيحين، ومجمع البحرين، ومطلع القمرين النَّيّرين، غيرةً منهم عليهما وعلى سُنَّةِ سيدِ المرسَلين من تلكَ الشوائبِ والشواجِب، فكانوا البِيضَ اليَعَالِيلَ تنفي القذى، وكانوا الشُّمَّ البَهَاليلَ فيا حَبَّذا، فهُمُ القومُ الذين هُمُ هُمُ، الحماةُ لِحمَى الصحيحين مِنْ دَخَل التحريف، ودَخيلِ التصحيف، وكانوا السَّدَّ المنيع والحِصْنَ الرَّفيع، الذين بهداهُمُ اقْتَدَيْنا، وبالاقتداءِ بهمُ اهْتَدَيْنا، فجاء كتابُنا هذا جامعًا ما تَفَرَّقَ مِنْ فرائِدِ تَنْبيهاتهم، وفراقِدِ تَعْليقاتهم، وبذلك وسَمْناه إِذْ أَسْمَيْنَاه: «لطائف التنبيهات على بَعْضِ ما في صحيحي البخاري ومسلم من الروايات».

ولله الفضلُ والحمدُ والمِنَّة .

والآن: هل عرفتم وذقتم وأدركتم: لماذا؟

التوطئة
«الميزان في بيان عقيدة أهل الإيمان»

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلَّم وشرَّف وكرَّم على سيِّدنا محمَّد، الحبيبِ المحبوبِ، العظيمِ الجاهِ، العالي القدرِ طه الأمين، وإمامِ المرسلينَ وقائدِ الغرِّ المحجَّلينَ، وعلى ذُرِّيته وأهلِ بيته الميامين المكرّمين، وعلى زوجاته أمَّهات المؤمنين البارّات التقيَّات النقيَّات الطاهرات الصفيَّات، وصحابته الطيِّبين الطاَّهرين، ومن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد، فهذه عقيدة كل الأمة الإسلامية سلفًا وخلفًا، وهي المرجع الذي تعرض عليه عقائد الناس، فمن خالفها أو كذبها لا يكون من المسلمين، وهي ميزان الحق الذي يكشف زيف الباطل وزيغه، فكان لا بُدَّ من هذا البيان المهم لخصوص الغرض وعموم النفع؛ وعليه:

اعلم أرشدَنا الله وإياكَ أنه يجبُ على كلّ مكلَّف أن يعلمَ أن الله عزَّ وجلَّ واحدٌ في مُلكِه، خلقَ العالمَ بأسرِهِ العلويَّ والسفليَّ والعرشَ والكرسيَّ، والسَّمـٰواتِ والأرضَ وما فيهما وما بينهما. جميعُ الخلائقِ مقهورونَ بقدرَتِهِ، لا تتحركُ ذرةٌ إلا بإذنِهِ، ليسَ معهُ مُدبّرٌ في الخَلقِ ولا شريكٌ في المُلكِ، حيٌّ قيومٌ لا تأخذُهُ سِنةٌ ولا نومٌ، عالمُ الغيب والشهادةِ، لا يَخفى عليهِ شيءٌ في الأرضِ ولا في السماءِ، يعلمُ ما في البرّ، والبحرِ وما تسقطُ من ورقةٍ إلا يعلمُهَا، ولا حبةٍ في ظلماتِ الأرضِ ولا رَطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبين. أحاط بكلّ شيءٍ علمًا وأحصى كلَّ شيءٍ عددًا، فعالٌ لما يريدُ، قادرٌ على ما يشاءُ، له الملكُ وله الغِنَى، وله العزُّ والبقاءُ، ولهُ الحكمُ والقضاءُ، ولهُ الأسماءُ الحسنى، لا دافعَ لما

قضى، ولا مانعَ لما أعطى، يفعلُ في مُلكِهِ ما يريدُ، ويحكمُ في خلقِه بما يشاءُ. لا يرجو ثوابًا ولا يخافُ عقابًا، ليس عليه حقٌّ [يلزمُهُ] ولا عليه حكمٌ، وكلُّ نِعمةٍ منهُ فضلٌ وكلُّ نِقمةٍ منه عدلٌ، لا يُسئلُ عما يفعلُ وهم يسألونَ. موجودٌ قبل الخلقِ، ليس له قبلٌ ولا بعدٌ، ولا فوقٌ ولا تحتٌ، ولا يَمينٌ ولا شمالٌ، ولا أمامٌ ولا خلفٌ، ولا كلٌّ، ولا بعضٌ، ولا يقالُ متى كانَ ولا أينَ كانَ ولا كيفَ، كان ولا مكان، كوَّنَ الأكوانَ ودبَّر الزمانَ، لا يتقيَّدُ بالزمانِ ولا يتخصَّصُ بالمكان، ولا يشغلُهُ شأنٌ عن شأن، ولا يلحقُهُ وهمٌ، ولا يكتَنِفُهُ عقلٌ، ولا يتخصَّصُ بالذهنِ، ولا يتمثلُ في النفسِ، ولا يتصورُ في الوهم، ولا يتكيَّفُ في العقلِ، لا تَلحقُهُ الأوهامُ والأفكارُ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾.

نقول جازمين معتقدين صادقين مخلصين، بأنّا نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، الذي لم يتخذ صاحبةً وليس له والدٌ ولا والدةٌ، الأول القديم الذي لا يُشبِه مخلوقَاته بوجه من الوجوه، لا شبيه ولا نظير له، ولا وزير ولا مُشير له، ولا مُعين ولا آمِرَ له، ولا ضِدَّ ولا مُغالِبَ ولا مُكْرِهَ له، ولا نِدَّ ولا مِثلَ له، ولا صورةَ ولا أعضاءَ ولا جوارحَ ولا أدواتَ ولا أركانَ له، ولا كيفيةَ ولا كميةَ صغيرةً ولا كبيرةً له فلا حجمَ له، ولا مِقدارَ ولا مِقياسَ ولا مِساحةَ ولا مَسافةَ له، ولا امتدادَ ولا اتِّساعَ له، ولا جهةَ ولا حيِّزَ له، ولا أينَ ولا مكانَ له، كان الله ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان بلا مكان.

تنزَّه ربي عن الجلوس والقعود والاستقرار والمحاذاة، الرحمٰن على العرش استوى استواء منزها عن المماسة والإعوجاج، خلق

العرشَ إظهارًا لقدرته ولم يتَّخِذه مكانًا لذاته، ومن اعتقد أن الله جالسٌ على العرش فهو كافر، الرحمٰن على العرش استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر، فهو قاهرٌ للعرش مُتَصرِّفٌ فيه كيف يشاء، تنزَّه وتقدَّسَ ربي عن الحركة والسكون، وعن الاتصالِ والانفصالِ والقُربِ والبُعدِ بالحِسِّ والمسافة، وعن التَّحوُّل والزوال والانتقال، جلَّ ربي لا تُحيط به الأوهامُ ولا الظُّنونُ ولا الأفهامُ، لا فِكرةَ في الرَّبِّ، لا إله إلا هو، تقدَّسَ عن كلِّ صفاتِ المخلوقينَ وسِمَاتِ المحدَثينَ، لا يَمَسُّ ولا يُمَسُّ ولا يُحَسُّ ولا يُجَسُّ، لا يُعرَفُ بالحواسِّ ولا يُقاسُ بالناس، نُوَحِّدُه ولا نُبَعِّضُه، ليس جسمًا ولا يتَّصِفُ بصفاتِ الأجسام، فالمجسم كافر وإن صام وصلى صورةً، فالله ليس شبحًا وليس شخصًا، وليس جوهرًا وليس عَرَضًا، لا تَحُلُّ فيه الأعراضُ، ليس مؤلَّفًا ولا مُرَكَّبًا، ليس بذي أبعاضٍ ولا أجزاءٍ، ليس ضوءًا وليس ظلامًا، ليس ماءً وليس غَيمًا وليس هواءً وليس نارًا، وليس روحًا ولا له روحٌ، لا اجتماعَ له ولا افتراقَ، لا تجري عليه الآفاتُ ولا تأخذُه السِّنَاتُ، منزّهٌ عن الطُّولِ والعَرْضِ والعُمْقِ والسَّمْكِ والتركيبِ والتأليفِ والألوانِ، لا يَحُلُّ فيه شيء، ولا يَنْحَلُّ منه شيء، ولا يَحُلُّ هو في شيء، لأنه ليس كمثله شيء، فمن زعم أن الله في شيء أو من شيء أو على شيء فقد أشرك، إذ لو كان في شيء لكان محصورًا، ولو كان من شيء لكان مُحدَثًا أي مخلوقًا، ولو كان على شيء لكان محمولا، وهو معكم بعلمه أينما كنتم لا تخفى عليه خافية، وهو أعلم بكم منكم، وليس كالهواء مخالطًا لكم.

وكلَّم الله موسى تكليمًا، وكلامُه كلامٌ واحدٌ لا يتبعض ولا يتعدد ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغةً، ليس مُبتَدَأً ولا مُختَتَمًا، ولا

يتخلله انقطاع، أزليٌ أبديٌ ليس ككلام المخلوقين، فهو ليس بفم ولا لسان ولا شفاه ولا مخارج حروف ولا انسلال هواء ولا اصتكاك أجرام، هو صفةٌ من صفاتِه، وصفاتُه أزليةٌ أبديةٌ كذاتِه، وصفاته لا تتغيَّر لأنَّ التغيُّرَ أكبرُ علاماتِ الحدوثِ، وحدوثُ الصفةِ يستلزمُ حدوثَ الذاتِ، والله منزَّهٌ عن كل ذلك، مهما تصورت ببالك فالله لا يشبه ذلك، فصونوا عقائدَكم من التَّمَسُّكِ بظاهِرِ ما تشابه من الكتابِ والسنَّةِ فإنَّ ذلك من أصولِ الكفر، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾، ومن زعم أن إلهنا محدودٌ فقد جَهِلَ الخالقَ المعبودَ، فالله تعالى ليس بقدر العرش ولا أوسع منه ولا أصغر، ولا تصِحُّ العبادة إلا بعد معرفة المعبود، وتعالى ربنا عن الحدود والغايات والأركان والاعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات، ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد خرج من الإسلام وكفر.

﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وكل ما دخل في الوجود من الأجسام والأجرام والأعمال والحركات والسكنات والنوايا والخواطر وحياة وموت وصحة ومرض ولذّة وألم وفرح وحزن وانزعاج وانبساط وحرارة وبرودة وليونة وخشونة وحلاوة ومرارة وإيمانًا وكفرًا وطاعةً ومعصيةً وفوزًا وخسرانًا وتوفيقًا وخذلانًا وتحركات وسكنات الإنس والجن والملائكة والبهائم وقطرات المياه والبحار والأُهار والآبار وأوراق الشجر وحبات الرمال والحصى في السهول والجبال والقفار فهو بخلق الله بتقديره وعلمه الأزلي وأن الإنس والجن

والملائكة والبهائم لا يخلقون شيئًا من أعمالهم وهم وأعمالهم خلق لله، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، ومن كذَّبَ بالقدر فقد كفر.

ونشهد أن سَيِّدَنا ونبيَّنا وعظيمنا وقائدَنا وقُرَّة أعينِنا وغوثنا ووسيلتنا ومعلمنا وهادينا ومرشدنا وشفيعنا محمَّدًا، عبدُه ورسولُه، وصفيُّه وحبيبُه وخليلُه، مَن أرسَلَه اللهُ رحمةً للعالمين، جاءنا بدين الإسلام ككُلِّ الأنبياء والمرسلين، هاديًا ومُبَشِّرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه قمرًا وهَّاجًا وسِراجًا مُنيرًا، فبلَّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حقّ جهاده حتى أتاه اليقين، فعَلَّمَ وأرشدَ ونصحَ وهدى إلى طريق الحقِّ والجنَّة، صلى الله عليه وعلى كلِّ رسولٍ أرسَلَه[1]، ورضي الله عن ساداتنا وأئمتنا وقدوتنا وملاذنا أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر العشرة المبشرين بالجنة الأتقياء البررة وعن أمهات المؤمنين زوجات النبي الطاهرات النقيات المبرآت، وعن أهل البيت الأصفياء الأجلاء وعن سائر الأولياء وعباد الله الصالحين.

ولله الفضل والمِنَّة أن هدانا لهذا الحق الذي عليه الأشاعرة والماتريدية وكل الأمة الإسلامية، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) وكل هذا مشهور في بطون كتب عقائد أهل السنة كالطحاوية والنسفية والسنوسية وعقيدة العوام وغيرها، وبه شهد نصوص القرآن والإجماع الذي ذكره صاحب الفرق بين الفرق وغيره فلا تحتاج لطول الكلام وكثرة التخاريج، فلينظر ما ذكرنا في محله والله أعلم.

مقدمة الكتاب

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعثَ محمدًا ءايةَ الجمال، وأَستغفِرُهُ تعالى على التقصير المتوال، وأعوذ بالله من شرورِ النفسِ وسيئِ الأعمال، من يهده الله فلا مضل له بحال، ومَن يُضْلِلْ فلا هاديَ له من الضلال، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ربٌّ مُتَعَال، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ كُلَّمَا حنَّ غُصنٌ مِن الشوقِ ومال، الذي أرسلَه ربُّه بالهدى ودينِ الحقِ الطاهرِ الصافي كالزُلال، ليظهره على الدين كله، ولو كره الكافرون وَقَلَاهُ كلٌّ قال.

أما بعد، فاعلم أرشدني الله وإياك أن أقوال النبي وأفعاله ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار أتباعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين، أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهُوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم[1] خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرءان العظيم، وثانيهما: سعة حفظهم وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر

(١) وذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرءان فليمحه**» الحديث رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري. كتاب الزهد والرقائق: باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم. وفي المسئلة مبين في مجلة من كتب العلماء في أن النهي إنما كان لبعضهم وغير ذلك فليراجع.

الابتداع من الخوارج ومنكرى الأقدار، فأول من جمع ذلك الرَّبِيعُ ابن صَبِيح[١] وسعيد بن أبي عروبة[٢] وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، فدونوا الأحكام؛ فصنف الإمام مالك الموطأ، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم، وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة، وأبو عمرو عبد الرحمٰن ابن عمرو الأوزاعي بالشام، وأبو عبد الله سفيان ابن سعيد الثوري بالكوفة، وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة، وذلك على رأس المائتين، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسندًا، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسندًا، وصنف أسد بن موسى الأموي مسندًا، وصنف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر مسندًا، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وعثمان ابن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معًا كأبي بكر بن أبي شيبة.

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح في كتابه «معرفة أنواع علوم

---

(١) هو الربيع صبيح أبو جعفر البصري. حدث عن الحسن وابن سيرين وثابت البناني. وحدث عنه وكيع وابن مهدي وغيرهما. وثقه ابن معين. توفي سنة ١٦٠هـ.

(٢) هو سعيد بن أبي عروة أبو النضر البصري. روى عن الحسن وابن سيرين وقتادة وروى عنه الأعمش وسفيان الثوري. توفي سنة ١٥٦هـ.

الحديث»[١]: أول من صنف في الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز. وأما ما رويناه عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: ما أعلم في الأرض كتابا في العلم أكثر صوابا من كتاب مالك ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ يعني بلفظ «أصح من الموطأ» فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم، ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحا وأكثرهما فوائد اهـ.

ولما كان للصحيحين هذه المنزلة العظيمة والقدر الرفيع كان لا بدّ لنا أن نبيّن جملة من الملاحظات والتنبيهات، وذلك أن بعض أحاديثهما حصل فيها كلام، فنجد أن بعض الجهال أو البدعيين قد استعمل ببعض هذه الأحاديث على أمور فاسدة وذلك ناتج من فهم سقيم أو مقصد غير سليم فمن المعلوم أن كثيرًا من الأحاديث لا بد لها من تأويل لفهم المعنى المراد فيها خاصة إذا تعارضت ظواهرها مع نصوص أخرى قرآنية أو حديثية[٢]. ثم إن بعض أحاديثهما أيضا قد تناولها بعض الحفاظ بالتضعيف والرد، وستجد خلال مطالعتك لهذه الورقات بيان ذلك، فكان لا بد لنا من النظر لبيان السبب ومعرفة قولهم.

فقد قال الحافظ أبو عَمْرو بنُ الصَّلاح في مبحثِ الصحيح، في

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث (دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. ص/ ٨٤ - ٨٥).

(٢) وليُراجع كلام الحافظ ابن الجوزي في حديث الصورة المذكور ص١٢٧ فإنه مثال واضح عن ذلك.

الفائدة السابعة[١]: «. . . القول بأن ما انفرد به البخاريُّ أو مسلمٌ مندرجٌ في قَبيلِ ما يُقْطَعُ بصحته، لتلقّي الأمة كل واحدٍ من كتابيهما بالقبول، على الوجه الذي فصّلناه من حالِهما فيما سبق، سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلّم عليها بعضُ أهلِ النقدِ من الحُفّاظِ كالدارَقُطْني وغيرِه، وهي معروفةٌ عند أهل هذا الشأن».

فهذا الإمام ابن الصلاح يذكر أن هناك بعض الأحاديث في الصحيحين لم تسلم من انتقاد بعض الحفاظ لها، وإن كان أكثر ما فيهما صحيحًا.

وممن انتقد بعض تلك الأحاديث: أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأبو داود السجستاني والبخاري نفسه (ضعف حديثًا عند مسلم) وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيَّان وأبو عيسى الترمذي والعقيلي والنسائي وأبو علي النيسابوري وأبو بكر الإسماعيلي وأبو نعيم الأصبهاني وأبو الحسن الدارقطني وابن مندة والبيهقي والعطار والغساني الجياني وأبو الفضل الهروي بن عمار الشهيد وابن الجوزي وابن عبد البر وابن السبكي والسيوطي وأحمد الغماري[٢].

وأُلفت بعض الكتب في هذا ككتاب «الإلزامات والتتبع» للحافظ الدارقطني، وكتاب «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم» لأبي الفضل بن عمار الشهيد، وكتاب «تقييد المهمل وتمييز

---

(١) علوم الحديث (ص/٢٩)، دار الفكر - سوريا، طبعة ١٤٠٦هـ.

(٢) حتى ابن تيمية وابن القيم انتقدا، وكذلك مدعي علم الحديث زورا المتمحدث ناصر الألباني، وإن كان في كثير من الأحيان بلا حق، وإنما على حسب هوى الوهابية، وما يوافق بدعتهم، وكذا الذهبي وابن كثير. ولينظر كلامهما فيما سننقلهُ عند كلامنا على ثالث وتاسع حديث عند مسلم.

المشكل» لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، وكتاب «غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة» لرشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي العطار، وغيرهم.

وليس المقصود من ذكرنا لهذا كله، أن كل ما انتقدوهما فيه هو ضعيف وفي محله، وإنما لبيان أن فيهما ما ينتقد وتوضيح بعض هذا النقد، وهذا ما سنبينه في رسالتنا هذه بعون الله تعالى.

هذا وقد ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة شرحه على البخاري، في سياق الأحاديث التي انتقدها الحافظ أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد: وعدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضه مائة وعشرة أحاديث منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثا ومنها ما انفرد بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثا اهـ.

ثم تولى الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح الإجابة عن هذه الانتقادات، ثم قال: هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق، وليست كلها من أفراد البخاري بل شاركه مسلم في كثير منها كما تراه واضحا ومرقوما عليه رقم مسلم وهو صورة م وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثًا، فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف اهـ.

أما الأحاديث التي انفرد بها مسلم فقد أجاب عنها النووي في شرحه لصحيح مسلم في مواضعها، وما لا جواب عنه منها قليل في جنب بقية الأحاديث الصحيحة التي اشتمل عليها صحيحه.

وهذه الانتقادات القليلة التي توصل إليها جهابذة النقاد، تدل على عظم شأن هذين الكتابين وأنهما في أعلى درجات الصحيح، وتدل على جلالة قدر الإمامين البخاري ومسلم وشدة احتياطهما وتحريهما. وهذا يوضِّح لنا أيضا السرَّ في إقبال العلماء عليهما وتلقيهم لهما بالقبول.

أقول: وهذا يدل أيضا على أن العصمة الكاملة من الخطأ في الدين للأنبياء عليهم السلام، وأن غيرهم يؤخذ منهم ويترك؛ قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: **ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويدع غير النبي ﷺ اهـ. قال الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون اهـ. ونقل الحافظ الزبيدي عن الحافظ العراقي تحسينه اهـ. وقال الإمام مالك[1] رضي الله عنه «كل أحد يؤخذ من قوله ويُترَك إلا صاحب هذا القبر ﷺ» وكان عند قبر النبي ﷺ.**

وهذا الصديق أبو بكر رضي الله عنه أفضل البشر بعد الأنبياء، لما عبر الرؤيا أمام النبي ﷺ، قال له النبي ﷺ: **أصبت بعضا وأخطأت بعضا** اهـ. رواه البخاري[2] ومسلم[3] وغيرهما.

---

(١) كتاب الموطأ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. باب وجوب الأخذ بسنة رسول الله ﷺ (١/ ٢٥١).

(٢) صحيح البخاري، طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م. ص١٢٧٩ . كتاب التعبير، باب من لم يَرَ الرؤيا الأول عابر إذا لم يصب. حديث رقم (٧٠٤٦).

(٣) صحيح مسلم، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. كتاب الرؤيا، باب في تأويل الرؤيا ص٨٩٤ - ٨٩٥ . رقم الحديث (٢٢٦٩).

وأخرج عبد الرزاق[١] من طريق أبي عبد الرحمٰن السلمي قال: «قال عمر: لا تغالوا في مهور النساء، فقالت امرأة ليس ذلك لك يا عمر، إن الله يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾، فقال عمر: امرأة خاصمت عمر فخصمته» اهـ. وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع بلفظ «فقال عمر: امرأة أصابت ورجل أخطأ» وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلا مطولا، وأصل قول عمر «لا تغالوا في صدقات النساء» عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم، لكن ليس فيه قصة المرأة.

وروى الإمام أحمد في مسنده[٢] أن رجلا من الأنصار كان بالشام يكنى أبا محمد أخبره أن الوتر واجب فذكر المخدجي أنه راح إلى عبادة بن الصامت فذكر له أن أبا محمد يقول: الوتر واجب فقال عبادة بن الصامت: كذب أبو محمد [أي أخطأ] سمعت رسول الله ﷺ يقول: **خمس صلوات كتبهن الله عزَّ وجلَّ على العباد من جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة** اهـ. وأخرجه مالك[٣] وأصحاب السنن والحاكم في المستدرك وصححه ابن حبان وابن السكن والسيوطي وغيرهم.

---

(١) المصنف للحافظ عبد الرزاق الصنعاني، دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ٢٠١٠م. المجلد السادس ص١٤٥ كتاب النكاح، باب غلاء الصداق، رقم الحديث ١٠٤٦١ .

(٢) مسند الإمام أحمد دار المنهاج الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م. الجزء العاشر، رقم الحديث (٢٣١٤٤).

(٣) موطأ مالك، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. الجزء الأول ص٩٥، رقم الحديث (١١٩).

وروى البخاري[١] ومسلم[٢] وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما أنهما قالا: إن رجلا من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، فقال الخصم الآخر، وهو أفقه منه: نعم، فاقض بيننا بكتاب الله، وَأْذَنْ لي، فقال رسول الله ﷺ: «**قل**». قال: إن ابني كان عسيفا على هذا، فزنى بامرأته، وإني أخبرت أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أنما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم، فقال رسول الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، الوليدة والغنم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها**». قال: فغدا عليها فاعترفت، فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت اهـ.

فهذا الرجل مع كونه من الصحابة سأل أناسا من الصحابة فأخطأوا الصواب ثم سأل علماء منهم، ثم أفتاه الرسول بما يوافق ما قاله أولئك العلماء.

وفي معناه ما رواه أبو داود وغيره عن جابر قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلًا منا حجرٌ فشجَّه في رأسه ثم احتلم، فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصةً في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات. فلما قدمنا على

---

(١) صحيح البخاري (دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. ص٤٩٨، كتاب الشروط باب الشروط التي لا تحل في الحدود. رقم الحديث ٢٧٢٤ - ٢٧٢٥).

(٢) صحيح مسلم (المصدر السابق) ص٦٧٣ كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا. رقم الحديث (١٦٩٧ - ١٦٩٨).

النبي ﷺ أُخْبِرَ بذلك فقال: «**قتلوه قتلهم اللّه، ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العِيِّ السُّؤالُ، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقةً، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده**».

وروى البخاري[١] ومسلم[٢] وغيرهما عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ قال «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر**».

قال النووي في شرح صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ: قال العلماء: أجمع المسلمون على أنَّ هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم، (**فَإِن أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ**) أجر باجتهاده، وأجر بإصابته، وإن أخطأ فله أجر باجتهاده قالوا: فأمَّا من ليس بأهل للحكم فلا يحلُّ له الحكم، فإن حكم فلا أجر له، بل هو آثم، ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحقَّ أم لا، لأنَّ إصابته اتِّفاقية ليست صادرة عن أصل شرعيٍّ، فهو عاص في جميع أحكامه، سواء وافق الصَّواب أم لا، وهي مردودة كلُّها، ولا يعذر في شيء من ذلك اهـ.

وهذا كله يدل على أنه يجوز على أفراد البشر غير الأنبياء الخطأ في الدين، وأن العصمة ليست للفرد منهم وإنما للأنبياء عليهم السلام، وأن وقوع الخطأ من هؤلاء الأكابر لا ينافي مقامهم ووفرة علمهم، ثم هذا ما هم عليه وما يعلّمونه.

---

(١) صحيح البخاري (المصدر السابق) ص١٣٢٩ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ. رقم الحديث (٧٣٥٢).

(٢) صحيح مسلم (المصدر السابق) ص٦٨١ كتاب الأقضية باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ. رقم الحديث (١٧١٦).

وما أحسن قول الإمام أحمد الرفاعي رضي الله عنه: «سلِّمْ للقوم أحوالهم ما لم يخالفوا الشرع فإذا خالفوا الشرع فكن مع الشرع» اهـ. وقول الإمام عبد القادر الجيلاني رضي الله عنه في كتابه «ءاداب المريد»: «إذا رأى المريد من شيخه خطأ فلينبهه فإن قبل فذاك الأمر وإلا فليتركه وليتبع الشرع» اهـ.

لذا أحببت عملًا بذلك كله، أن أبيّن لطلبة العلم الشرعي خصوصا، بعض الملاحظات والتنبيهات على بعض الأحاديث الواردة في صحيحي البخاري ومسلم، مع جلالة قدرهما عندي مبينًا المراد من بعضها وذاكرا ما انتقده الحفاظ من بعضها مع سبب ذلك، مقتديا بالحفاظ الأعلام، ناهلا من علومهم، راجيًا ثواب الله تعالى، متيقنا أن نسبة الخطأ في الدين للبخاري أو لمسلم أو لرواتهما، وإن كان من غير تعمد منهما، أهون بكثير من نسبته للنبي ﷺ.

وعلى كل حال فهذا أوان الشروع في هذه الرسالة التي أسميتها: «**لطائف التنبيهات على بعض ما في صحيحي البخاري ومسلم من الروايات**»، سائلًا الله تعالى أن يجعل فيها النفع العميم، ءامين.

قواعد نافعة جدًا

وهي قواعد تتعلق بكيفية تعامل أهل العلم مع الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ، وأنهم لا يتلقونه لمجرد نسبته إليه بالتسليم لناقله، وإنما يحرصون على الكشف عن الشاذ والمنكر وغير ذلك صيانة للدين والعلم والأمة مما يظهر لهم بقواعد قعّدوها لهذا، ومن ذلك:

القاعدة الأولى في بيان متى يُرَد الحديث لو كان ظاهره الصحة: الحديث إذا خالف صريح العقل أو النص القرءاني أو الحديث المتواتر ولم يَقبل تأويلًا فهو باطل، ذكر ذلك الفقهاء والأصوليون في كتب أصول الفقه كتاج الدين السبكي في جمع الجوامع وغيره. فقد ذكر الحافظ الفقيه البغدادي في كتابه «الفقيه والمتفقِّه» ما نصه[1]: «وإذا روى الثقة المأمون خبرًا متّصل الإسناد رُدَّ بأمور: أحدها: أن يُخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يَرِدُ بمجوَّزات العقول وأمّا بخلاف العقول فلا، والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ، والثالث: أن يخالف الإجماع فيستدل على أنه منسوخ أو لا أصل له، لأنه لا يجوز أن يكون صحيحًا غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه». انتهى.

(١) الفقيه والمتفقه (دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، المجلد الأول الجزء الرابع ص١٣٢ - ١٣٣).

القاعدة الثانية: في أن حكم الحفاظ على حديث بالصحة هو على غلبة الظن ما لم يتواتر:

قال العراقي في ألفيته:

وبالصحيح والضعيف قصدوا
في ظاهر لا القطع...

يقول الحافظ السخاوي رحمه الله في شرحه[١]: لجواز الخطأ والنسيان على الثقة والضبط والإتقان، وكذا الصدق على غيره كما ذهب إليه جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين ومنهم الشافعي مع التقيد بالعمل به متى ظنناه صدقًا، وتجنبه في ضده (لا) أنهم قصدوا (القطع) بصحته أو ضعفه، إذ القطع إنما يستفاد من التواتر أو القرائن المحتف بها الخبر ولو كان الخبر آحادًا كما سيأتي تحقيقه عند حكم الصحيحين. اهـ

وقال[٢]: «ومنها: ما قد اختلفوا في ثبوته فمنهم من يضعفه بجرح ظهر له من بعض رواته خفي ذلك على غيره، أو لم يقف من حاله على ما يوجب قبول خبره، وقد وقف عليه غيره، أو المعنى الذي يجرحه به لا يراه غيره جرحا، أو وقف على انقطاعه أو انقطاع بعض ألفاظه، أو إدراج بعض رواته قول رواته في متنه، أو دخول إسناد حديث في حديث خفي ذلك على غيره. فهذا

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، (١/ ٣١).

(٢) معرفة السنن والآثار (ص/١٠٦).

الذي يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا في اختلافهم ويجتهدوا في معرفة معانيهم في القبول والرد، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحها. وبالله التوفيق» اهـ.

ولا بد لنا أن ننبه على أن ما ذكره بعض العلماء من أن الخبر إذا احتف بالقرائن (ومنها وجوده في الصحيحين أو أحدهما) يفيد العلم، يقول الحافظ ابن حجر[١]: (خلافًا لمن أبى ذلك) اهـ، يقول الحافظ المناوي في اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: «وهم الجمهور. فقالوا لا تفيده مطلقًا، قال التاج السبكي في شرح المختصر، وهو الحق، وتبعه الشيخ قاسم[٢] فقال عن قول المصنف (على المختار): «المختار خلاف هذا المختار»[٣]. اهـ

فتبين أن القول الحق المختار أن الحديث مع وجود القرائن يبقى يفيد الظن ما لم يتواتر.

على أننا أيضًا ننبه أنه حتى على رأي من قال بأن قرينه وجود الحديث في الصحيحين أو أحدهما تفيد العلم قيد بقوله: إلا أنه يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين وبما لم يقع التخالف بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح. هكذا ذكر الحافظ ابن حجر[٤]، وهذا يبين ويؤكد أن

---

(١) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الشد، ١٩٩١م، (١/ ٢٢).
(٢) القاسم بن قطلوبغا تلميذ الحافظ ابن حجر.
(٣) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، (١/ ٣٠٢ - ٣٠٣).
(٤) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، (١/ ٢٣).

بعض أحاديث الصحيحين انتقدت وأن هذه الأحاديث لا تفيد العلم عند كل العلماء والله أعلم.

القاعدة الثالثة فيما يتعلق بأحاديث الصفات: قال الإمام الحافظ البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات»[١] نقلًا عن أبي سليمان الخطابي في سياق كلامه على ما ورد من الأصابع لله قال: «لا تثبت لله صفة إلا بالكتاب أو خبر مقطوع له بصحته يستند إلى أصل في الكتاب أو في السنة المقطوع على صحتها، وما بخلاف ذلك فالواجب التوقف عن إطلاق ذلك، ويتأول على ما يليق بمعاني الأصول المتفق عليها من أقوال أهل العلم من نفي التشبيه».

ثم قال: «وذكر الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب ولا من السنة التي شرطها في الثبوت ما وصفناه، وليس معنى اليد في الصفات بمعنى الجارحة حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع بل هو توقيف شرعي أطلقنا الاسم فيه على ما جاء به الكتاب من غير تكييف ولا تشبيه» اهـ.

قال الحافظ الترمذي في الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي[٢]: «وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يُشْبه هذا من الروايات من الصفات. ونزول الرَّبّ تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا. قالوا: قد تثبت الروايات في هذا ويُؤمنُ بها ولا يُتوهَّم، ولا يقال كيف؟.

هكذا رُوِيَ عن مالك وسفيان بن عُيَيْنَة وعبد الله بن المبارك

---

(١) الأسماء والصفات (ص/ ٣٣٥ - ٣٣٦).

(٢) الجامع الصحيح أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة، دار الكتب العلمية (ص/ ٥٠ - ٥١).

أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمرُّوها بلا كيف.

وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة.

وأما الجهميّة فأنكرت هذه الروايات وقالوا هذا تشبيه.

وقد ذكر الله عزَّ وجلَّ في غير موضع من كتابه: اليَدَ والسمعَ والبصر. فتأوَّلت الجهميّة هذه الآيات ففسَّروها على غير ما فسَّر أهل العلم. وقالوا: إنّ الله لم يخلق آدم بيده. وقالوا: إنّ معنى اليدِ ههُنا القُوّة.

وقال إسحاق بن إبراهيم إنما يكون التشبيه إذا قال: يدٌ كيدٍ أو مثل يدٍ، أو سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ.

فإذا قال سمعٌ كسمع أو مثلُ سمع فهذا التشبيه.

وأما إذا قال كما قال الله تعالى: يدٌ وسمعٌ وبصرٌ، ولا يقول كيف ولا يقول مثل سمع ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهًا، وهو كما قال الله تعال في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾.

القاعدة الرابعة في الحديثين اللذين ظاهرهما الصحة إن تعارضا ظاهرًا ما يفعل بهما: يقول الحافظ ابن حجر في شرح نخبته: «ثم المقبول ينقسم إلى معمول به وغير معمول به.

لأنه (١) إن سلم من المعارضة أي لم يأت خبر يضاده فهو المحكم وأمثلته كثيرة وإن عورض فلا يخلو إما أن يكون معارضه مقبولا مثله أو يكون مردودًا (٢) فالثاني لا أثر له لأن القوي لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف وإن كانت المعارضة بمثله فلا يخلو إما أن يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف أولا (٣) فإن أمكن الجمع فهو النوع المسمى مختلف الحديث» ثم

قال: «وإن لم يمكن الجمع فلا يخلو إما أن يعرف التاريخ أولا. (٤) فإن عُرف وثبت المتأخر به أو بأصرح منه فهو الناسخ والمنسوخ».

ثم قال: وإن لم يُعرف التاريخ فلا يخلو إما أن يُمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالإسناد أولا فإن أمكن الترجيح تعين المصير إليه وإلا فلا[1].

فصار ما ظاهره التعارض واقعًا على هذا الترتيب:

* الجمع إن أمكن.
* فاعتبار الناسخ والمنسوخ.
* فالترجيح إن تعين.
* ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين. اهـ

وهذه القواعد هي ما مشينا على هداها في أثناء تعرضنا لما أردنا التنبيه عليه مما في صحيحي البخاري ومسلم، معتمدين على كلام الحفاظ الذين توافرت فيهم آلات المعرفة التي تخولهم انتقاد كلام غيرهم من الحفاظ كالبخاري ومسلم، فلم نسلك بحمد الله طريقة التحكم والهوى بلا دليل أو حجة.

(١) وقد بين في كتابه بعد أنه إن خالف الثقة من هو أوثق منه فالراجح المحفوظ والمرجوح هو الشاذ.

ذكر بعض العلماء والحفاظ ممن ضعَّفوا بعض ما في البخاري ومسلم

أردنا قبل الشروع في بيان تأويل بعض الأحاديث في الصحيحين وذكر كلام أهل الشأن فيها أن نقدم لذلك بنقول مفيدة من كتب أهل الحديث نمشي على نورها بإذن الله.

قال الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن بن الصلاح الشهرزوري (٦٤٣هـ) في كتابه «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط»[(١)]: قال: وسمعت مسلمًا يقول: عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار إليَّ أن له علة تركته»، (فتبين أن هناك أحاديث كان جعلها مسلم في صحيحه ويعدّها كذلك لكن ظهر للرازي ما لم يظهر له فحذف مسلم هذه الأحاديث من صحيحه لرأيه، وهذا يبين أنه قد يظهر لغير الرازي أمور تقتضي طعنًا في بعض الأحاديث ومن هذا الباب ما ذكرناه من النقول عن بعض الحفاظ من كلام في بعض أحاديثهما) وقال[(٢)]: «قرأت بخط الحاكم أبي عبد الله الحافظ في كتابه المدخل إلى معرفة المستدرك أن عدد من أخرجهم البخاري في الجامع الصحيح ولم يخرجهم مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون شيخًا،

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط (دار الكتب العلمية، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ص١١).

(٢) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط (ص/ ١٤ - ١٥).

وعدد من احتج بهم مسلم في المسند الصحيح ولم يحتج بهم البخاري في الجامع الصحيح ستمائة وخمسة وعشرون شيخًا، وقد روينا عن مسلم في باب صفة صلاة رسول الله ﷺ من صحيحه أنه قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا يعني في كتابه الصحيح، وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه. وهذا مشكل جدًا؛ فإنه قد وضع فيه أحاديث قد اختلفوا في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه ومن لم نذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه ولم يجمعوا عليه» ثم قال: «ومع هذا قد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها عن هذا الشرط لصحتها عنده وفي ذلك ذهول منه رحمنا الله وإياه عن هذا الشرط أو سبب آخر، وقد استُدرِكَت عليه وعُلِّلَت، والله أعلم» وقال[١]: «وقد سبق عن مكي بن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال: سمعت مسلما يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة فهو الذي أخرجه. هذا مقام وعر وقد مهدته بواضح من القول لم تره مجتمعًا في مؤلف سبق ولله الحمد» اهـ.

وقال أيضًا في كتابه «معرفة أنواع علم الحديث»[٢]: وَرُوِّينَا عَنْ مُسْلِم أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ كُلُّ شيء عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا - يَعْنِي فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ - إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط (ص/ ٣٠ - ٣١).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، بتعليق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، ص٨٥ - ٨٦).

عَلَيْهِ). قُلتُ: أَرَادَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ لَمْ يَضَعْ فِي كِتَابِهِ إِلَّا الأَحَادِيثَ الَّتِي وَجَدَ عِنْدَهُ فِيهَا شَرَائِطَ الصَّحِيحِ المُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ اجْتِمَاعُهَا فِي بَعْضِهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ».

قال القرطبي في مفهمه[١]: مراده إجماع من لقيه من أهل النقل والعلم بالحديث.

وقال الميانشي[٢] يعني - إجماع - أئمة الحديث كمالك والثوري وشعبة وأحمد بن حنبل وابن مهدي وغيرهم.

وقال البلقيني[٣] وقيل: أراد مسلم بقوله: (ما أجمعوا عليه) أربعة: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعثمان ابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني» اهـ.

وقال الحافظ النووي الشافعي في كتابه «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»[٤]: وذكر الشيخ تقي الدين أن ما روياه - أي البخاري ومسلم - أو أحدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل فيه، وخالفه المحققون والأكثرون، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر» اهـ.

وقال الكمال بن الهمام الحنفي (٦٨١هـ) في كتابه «شرح فتح القدير»[٥]: «وقد أخرج مسلم عن كثير في كتابه ممن لم يسلم

---

(١) انظر «البحر» (الذي زخر ٢/ ٥٧٠).
(٢) انظر «ما لا يسع المحدث جهله» (٢٧).
(٣) محاسن الاصطلاح (ص٩١).
(٤) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ص١٨).
(٥) شرح فتح القدير، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، (١/ ٤٦٢).

من غوائل الجرح، وكذا في البخاري جماعة تُكُلِّمَ فيهم، فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشروط حتى إن من اعتبر شرطا وألغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافئا لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط، وكذا فيمن ضعف راويا ووثقه الآخر» اهـ.

وقال تاج الدين السبكي (٧٧١هـ) ابن الحافظ تقي الدين السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى»[(١)]: وفي كتاب إمام الشرق والغرب أوهام أخر تركت ذكرها اختصارا وكنت عزمت على جمعها في كتاب، فإن يسر الله فعلت وأما إمام الدنيا أبو عبد الله البخاري ففي جامعه الصحيح أوهام» اهـ.

وقال محمد بن يوسف الكرماني (٧٨٦هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري[(٢)]»: «وقد يخرج البخاري أحيانًا عن أعيان الطبقة الثانية ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة وأبو داود عن مشاهير الرابعة وذلك لأسباب اقتضته، وقال ابن طاهر: شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة رجاله إلى الصحابي المشهور، قال العراقي وليس ما قاله بجيد لأن النسائي ضعف رجالا أخرج لهم الشيخان أو أحدهما وأجيب: بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (دار المعرفة، الطبعة الثانية الجزء السادس ص١٣٨).

(٢) شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ الجزء الأول ص١٠٨).

قال الحافظ ابن حجر: تضعيف النسائي إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك، وإن نقله عن متقدم فلا، قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنيا عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه».

وقد بين السيوطي رحمه الله أن جملة من أحاديث الصحيح انتقدت ولو أُجيب عنها فقال: «ومن قوله الصحيح أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره فقد أجيب عنها، وقد صح عنه أنه قال: ما أدخلت في الجامع إلا ما صح».

وقال بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) في كتابه «النُّكَت على مقدمة ابن الصلاح»[(١)]: «وقال بعض المتأخرين: قد تكلم جماعة من الحفاظ على بعض أحاديثهما فأين التلقي بالقبول؟! وفيهما المتعارض، والقطعي لا تعارض فيه» وقال[(٢)]: «وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديث محمد بن بشار بندار وأكثرا من الاحتجاج به، وتكلم فيه غير واحد من الحفاظ وغير ذلك من رجالهما الذين تكلم فيهم، فتلك الأحاديث عند هؤلاء لا يتلقونها بالقبول» اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) ضمن مؤلفاته[(٣)]: «أفراد الصحيح جزء، وغرائبه تسعة أجزاء».

وفي «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث

---

(١) النُّكَت على مقدمة ابن الصلاح (دار الكتب العلمية، ص٨٩).
(٢) (ص/ ٩٠).
(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٣٩).

وتعليلها»[١]: «لقد تكلم بعض الأئمة في جملة من الأحاديث في صحيح البخاري ووصفوها بالغرابة أو الانفراد، على أن وجود الغرائب والأفراد في الصحيحين هو أمر نادر، لذا كانت الأحاديث المستغربة أو المستنكرة من قبل الأئمة قليلة بالنسبة إلى الأحاديث الصحيحة المشهورة» اهـ.

وقال الحافظ زين الدين العراقي (٨٠٦هـ) في كتابه «التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح»[٢]: وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم».

وقال الحافظ النووي في شرح مسلم نحو ذلك بزيادة قال: ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ، قال: وقد اشتد إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليظه» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في كتابه «هَديُ

---

(١) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (ص/٢٢٩ - ٢٣٠).

(٢) التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح (دار الكتب العلمية، وضع حواشيه محمد عبد الله شاهين، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ص٣٧).

السَّاري مقدمة فتح الباري»[١]: وقال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث» ويقول[٢]: «وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالًا وأشد اتصالًا، وبيان ذلك من أوجه أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعةٌ وثلاثون رجلًا، المتكلم فيه بالضَّعف منهم ثمانون رجلًا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة رجلٍ، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلًا، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عمن تكلم فيه، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحا» ويقول[٣]: «وأما ما يتعلق بعدم العلة وهو الوجه السادس فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث كما سيأتي ذكر ذلك مفصلا في فصل مفرد، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين، وباقي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر، والله أعلم» اهـ.

وقال الحافظ السخاوي (٩٠٢هـ) في كتابه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»[٤]: قيل في الصحيح لكل من البخاري ومسلم

---

(١) هَديُ السَّاري مقدمة فتح الباري (دار الريان للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ص٩).
(٢) هَديُ السَّاري مقدمة فتح الباري (ص/ ١٣).
(٣) هَديُ السَّاري مقدمة فتح الباري (ص/ ١٤).
(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (دار الكتب العلمية، الطبعة=

بعض شيء، وهو يزيد على مائتي حديث قد روى حال كونه مضعفا بالنسبة لبعض من تأخر عنهما، وفات بذلك فيه تلقي كل الأئمة المشار إليه من ثم استثناءة ابن الصلاح من المقطع بقوله سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن» اهـ.

وقال الحافظ السيوطي (٩١١هـ) في كتابه «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج»[(١)]: فصل في شرط مسلم ومصطلحه في كتابه: قال ابن الصلاح: شرط مسلم في صحيحه أن يخرج الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالمًا من الشذوذ والعلة. والمراد: الثقة عنده، وإن كان غير ثقة عند غيره، ولهذا أخرج لستمائة وخمسة وعشرين شيخًا لم يحتج بهم البخاري، كما أخرج البخاري لأربعمائة وأربعة وثلاثين شيخًا لم يحتج بهم مسلم. قال: وأما قول مسلم في اصطلاحه من صحيحه: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، وإنما وضعت ما أجمعوا عليه، مع أن فيه أحاديثَ كثيرة مختلفًا في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه، فالجواب: أن مراده ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم. أو ما لم يختلف فيه الثقات في نفس الحديث متنًا وإسنادًا، أو إن كان فيه أحاديث قد اختلفوا في إسنادها أو متنها خرَّجها لصحة إسنادها

= الأولى ١٤١٤هـ، الجزء الأول ص٦٥ - ٦٦).

(١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (دار الأرقم بن أبي الأرقم، المجلد الأول ص٢٠ - ٢١).

عنده، وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط، أو لسبب آخر، وقد استدركت وعللت» اهـ.

وقال أيضًا في كتابه «التوشيح شرح الجامع الصحيح»[(١)]: ومن قوله - أي البخاري - (الصحيح): أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده، وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره، فقد أجيب عنها، وقد صح عنه أنه قال: ما أدخلتُ في (الجامع) إلا ما صح» اهـ.

وقال شهاب الدين أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني (٩٢٣هـ) في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»[(٢)]: الفصل الرابع: فيما يتعلق بالبخاري في صحيحه من تقرير شرطه وتحريره وضبطه وترجيحه على غيره كصحيح مسلم ومن سار كسَيره والجواب عما انتقده عليه النقاد من الأحاديث ورجال الإسناد وبيان موضوعه، وتفرده بمجموعه، وتراجمه البديعة المثال، المنيعة المنال وسبب تقطيعه للحديث واختصاره وإعادته له في الأبواب وتكراره، وعدة أحاديثه الأصول والمكرّرة حسبما ضبطه الحافظ ابن حجر وحرره» ثم قال[(٣)]: «الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددًا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري

---

(١) التوشيح شرح الجامع الصحيح (مكتبة الرشد - الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، الجزء الأول ص٤٣).

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، الجزء الأول ص٢٩).

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (ص/ ٣٠).

لم يكثر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم وميز جيدها من موهومها، بخلاف مسلم، فإن أكثر من تفرّد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدّم عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا ريب أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدّم عنهم. وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال فلأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددًا مما انتقد على مسلم» وقال[1]: «وقد علم أن الإجماع واقع على تلقي كتابيهما بالقبول والتسليم، إلا ما انتقد عليهما فيه» ثم قال: «وقال مكّي بن عبدان: كان مسلم يقول عرضت كتابي على أبي زرعة، فكل ما أشار إليّ أن له علة تركته» ثم قال: «وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم إلى ستة أقسام» اهـ.

وقال علي بن سلطان محمد الهروي القاري (١٠١٤هـ) في كتابه «شرحُ شرحِ نخبة الفِكَر في مصطلحات أهل الأثر»[2] عند شرح قول الحافظ ابن حجر «إلا أنَّ هذا يختصُّ بما لم ينتقدْه أحد من الحفاظ مما في الكتابين»: «قال النووي: ما ذكره ابن الصلاح خلاف ما قاله المحققون والأكثرون، فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن، فإنها آحاد، والآحاد إنما يفيد الظنّ على ما تقرر. ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة إنما أفاد

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (ص/ ٣١).
(٢) شرحُ شرحِ نخبة الفِكَر في مصطلحات أهل الأثر (دار الأرقم بن أبي الأرقم، ص٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢).

وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما. فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شرط الصحيح. ولا يلزم من إجماع العلماء على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي عليه الصلاة والسلام»، ثم قال: «والمعنى: لم يعترض عليه أحد من الحفاظ كالدَّارَقُطْنِي وغيره. (مما في الكتابين) لفقد الإجماع على التلقي. قال تلميذه: وفيه إشارة إلى أن العلماء لم يتلقوا كل ما في الكتابين بالقَبول. انتهى. وهذا كما استثناه ابن الصلاح حيث قال: سِوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلم عليها الحفاظ وهي معروفة. قال السخاوي: وتزيد على مئتي حديث. قال النووي: إنه أجاب عنها آخرون. قال السخاوي: يعني كما أفرده العراقي في تأليف عدمت مُسَوَّدَتُه قبل أن يبيضها»... «وتكفل شيخنا في مقدمة شرح البخاري بما فيه من ذلك. والمولى العراقي بما في مسلم. وقال البِقَاعي: في (النكت الوفية): قال شيخنا الدارقطني: ضُعّف من أحاديثهما مئتان وعشرة، يختص البخاري بثمانين، واشتركا في ثلاثين، وانفرد مسلم بمائة. قال: وقد ضعف غيره أيضًا غير هذه الأحاديث. وقال النووي في خطبة (شرح صحيح مسلم): إنّ ما ضُعّف من أحاديثهما مبني على علل ليست بقادحة. قال: فكأنه مال إلى أنه ليس فيهما ضعيف. وكلامه في خطبة (شرح مسلم) يقتضي تقرير قول من ضعف. قال شيخنا: وأظن هذا بالنسبة إلى مقام الرجلين، وأن الشيخ يرفع عن البخاري، ويقرر على مسلم انتهى. وبالجملة هذا مستثنى من التلقي لاختلاف العلماء فيه. ويفيد أنه لا بد من النظر للمجتهد في رجالهما حتى يظهر

المعلول من غيره. وهذا يُعَكر على ما قال النووي عن الأكثرين: إن تلقي الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيهما بخلاف غيرهما، فلا يُعمل به حتى ينظر، ويوجد فيه شرط الصحيح انتهى» اهـ.

وقال العجلوني (١١٦٢هـ) في «كشف الخفاء ومزيل الألباس»[(١)]: هذا والحكم على الحديث بالوضع أو الصحة أو غيرهما إنما هو بحسب الظاهر للمحدثين باعتبار الإسناد أو غيره، لا باعتبار نفس الأمر والقطع لجواز أن يكون الصحيح مثلًا - باعتبار نظر المحدث - موضوعًا أو ضعيفًا في نفس الأمر، وبالعكس ولو لما في الصحيحين على الصحيح» اهـ.

وقال محمد بن عبد الحيّ اللكنوي الهندي (١٣٠٤هـ) في كتابه «ظفر الأماني»[(٢)]: واعلم أنه إذا قال أهلُ الحديث: هذا حديثٌ صحيحٌ، فمرادُهم ما ظَهَر لنا بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع بصحتِه في نفس الأمر، لجوازِ الخطأ والنسيان على الثقة. هذا هو الصحيح الذي عليه أكثرُ أهل العلم، خلافًا لمن قال: إنَّ خَبَرَ الواحد يُوجب العِلمَ، كحُسَينٍ الكرابيسي وغيره، وحكاه ابنُ الصباغ في (العُدَّة) عن قوم من أصحاب الحديث. قال القاضي أبو بكر الباقلاني: هو قولُ من لا يُحَصِّلُ عِلمَ هذا الباب». وقال[(٣)]: وقال أبو جعفر محمد بن عَمْرو العُقَيلي:

---

(١) كشف الخفاء ومزيل الألباس (مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤١٦هـ، الجزء الأول ص٨).
(٢) ظفر الأماني (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ص٦٦).
(٣) ظفر الأماني (ص/ ٧١ - ٧٢).

لمَّا ألَّف البخاري (كتاب الصحيح)، عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرِهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، والقولُ فيها قولُ البخاري، وهي صحيحة. انتهى كلامُ الحافظ ابن حجر».

وقال[١]: وتلقِّي الأمة إنما أفاد وجوبَ العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما، فلا يُعمَلُ به حتى يُنظَرَ ويوجَدَ فيه شرطُ الصحيح. ولا يَلزمُ من إجماع العلماء على العمل بما فيهما إجماعُهم على القطع بأنه كلامُ النبي ﷺ»

وقال[٢]: إلا أنَّ هذا يَختَصُّ بما لم يُنتَقَد - أي لم يُزَيِّفه أحَدٌ من الحفاظ - مما في الكتابين، وبما لم يقع التجاذُبُ بين مدلوليه، مما وقع فيهما حيث لا ترجيح، لاستحالةِ أن يفيد المتناقضانِ العِلمَ بصدقِهما. وما عدا ذلك فالإجماعُ حاصل على تسليم ذلك» ثم قال: «وردَّه الحافظ العراقي حيث قال في شرح ألفيته: ليس ما قاله بجيِّد، لأن النسائي ضَعَّف جماعةً أخرج لهم الشيخَان أو أحدُهما». وقال[٣]: وكذلك رُوِي عن مسلم: ليس كلُّ صحيح وضعتُه - ههنا -، إنما وضعتُ - ههنا - ما أجمعوا عليه. يُريدُ به ما وُجِدَ عنده فيها شرائطُ الصحيح المجمَع عليه، وإن لم يَظهر اجتماعُها في بعضها عند بعضهم».

وقال[٤]: ومنه ما هو ضعيفٌ لا جابرَ له أصلًا، وهو في

(١) ظفر الأماني (ص/ ٧٧).
(٢) ظفر الأماني (ص/ ٧٨).
(٣) ظفر الأماني (ص/ ٨٠).
(٤) ظفر الأماني (ص/ ٨٥).

صحيح البخاري قليلٌ جدًا، وحيث يقع ذلك يتعقَّبُه بالتضعيف، بخلاف ما قبلَه».

وقال الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ) في كتابه «الجواب المفيد للسائل المستفيد»[١]: وليس كل الكتب مشتملة على الصحيح إلا كتاب الله تعالى وحده. وهذا صحيح البخاري ومسلم فيه الكثير من الغلط، والباطل المحقق!! فعليك بقبول الحق والصواب ورد ما هو باطل بحسب ميزان العلم والعقل، ونحن إذا مدحنا كتابًا فليس معنى ذلك أنه مبرَّأ من جميع العيوب، حتى كأنه قرآن يُتلى، لا لا، بل معنى ذلك ما في الكتاب من الفوائد المتعلقة بموضوعه التي توجد مجموعة أو مرتبة في غيره، أو بتوسع، ونحو ذلك فقط. اهـ.

وقال في كتابه «المُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»[٢]: فكم حديث صححه الحفاظ وهو باطل بالنظر إلى معناه ومعارضته للقرءان أو السنة الصحيحة أو مخالفة الواقع والتاريخ، وذلك لدخول الوهم والغلط فيه على المعروف بالعدالة، بل قد يتعمد الكذب، فإن الشهرة بالعدالة لا تفيد القطع في الواقع، ومنها أحاديث الصحيحين فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه، فلا تغتر بذلك، ولا تتهيب

---

(١) الجواب المفيد للسائل المستفيد (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ص٨٣).

(٢) المُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير (شركة دار المشاريع، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ص٣٠٠).

الحكم عليه بالوضع لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما، فإنها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتمحيص؛ فإن الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع. ولتقرير ذلك موضع ءاخر، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة، أو يوجد فيها ذلك بكثرة كغيرهما» اهـ.

وقال في كتابه «فتح الملك العلي»:[1] وصحح البخاري لأسيد بن زيد الجمال، قال ابن معين: كذاب أتيته ببغداد فسمعته يحدّث بأحاديث كذب. وقال النسائي: متروك. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المناكير ويسرق الحديث. وقال ابن عدي: يتبين على روايته الضعف، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه. وقال الدارقطني: ضعيف الحديث. وقال ابن ماكولا: ضعفوه. وقال الخطيب: كان غير مرضي في الرواية. وقال البزار: حدث لأحاديث لم يتابع عليها، وقد احتمل حديثه مع شيعة شديدة فيه. وقال الساجي: سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير.

وصحح البخاري للحسن بن مدرك السدوسي. قال فيه أبو داود: كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقيها على يحيى بن حماد.

وصحح البخاري ومسلم لأحمد بن عيسى بن حسان المصري، قال أبو داود: كان ابن معين يحلف أنه كذاب.

---

(١) فتح الملك العلي (الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ، ص/ ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤).

وقال أبو حاتم: تكلم الناس فيه. وقال سعيد بن عمرو البردعي: أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عنه في الصحيح، وقال: ما رأيتُ أهل مصر يشكون في أنه - وأشار إلى لسانه - يعني كأنه يكذب.

وصحح البخاري للحسن بن ذكوان، قال ابن معين: صاحب الأوابد، منكر الحديث. وقال أحمد بن حنبل: أحاديثه أباطيل. وضعفه أبو حاتم والنسائي وابن المديني والساجي وآخرون.

وصحح أيضًا لنعيم بن حماد، قال الدولابي: كان يضع الحديث. وقال الأزدي: قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة. وحكم ابن الجوزي بوضع أحاديث كثيرة أعلها بنعيم، ويكاد يجزم من يعتبر حديثه بذلك لكثرة ما فيه من المناكير. وقد قال الحافظ السيوطي في (ذيل الموضوعات): أتعبنا نعيم ابن حماد من كثرة ما يأتي بهذه الطامات.

وصحح أيضًا لعكرمة مولى ابن عباس، وقد كذَّبه جماعة من الأئمة وبينوا أدلة ذلك، بل نقلوا عنه الاعتراف بالكذب في مسألة أو مسألتين، هذا مع البدعة الشديدة التي كانت فيه.

وصحح مسلم لأفلح بن سعيد، الذي اتهمه ابن حبان بالوضع، بل بوضع الحديث الذي أخرجه مسلم عنه.

وصحح أيضًا لقطن بن نسير، قال ابن عدي: يسرق الأحاديث واتهمه أبو زرعة والقواريري وابن عدي بوضع حديث.

وصحح البخاري لحريز بن عثمان، وقد وصل في البدعة إلى حد مفسق بالإجماع، أو مكفر على رأي البعض.

وكذلك صحح البخاري لعمران بن حطان، وهو مثله.

وصحح مالك ومسلم لعبد الكريم بن أبي المخارق، وهو مجمع على ضعفه كما قال ابن عبد البر وغيره، وصحح الإمام الشافعي لإبراهيم بن أبي يحيى، قال فيه مالك: لم يكن بثقة في دينه ولا في حديثه. وقال يحيى بن معين: سمعت القطان يقول: إنه كذاب، وقال أحمد: تركوا حديثه، قدري معتزلي يروي أحاديث ليس لها أصل، وقال البخاري: تركه ابن المبارك والناس». ثم قال الغماري[1]: «كما نقل ابن الجوزي عن بعضهم أنه قال: إذا رأيتَ الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع. فإذا وجدوا الحديث كذلك حكموا بوضعه ولو كان رجاله ثقات أو مخرجًا في الصحيح» اهـ.

وقال في كتابه «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة» والمقصود أن العمل بالحديث الصحيح السالم من العلة واجب، ولكن يظن كثير من أهل العلم أن الحديث إذا صح وجب العمل به مطلقًا، وهذا غير صحيح، بل يشترط وجوب العمل به ألا يكون شاذًا، وألا يكون له معارض، ونعني بالشذوذ: مخالفة الحديث لما تواتر، أو للقواعد المقررة» اهـ.

على أننا لا بد لنا أن نبين أمرًا مهما، وهو أن كثيرا مما في مسلم مما يدخل فيما ذكره الغماري قد يكون ذكره كتابع أو شاهد وليس أصلًا في أحاديث الباب. وهذا معروف عند من بيّن منهج مسلم في تخريجه للأحاديث من جعله أحاديث هي

(١) فتح الملك العلي (ص/١٢٩).

أصول في الباب وأخرى يذكرها لأمور تكون كتابع أو شاهد[١].

وبعد هذه النقول والنصوص الواضحات الصريحات من حفاظ الأمة وعلمائها لتضعيف بعض ما في البخاري ومسلم - كما أسلفنا - لا يقدح في علو قدرهما ولا عظيم فضلهما وشأنهما رضي الله عنهما؛ فمن الثابت عند أهل السنة والجماعة - نصرهم الله وأيدهم - أن العصمة الكاملة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأما العلماء والأولياء فمهما علا قدرهم وعظم شأنهم واتسع علمهم وفهمهم فإنهم ليسوا في مرتبة الأنبياء، لذلك يجوز عليهم الخطأ، ومرادنا من هذه الرسالة المختصرة تبيان الحق؛ فالحق أحق أن يتبع.

على أننا سنقتصر إن شاء الله في أثناء تعرضنا لهذه الأحاديث على كلام أهل الشأن من أهل الحفظ والنقد المعتبرين، كما ستراه إن شاء الله في محله؛ لأن الأصل فيما نحن فيه اعتماد كلام أمثالهم، حتى لا تصير أحاديث رسول الله ﷺ ألعوبة بيد من لا باع له، بل ولا ناقة له ولا جمل كالألباني مدّعي المحدّثية والحويني المعروف بأبي إسحاق، أجارنا الله من الدعوى بلا دليل.

---

(١) ينظر صيانة صحيح مسلم (ص/ ١٠٠)، صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ٢٦).

ترجمة موجزة للإمام البخاري رضي الله عنه

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري بن بردزبه الجُعْفِيّ ولاءً. وبَرْدِزْبَه بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء.

ولد في يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة؛ بخرتنك، قرية قرب بُخارى، وبخارى من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام، وتوفي فيها سنة ست وخمسين ومائتين للهجرة.

والبخاري حافظ الإسلام، وإمام الأئمة الأعلام، جبل الحفظ وإمام الدنيا ثقة الحديث، إمام المسلمين وقدوة الموحدين وشيخ المؤمنين والمعول عليه في أحاديث سيد المرسلين، وكان رحمه الله في غاية الحياء والشجاعة والسخاء والورع والزهد في الدنيا دار الفناء والرغبة في الآخرة دار البقاء.

توفي والده وهو صغير، فنشأ في حِجْر أمه، وأقبل على طلب العلم منذ نعومة أظفاره، وبدت عليه علامات الذكاء والبراعة منذ حداثته، فقد حفظ القرءان وهو صبي ثم استوفى حفظ حديث شيوخه البخاريين، ونظر في الرأي وقرأ كتب ابن المبارك حين استكمل ست عشرة سنة، ورحل في طلب الحديث إلى جميع محدثي الأمصار، وكتب بخراسان والعراق

والحجاز والشام ومصر وغيرها، وسمع من العلماء والمحدثين، وأكب عليه الناس وتزاحموا عليه.

وقد تحدث عن نفسه فيما ذكره الفِرَبْري عن محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري قال: سمعت البخاري يقول: «ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب»، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟، قال: «عشر سنين أو أقل»، إلى أن قال: «فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء، يعني أصحاب الرأي»، قال: «ثم خرجت مع أمي وأخي إلى الحج، فلما طعنت في ثمان عشرة سنة صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين، ثم صنفت التاريخ بالمدينة عند قبر النبي ﷺ وكنت أكتبه في الليالي المقمرة»، قال: «وقلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت أن يطول الكتاب».

اشتغل وهو صغير في طلب العلم وسماع الحديث، فسمع من أهل بلده مثل محمد بن سلام ومحمد بن يوسف البيكنديين، وعبد الله بن محمد المسندي وابن الأشعث وغيرهم، ثم حج هو وأمه وأخوه أحمد وهو أسن منه سنة عشر ومائتين، فرجع أخوه بأمه وبقي في طلب العلم فسمع بمكة من الحميدي وغيره، وبالمدينة من عبد العزيز الأويسي ومطرف بن عبد الله وغيرهم، ثم رحل إلى أكثر محدثي الأمصار في خراسان والشام ومصر ومدن العراق، وقدم بغداد مرارا واجتمع إليه أهلها واعترفوا بفضله وشهدوا بتفرده في علمي الرواية والدراية، وسمع ببلخ من مكي بن إبراهيم وغيره، وبمرو من علي بن الحسن وعبد الله بن عثمان وغيرهما،

وبنيسابور من يحيى بن يحيى وغيره، وبالري من إبراهيم بن موسى وغيره، وببغداد من شريح بن النعمان وأحمد بن حنبل وغيرهما، وبالبصرة من أبي عاصم النبيل ومحمد بن عبد الله الأنصاري وغيرهما، وبالكوفة من طلق بن غنام وخلاد بن يحيى وغيرهما، وبمصر من سعيد بن كثير بن عفير وغيره، وسمع من أناس كثيرين غير هؤلاء، ونقل عنه أنه قال: «كتبت عن ألف وثمانين نفسا ليس فيهم إلا صاحب حديث»، وقال أيضا: «لم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل».

وكان رحمه الله قوي الذاكرة سريع الحفظ، ذكر عنه المطلعون على حاله ما يتعجب منه الأذكياء ذوو الحفظ والإتقان فضلا عمن سواهم؛ فقد قال أبو بكر الكلذواني: «ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة فيحفظ عامة أطراف الحديث من مرة واحدة».

وقال محمد بن أبي حاتم وراق البخاري: قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل: تحفظ جميع ما أدخلته في المصنف، قال: «لا يخفى علي جميع ما فيه».

وقال محمد بن حمدوية: سمعت البخاري يقول: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح».

وقال محمد بن الأزهر السجستاني: كنت في مجلس سليمان ابن حرب والبخاري معنا يسمع ولا يكتب فقيل لبعضهم: مَا لَهُ لا يكتب فقال: يرجع إلى بخارى ويكتب من حفظه، ولعل من أعجب ما نقل عنه في ذلك ما قاله الحافظ أبو أحمد بن عدي

كما في تاريخ بغداد ووفيات الأعيان وغيرهما سمعت عدة مشائخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: «لا أعرفه»، فسأله عن آخر فقال: «لا أعرفه»، فما زال يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: «لا أعرفه»، فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: «الرجل فَهِمٌ»، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب رجل آخر من العشرة وسأله كما سأله الأول والبخاري رحمه الله يجيب بما أجاب به الأول، ثم الثالث والرابع حتى فرغ العشرة مما هيأوه من الأحاديث. فلما علم البخاري أنهم فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: «أما حديثك الأول فقلت كذا وصوابه كذا، وحديثك الثاني قلت كذا وصوابه كذا» والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة، فردَّ كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها، فأقر له

الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل، وعند ذكر هذه القصة يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «هنا يخضع للبخاري فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة».

وقد كان غزير العلم واسع الاطلاع، خرج جامعه الصحيح من زهاء ستمائة ألف حديث كان يحفظها، ولشدّة تحريه لم يكن يضع فيه حديثًا إلا بعد أن يصلي ركعتين ويستخير الله، وقد قصد فيه إلى جمع أحاديث رسول الله ﷺ الصحاح المستفيضة المتصلة دون الأحاديث الضعيفة، ولم يقتصر في جمعه على موضوعات معينة، بل جمع الأحاديث في جميع الأبواب، واستنبط منها الفقه والسيرة، وقد نال من الشهرة والقبول درجة لا يرام فوقها.

قال شيخه محمد بن بشار الحافظ: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى»، وقال أيضًا: «ما قدم علينا مثل البخاري»، وقال الإمام الترمذي: «لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل».

سبب تأليف صحيح البخاري:

قال البخاري: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة النبي ﷺ. قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح.

وهذا يدل على همة هذا الإمام حيث أخذت هذه الكلمة منه مأخذها، وبعثته للعمل على تأليف كتابه، وسماه كما ذكر ابن الصلاح والنووي «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

ولما أخرجه للناس وأخذ يحدث به، طار في الآفاق أمره، فهرع إليه الناس من كل فج يتلقونه عنه حتى بلغ من أخذه نحو من مائة ألف، وانتشرت نسخه في الأمصار، وعكف الناس عليه حفظًا ودراسة وشرحًا وتلخيصًا، وكان فرح أهل العلم به عظيمًا.

من فقه البخاري في صحيحه:

قصد البخاري في صحيحه إلى إبراز فقه الحديث الصحيح واستنباط الفوائد منه، وجعل الفوائد المستنبطة تراجم للكتاب - أي عناوين له - ولذلك فإنه يذكر متن الحديث بغير إسناد، وقد يحذف من أول الإسناد واحدًا فأكثر، وهذان النوعان يعرفان بالتعليق، وقد يكرر الحديث في مواضع كثيرة من كتابه يشير في كل منها إلى فائدة تستنبط من الحديث، والسبب في ذلك أن الحديث الواحد قد يكون فيه من العلم والفقه ما يوجب وضعه في أكثر من باب، ولكنه غالبًا ما يذكر في كل باب الحديث بإسناد غير إسناده في الأبواب السابقة أو اللاحقة، وقد يختلف سياق الحديث من رواية لأخرى، وذكر في تراجم الأبواب علمًا كثيرًا من الآيات والأحاديث وفتاوى الصحابة والتابعين، ليبين بها فقه الباب والاستدلال له، حتى اشتهر بين العلماء أن فقه البخاري في تراجمه.

عدد أحاديث صحيح البخاري:

وقد بلغت أحاديث البخاري بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات (**٧٥٩٣**) حديثًا حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لأحاديث البخاري، ويرى الحافظ ابن حجر العسقلاني أن عدد أحاديث البخاري (**٧٣٩٧**) حديثًا.

وفي البخاري أحاديث معلقة وجملتها (**١٣٤١**)، وعدد أحاديث البخاري المتصلة من غير المكررات قرابة أربعة آلاف.

ومن مؤلفاته: الأدب المفرد، ورفع اليدين في الصلاة، والقراءة خلف الإمام، وبر الوالدين، والتاريخ الكبير، والأوسط، والصغير، وخلق أفعال العباد، والضعفاء، والجامع الكبير، والمسند الكبير، والتفسير الكبير، وكتاب الأشربة، وكتاب الهبة، وأسامي الصحابة إلى غير ذلك من مؤلفاته الكثيرة التي أورد كثيرًا منها الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة فتح الباري.

من شروح صحيح البخاري:

لم يحظ كتاب بعد كتاب الله بعناية العلماء مثل ما حظي كتاب صحيح البخاري، فقد اعتنى العلماء والمؤلفون به: شرحًا له واستنباطًا للأحكام منه وتكلمًا على رجاله وتعاليقه وشرحًا لغريبه وبيانًا لمشكلات إعرابه إلى غير ذلك، وقد تكاثرت شروحه حتى بلغ عدد شروحه والتعليقات عليه أكثر من مائة وثلاثين شرحًا، وأشهر هذه الشروح:

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري:

وهو للحافظ العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي

ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ)، وشرحه من أعظم شروح البخاري، بل هو أمير تلك الشروح كلها فلا يدانيه شرح، وقد استغرق تأليفه خمسًا وعشرين سنةً إذ بدأ فيه سنة (٨١٧هـ) وأكمله سنة (٨٤٢هـ) قبل وفاته بعشر سنين، وأولم وليمة كبرى لما أكمله أنفق فيها خمسمائة دينار، ولم يتخلف عنها من وجهاء المسلمين إلا اليسير، وقد لقي هذا الشرح ما يستحق من الشهرة والقبول حتى إنه كان يشترى بنحو ثلاثمائة دينار، وانتشر في الآفاق حتى غطت شهرته سائر الشروح، وهو يقع في ثلاثة عشر مجلدًا ومقدمة في مجلد ضخم مسماة بهدي الساري لمقدمة فتح الباري.

وقد جاء هذا الشرح مكملًا لأصله، جمع مؤلفه فيه أقوال أكثر من سبقه ممن تعرض لمسائل من العلم ذات صلة بصحيح البخاري، وناقشها مناقشة العالم الحاذق الفذ، فبين رسوخ قدمه في العلم، واطلاعًا واسعًا منه على كتب من سبقه، حتى ليظن الناظر في كتابه أنه نشر فيه كتبهم وأقوالهم، فناقش وقارن ورجح ما صح عنده، كما امتاز هذا الشرح بجمع طرق الحديث التي تبين لها ترجيح أحد الاحتمالات شرحًا وإعرابًا.

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح[1]: وقال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة اهـ.

---

(١) فتح الباري (دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. ص٩).

(٢) عمدة القاري في شرح البخاري :

وهو للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العينى الحنفي المتوفى سنة (٨٥٥هـ)، وهو شرح كبير بسط الكلام فيه على الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان واستنباط الفوائد من الحديث والأجوبة والأسئلة.

(٣) إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري :

وهو شرح شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني القاهري الشافعي المتوفى سنة (٩٢٣هـ) وهو في الحقيقة تلخيص لشرحي ابن حجر والعيني، وهو متداول مشهور.

(٤) الكواكب الدرارى في شرح صحيح البخاري :

وهو شرح شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني المتوفى سنة (٧٨٦هـ) وهو شرح مفيد جامع قد أكثر النقل عنه الحافظان ابن حجر والعيني.

قال الحافظ ابن حجر: هو شرح مفيدٌ، على أوهامٍ فيه في النقل لأنه لم يأخذه إلا من الصحف.

(٥) شرح الإمام ناصر الدين على بن محمد بن المنير الإسكندراني:

وهو شرح كبير في نحو عشر مجلدات، وقد أكثر النقل عنه ابن حجر في الفتح.

(٦) شرح صحيح البخاري :

لأبي الحسن على بن خلف بن عبد الملك المشهور بابن بطال القرطبي المالكي المتوفى سنة (٤٤٩هـ)، إلا أن غالبه في فقه الإمام مالك.

(٧) التوشيح شرح الجامع الصحيح:

وهو شرح للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) وكان من المكثرين في التأليف، وقد عنى عناية كبيرة بعلم الحديث دراية ورواية في مختلف مجالاته. وشرحه هذا بمثابة تعليق لطيف على صحيح البخاري ضبط فيه ألفاظ الحديث، وفسر الغريب، وبين اختلاف الروايات التي وردت فيه، مع تسمية المبهم، وإعراب المشكل إلى غير ذلك، وقال عنه: إنه لم يفته من الشرح إلا الاستنباط.

(٨) التلويح في شرح الجامع الصحيح:

وهو شرح الحافظ علاء الدين مغلطاى بن قليج التركي المصري الحنفي المتوفى سنة (٧٦٢هـ).

وهناك شروح كثيرة لصحيح البخاري غير هذه الشروح، منها شروح لم تتم كشرح ابن رجب الحنبلي، والنووي وغيرهما.

وقد لازم الإمام مسلم شيخه البخاري لما قدم البخاري نيسابور، وكان مسلم - رحمه الله - يقفو طريق البخاري وينظر في علمه ويحذو حذوه، حتى قال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء.

وقال أحمد بن حمدون القصار: رأيت مسلم بن الحجاج جاء إلى البخاري فقبل بين عينيه وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، ويا سيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، ثم سأله عن حديث كفارة المجلس فذكر له علته فلما فرغ قال مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك.

وكان مسلم - رحمه الله - ينافح ويناضل عن شيخه البخاري - رحمه الله - وكان يقدمه على جميع شيوخه.

وفاة الإمام البخاري سنة ٢٥٦هـ:

وفي مقدمة كتاب الجامع الصحيح[١]: توفي الإمام البخاري ليلة السبت عند صلاة العشاء، ليلة الفطر، ودُفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت مستهلّ شوال من شهور سنة ستّ وخمسين ومائتين، وعمره اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يومًا، ولم يُعقب ذكرًا، ودُفن بخَرْتَنْك قرية على فرسخين من سمرقند.

فائدة:

في سير أعلام النّبلاء للذّهبي، المجلّد الثّاني عشر، الطّبقة الرّابعة عشرة عند ذكر وفاة أبي عبد الله البخاريّ، محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم:

«وقال أبو عليّ الغسّانيّ: أخبرنا أبو الفتح نصر بن الحسن السّكتيّ السّمرقنديّ، قدم علينا بلنسية عام أربعة وستّين وأربع مائة، قال: قحط المطر عندنا بسمرقند في بعض الأعوام، فاستسقى النّاس مرارا، فلم يسقوا، فأتى رجل صالح معروف بالصّلاح إلى قاضي سمرقند فقال له: إنّي رأيت رأيا أعرضه عليك.

قال: وما هو؟ قال: أرى أن تخرج ويخرج النّاس معك إلى

---

(١) الجامع الصحيح (دار المنهاج - دار طوق النجاة، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ. ص١٤).

قبر الإمام محمّد بن إسماعيل البخاريّ، وقبره بخرتنك، ونستسقي عنده، فعسى الله أن يسقينا. قال: فقال القاضي: نعم ما رأيت.

فخرج القاضي والنّاس معه، واستسقى القاضي بالنّاس، وبكى النّاس عند القبر، وتشفّعوا بصاحبه، فأرسل الله - تعالى - السّماء بماء عظيم غزير أقام النّاس من أجله بخرتنك سبعة أيّام أو نحوها، لا يستطيع أحد الوصول إلى سمرقند من كثرة المطر وغزارته، وبين خرتنك وسمرقند نحو ثلاثة أميال» اهـ.

ترجمة موجزة للإمام مسلم رحمه الله

اسمه ونسبه:

هو الإمام الكبير الحافظ الحجة الثقة أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد كوشاذ، القشيري النسب، النيسابوري الدار.

والقشيري نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة قبيلة كبيرة من هوازن من العدنانية كما قال القلقشندي. ونيسابور مدينة من خراسان.

مولده:

ولد الإمام مسلم في نيسابور سنة **٢٠٦**هـ، وقيل غير ذلك.

شيوخه:

رحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق في طلب الحديث، وكان أحد أئمة الحديث وحفاظه، اعترف له علماء عصره ومن بعدهم بالتقدم والإتقان في هذا العلم.

من شيوخه الكبار إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور وغيرهم، وقد سرد الإمام المزي أسماء شيوخه في «تهذيب الكمال»، ولكن أبرز شيوخ الإمام مسلم هو الإمام البخاري رحمه الله.

تلاميذه:

تتلمذ على يد الإمام مسلم - رحمه الله - عدد كبير من العلماء والأئمة والحفاظ، ومن أبرز تلاميذه: الإمام الترمذي

صاحب السنن، وقد روى عن مسلم حديثا واحدا في سننه. وأبو حاتم الرازي وابن خزيمة.

مكانته وثناء العلماء عليه:

أجمع العلماء على جلالته وإمامته وثقته وعلو مرتبته وحذقه في الصناعة الحديثية.

قال أبو قريش الحافظ: سمعت محمد بن بشار يقول: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى.

وقال أحمد بن مسلمة: رأيت أبا زرعة، وأبا حاتم يقدمان مسلمًا في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

مصنفاته:

وقد صنف الإمام مسلم كتبًا كثيرة وأشهرها صحيحه الذي صنفه في خمس عشرة سنة، وقد تأسى في تدوينه بالبخاري رحمه الله فلم يضع فيه إلا ما صح عنده، وقد جمع في صحيحه روايات الحديث الواحد في مكان واحد لإبراز الفوائد الإسنادية في كتابه، ولذلك فإنه يروي الحديث في أنسب المواضع به ويجمع طرقه وأسانيده في ذلك الموضع، بخلاف البخاري فإنه فرق الروايات في مواضع مختلفة. وعدد أحاديثه بالمكرر نحو ١٢٠٠٠ حديثًا، وقد شرح هذا الكتاب شروحًا كثيرة.

وللإمام مسلم - رحمه الله - مصنفات أخرى عديدة، غير «الجامع الصحيح» وهي:

الكنى والأسماء، والمنفردات والوحدان، والطبقات،

ورجال عروة بن الزبير، والتمييز، والمسند الكبير على الرجال، الجامع على الأبواب، والأسامي والكنى، والعلل، والأقران، وسؤالاته أحمد بن حنبل، وعمرو بن شعيب، والانتفاع بأهب السباع، ومشايخ مالك، ومشايخ الثوري، ومشايخ شعبة، ومن ليس له إلا راوٍ واحد، وأولاد الصحابة، والمخضرمين، وأفراد الشاميين.

شراح صحيح مسلم:

من أشهر الكتب المؤلَّفة في شرح صحيح مسلم:

١- المُعْلم في شرح صحيح مسلم، للمازري المتوفى سنة (٥٣٦هـ).

٢- إكمال المُعْلم في شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض المتوفى سنة (٥٤٤هـ)، ومعه تنبيه المُعلم بمبهمات صحيح مسلم للشيخ موفق الدين أحمد بن إبراهيم بن محمد المعروف بسبط ابن العجمي.

٣- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي المتوفى سنة (٦٥٦هـ).

٤- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ).

٥- إكمال إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، للأُبّيّ المتوفى سنة (٨٢٧هـ).

٦- مكمّل إكمال الإكمال للسنوسي المتوفى سنة (٨٩٥هـ).

وفاته:

توفي - رحمه الله - عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور.

وهذا أوان بيان بعض هذه الأحاديث المتكلم فيها، ونبدأ بصحيح البخاري أولًا، والله من وراء القصد وعليه سبحانه التوكل والاعتماد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الحديث الأول
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلاَّ ثَلاَثًا)

روى البخاري في صحيحه في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[١]: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ تَلِيدٍ الرُّعَيْنِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثًا».

ورواه أيضًا في كتاب النكاح[٢]، ورواه مسلم في صحيحه[٣] في كتاب الفضائل.

قال الحافظ ابن الجوزي:[٤] «وفي الحديث الثامن والأربعين بعد المائتين: «لم يكذب إبراهيم قط إلا ثلاث كذبات قوله إني سقيم وقوله بل فعله كبيرهم هذا وقوله عن سارة أختي»، اعلم

---

(١) (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ص٦١٤ رقم الحديث ٣٣٥٧).

(٢) كتاب النكاح: باب اتخاذ السراري ومن أعتق جاريته ثم تزوجها (ص٩٥٨ رقم الحديث ٥٠٨٤).

(٣) كتاب الفضائل: باب من فضائل إبراهيم الخليل ص٩٢٥ رقم الحديث ٢٣٧١. (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ).

(٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ٩٨١ - ٩٨٢) أبو الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي، (دار الوطن - الرياض - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: علي حسين البواب.

أن الكذب لا يجوز على الأنبياء بحال، فهذا أصل ينبغي أن يعتقد ولا يناقض بأخبار الآحاد، فإنه ثابت بدليل أقوى منها، وإنما المعنى أن إبراهيم قال قولا يشبه الكذب، قال أبو بكر ابن الأنباري: «كلام إبراهيم كان صدقا عند البحث، وإنما أراد النبي ﷺ أنه قال قولا يشبه الكذب في الظاهر وليس بكذب»، قال ابن عقيل: دلالة العقل تصرف ظاهر هذا اللفظ، وذاك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثوقا به ليعلم صدق ما جاء به عن الله، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه، وإنما استعير ذكر الكذب لأنه بصورة الكذب، فسماه كذبا مجازا، ولا يجوز سوى هذا. قلت: واعلم أن تلك الكلمات إنما كانت من إبراهيم على جهة المعاريض غير أن الأنبياء يحذرون من كلمة تشبه الكذب».

وقال القاضي عياض:[1] «وإنما سمى هذه كذبات لكونها في الظاهر على خلاف مخبرها، وإبراهيم ﷺ إنما عرّض بها عن صدق، فقال: أنت أختي، يريد في الإسلام، و﴿فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ على طريق التبكيت بدليل قوله: ﴿إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾، و﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾ أي سأسقم، ومن عاش يسقم، ولا بد يهرم ويموت».

وقال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور:[2] «فورد عليه إشكال

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار لقاضي عياض المالكي (١/ ٣٣٨).

(٢) التحرير والتنوير الطبعة التونسية (٢٣/ ١٤٣)، الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ١٩٩٧م.

من نسبة الكذب إلى نبي، ودفع الإشكال: أن تسمية هذا الكلام كذبًا منظور فيه إلى ما يُفهمه أو يعطيه ظاهر الكلام، وما هو بالكذب الصراح، بل هو من المعاريض، أي أني مثل السقيم في التخلف عن الخروج، أو في التألم من كفرهم، وأن قوله: «هي أختي» أراد أخوّةَ الإيمان، وأنه أراد التهكم في قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [سورة الأنبياء] لظهور قرينة أن مراده التغليط» اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير:[١] «ليس هذا من باب الكذب الحقيقي الذي يذم فاعله حاشا وكلا ولما، وإنما أطلق الكذب على هذا تجوزًا، وإنما هو من المعاريض في الكلام لمقصد شرعي ديني كما جاء في الحديث: «إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب».

وقال البيضاوي:[٢] «وما روي إن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كذب ثلاث كذبات، فالمراد التعريض، ولكن لما شابه الكذب في صورته سمي به».

قال أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار[٣] «والتّعريض حقيقة، وهو لفظ مستعمل

---

(١) تفسير ابن كثير (١٨/٤)، تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر - بيروت - ١٤٠١هـ.

(٢) تفسير البيضاوى (١٦٨/١) تأليف: البيضاوي، دار النشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) شرح الكوكب المنير (٢٠٢/١ - ٢٠٣) تقي الدين أبو البقاء محمد ابن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (المتوفى: ٩٧٢هـ) المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر:=

في معناه مع التّلويح بغيره» أي بغير ذلك المعنى المستعمل فيه، مأخوذ من العُرْض - بالضّمّ -، وهو الجانب. فكأنّ اللّفظ واقع في جانب عن المعنى الّذي لوّح به.

ومن ذلك قول سيّدنا إبراهيم ﷺ وعلى سيّدنا محمّد: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ أي غضب أن عبدت هذه الأصنام معه فكسّرها، وإنّما قصده التّلويح أنّ اللّه سبحانه وتعالى يغضب أن يعبد غيره ممّن ليس بإله من طريق الأولى.

وبذلك يعلم أنّ اللّفظ - وإن لم يطابق معناه الحقيقيّ في الخارج - لا يكون كذبا إذا كان المراد به التّوصّل إلى غيره بكناية كما سبق، وتعريض كما هنا، وإن سمّي كذبا فمجاز باعتبار الصّورة، كما جاء في الحديث الشّريف «لم يكذب إبراهيم إلّا ثلاث كذبات». المراد: صورة ذلك، وهو في نفسه حقّ وصدق» اهـ.

فنرى أن كثيرًا من أهل العلم تأولوا هذا الحديث، وحملوه على ما يوافق الأصول الثابتة من عصمة الأنبياء عن الكذب والمنفرات. هذا وثمَّ قسم منهم ردوا هذا الحديث معتمدين على أنه خبر ءاحاد عارض الدليل القاطع ومنهم الفخر الرازي.

قال المفسر فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) في كتابه «عصمة الأنبياء» في سياق كلامه على هذا الحديث[1]: «قلتُ: هذا من أخبار الآحاد فلا يعارض الدليل القطعي الذي ذكرناه، ثم إن صح حُمل على ما يكون ظاهره الكذب» اهـ.

= مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(١) عصمة الأنبياء (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ص٦٠).

وقال في «التفسير الكبير»[١]: «واعلم أن بعض الحشوية روى عن النبي ﷺ أنه قال: (ما كذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات)، فقلت: الأَولى أن لا نقبل مثل هذه الأخبار، فقال على طريق الاستنكار: فإن لم نقبله لزمنا تكذيب الرواة، فقلت له: يا مسكين إن قبلناه لزمنا الحكم بتكذيب إبراهيم عليه السلام، وإن رددناه لزمنا الحكم بتكذيب الرواة، ولا شك أن صون إبراهيم عليه السلام عن الكذب أولى من صون طائفة من المجاهيل عن الكذب».

تنبيه: لكن إن كان هذا الحديث في البخاري فهذا الكلام يحتاج إلى تعليق. هل المراد الكذب الذي يكون به الحديث موضوعا أو متروكا أو أن المراد من نسبة الكذب للرواة الخطأ؟

فإن العلماء نصوا على أن الثقة الضابط يجوز عليه الخطأ وليس معصوما منه. قال ابن حجر في شرح النخبة، ورواتهما (أي البخاري ومسلم) قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم. فالظاهر أن المراد بالكذب الخطأ إن تكلمنا عن البخاري.

وقال أيضًا في «التفسير الكبير»[٢]: «فلأن يضاف الكذب إلى رواته أولى من أن يضاف إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام» ثم قال: «وإذا أمكن حمل الكلام على ظاهره من غير نسبة

---

(١) التفسير الكبير (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ المجلد التاسع، الجزء١٨ ص٩٦).

(٢) التفسير الكبير (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ المجلد الحادي عشر، الجزء٢٢ ص١٦١).

الكذب إلى الأنبياء عليهم السلام فحينئذ لا يحكم بنسبة الكذب إليهم إلا زنديق» اهـ.

وقال أيضًا في «التفسير الكبير»[١]: «الوجه السابع: قال بعضهم ذلك القول عن إبراهيم عليه السلام كذبة، ورووا فيه حديثًا عن النبي ﷺ أنه قال (ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات) قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يقبل لأن نسبة الكذب إلى إبراهيم لا تجوز، فقال ذلك الرجل: فكيف يحكم بكذب الرواة العدول؟ فقلت: لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي وبين نسبته إلى الخليل عليه السلام كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أولى» اهـ.

وربما ساعد على هذا ما قاله شارح البخاري بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»[٢] في حديث «**لم يكذب إبراهيم**»: «وأخرجه من طريقين» ثم قال: «والثاني عن محمد بن محبوب أبي عبد الله البصري إلى آخره، وهذا الطريق غير مرفوع والحديث في الأصل مرفوع كما في رواية جرير بن حازم، وكذا عند النسائي والبزار وابن حبان مرفوع من حديث هشام بن حسان عن ابن سيرين، وابن سيرين كان غالبا لا يصرح برفع كثير من حديثه» ثم قال: «وأخرج البخاري هذا الحديث أيضًا في

---

(١) التفسير الكبير (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ المجلد الثالث عشر، الجزء٢٦ ص١٢٩).

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، الجزء الخامس عشر ص٣٤٢).

كتاب البيوع في باب شراء المملوك من الحربي عن أبي اليمان عن شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة إلى آخره. وليس فيه قضية الكذب، وباقي القضية فيه على اختلاف في المتن بزيادة ونقصان» اهـ.

فهذا الحديث إن صح معناه ما صورته صورة كذب، ولكنه من حيث الباطن والحقيقة صدق، وهو قول كافة المحققين من علماء أهل السنة كما قال الرازي في تفسيره.

الحديث الثاني
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث «جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَن يُوحَى إِلَيهِ»

روى البخاري في صحيحه في كتاب المناقب[١]: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيمَانَ عَن شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي نَمِرٍ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُنَا عَنْ لَيْلَةِ أُسرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ مِن مَسجِدِ الكَعبَةِ جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَن يُوحَى إِلَيهِ».

ورواه أيضًا في كتاب التوحيد[٢]، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان[٣]، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السمٰوات وفرض الصلوات.

فالمذكور في هذه الرواية أن الإسراء كان قبل أن يوحى للنبي ﷺ، وأما غيرها من الروايات فليس فيها ذلك.

---

(١) صحيح البخاري كتاب المناقب: باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، (ص٦٥٢ رقم الحديث ٣٥٧٠).

(٢) صحيح البخاري كتاب التوحيد: باب قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، (ص١٣٥٨ رقم الحديث ٧٥١٧).

(٣) كتاب الإيمان: باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، ص٨٠ رقم الحديث ٢٦٢ .

قال القاضي عياض اليحصبي المالكي (٥٤٤هـ) في كتابه «الشفا»[١] بعد أن ذكر رواية مسلم للحديث من طريق ثابت البناني عن أنس رضي الله عنهما: جوَّد ثابت رحمه الله هذا الحديث عن أنس ما شاء ولم يأتِ أحد عنه بأصوب من هذا وقد خَلَّط فيه غيره عن أنس تخليطًا كثيرًا لا سيما من رواية شريك بن أبي نَمِر» ثم قال: وقد قال شريك في حديثه (وذلك قبل أن يوحى إليه) وذكر قصة الإسراء ولا خلافَ أنها كانت بعد الوحي» وقال[٢]: «والإسراء بإجماعٍ كان بعد المبعث» اهـ.

وقال في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم» في شرحه على صحيح مسلم[٣]: «وقد جاء في مسلم من رواية شريك في هذا الحديث اضطراب وأوهام، وأنكرها عليه العلماء، وقد نبَّه مسلم على ذلك بقوله (فقدَّم وأخَّر وزاد ونقص منها). قوله (وذلك قبل أن يوحى إليه) وهو غلط لم يوافق عليه، فإن الإسراء أقل ما قيل فيه: إنه كان بعد البعثة بخمسة عشر شهرًا» ثم قال[٤]: «وقال ابن إسحاق: أسري به وقد فشى الإسلام بمكة والقبائل» ثم قال: «كما أن العلماء مجمعون أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون هذا كله قبل أن يوحى إليه؟» اهـ.

فلا تأويل بعد الإجماع، إذ لا يُقبَل التأويل بقولهم (قبل أن

---

(١) كتاب الشفا (دار الكتب العلمية، الجزء الأول ص١٧٩ - ١٨٠).
(٢) الشفا (ص/١٩٣).
(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم، في شرحه على صحيح مسلم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، المجلد الأول ص٣٦٢).
(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم، في شرحه على صحيح مسلم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، المجلد الأول ص٣٦٢).

يوحى إليه في شأن الإسراء أو الصلاة).

ومثله قال الحافظ النووي الشافعي (٦٧٦هـ) في شرحه على صحيح مسلم[١]، وقال أيضًا[٢]: «قال الحافظ عبد الحق رحمه الله في كتابه الجمع بين الصحيحين بعد ذكر هذه الرواية: هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك بن أبي نمر عن أنس، وقد زاد فيه زيادة مجهولة وأتى فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتقنين والأئمة المشهورين كابن شهاب وثابت البناني وقتادة يعني عن أنس فلم يأتِ أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث» اهـ.

ونقل محمد بن يوسف الكرماني (٧٨٦هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري» قول القاضي عياض وقال[٣]: «وشريك ليس بالحافظ وهو منفرد به عن أنس، وسائر الحفاظ لم يرووا عنه كذلك»[٤] اهـ.

وفي كتاب «كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري» ومعه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشي (٧٩٤هـ) يقول الحافظ ابن الجوزي[٥]: «- قولهم- (جاءه ثلاثة

---

(١) دار الكتاب العربي طبعة ١٤٠٧هـ، (٢/ ص٢٠٩ - ٢١٠).
(٢) دار الكتاب العربي طبعة ١٤٠٧هـ، (ص/ ٢١٠).
(٣) شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ).
(٤) ونقل الكرماني أيضًا قول النووي (ص/ ٣٨٢).
(٥) كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ الجزء الخامس ص٣٠).

نفر قبل أن يوحى إليه) قد أنكرت هذه الزيادة وقيل ليست بمحفوظة» وقال[١]: «أو أن يكون في الحديث تخليط من الرواة، وقد انزعج لهذا الحديث أبو سليمان الخطابي وقال: هذا الحديث منام[٢]، ثم هو حكاية يحكيها أنس ويخبر بها من تلقاء نفسه، لم يعزها إلى رسول الله ولم يروها عنه، وما ذكر فيه من التدلي[٣] إما رأي أنس، وإما من شريك بن عبد الله ابن أبي نمر، فإنه كثير التفرد بمناكير الألفاظ، قال[٤]: وقد روي هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك فلم يذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة، فكان ذلك مما يقوي الظن أنها صادرة من شريك، قال: وفي هذا الحديث لفظة أخرى تفرد بها شريك ولم يذكرها غيره وهي قوله (فقال وهو مكانه)[٥]، والمكان لا يضاف إلى الله تعالى، وإنما هو مكان النبي ﷺ، وكذلك قال القاضي أبو يعلى في (المعتمد): إن الله لا يوصف بالمكان. وقد قال أبو محمد بن حزم الأندلسي: في هذا الحديث ألفاظ مقحمة[٦]، والآفة فيها من شريك. منها: قوله

---

(١) كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري (الجزء الثامن ص٤٠٠).

(٢) لأنه في أول الرواية أن أنسا قال: جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام إلخ.

(٣) أي في رواية أنس التي فيها: ودنا للجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى.

(٤) أي أبو سليمان الخطابي.

(٥) أي في قوله: فعلا به (أي علا جبريل بالنبي) فقال وهو مكانه يا رب خفف عنا.

(٦) أي مزيدة وليست منه.

(قبل أن يوحى إليه) فإن المعراج كان بعد الوحي بنحو اثنتي عشرة سنة».

وقال بدر الدين الزركشي[١]: (فيه حديث شريك) عن أنس وقد خلط فيه شريك بأشياء، وذكر ألفاظًا منكرة، وقدَّم وأخَّر، ووضع الأنبياء في غير مواضعهم في السمٰوات[٢]، وقد خالفه الثقات الحفاظ عن أنس، وقد رواه قتادة عن أنس وأتى به ملخصًا مرتبًا على ما تقدم من حديث المعراج، وكذلك رواه مسلم من حديث ثابت عن أنس على نحو رواية قتادة فليستمسك برواية هذين الإمامين عن أنس، ولا يعوَّل على رواية شريك، قاله أبو العباس القرطبي. وقال ابن حزم: في هذا الحديث ألفاظ مقحمة فمنها قوله: قبل أن يوحى إليه وهو باطل ولا خلاف أن الإسراء كان بعد النبوة بمدة» اهـ.

وقال أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن المُلقّن (٨٠٤هـ) في كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»[٣]: وقوله في حديث أنس: (جاءه ثلاثة نفر قبل أن

---

(١) كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري ومعه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (٨/ ٣٩٩ - ٤٠٠).

(٢) الذي في رواية شريك أنه رأى ءادم في الأولى وهو صحيح وأما غيره فلا لأنه جعل إدريس في الثانية والذي في الصحيح أنه في الرابعة، وجعل هارون في الرابعة والذي في الصحيح أنه كان في الخامسة، وجعل إبراهيم في السادسة وموسى في السابعة والذي في الصحيح أن إبراهيم كان في السابعة وموسى في السادسة.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (دار الفلاح، إصدارات=

يوحى إليه) ليس في أكثر الروايات هذه اللفظة، وإن تكن محفوظة فلم يأته في عقب تلك الليلة، بل بعدها بسنين، لأنه إنما أسري به قبل الهجرة بثلاث سنين، وقيل لسنتين، وقيل لسنة، ذكره كله ابن التين» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»[(١)]: وقوله (وقبل) (قبل أن يوحى إليه) أنكرها الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض والنووي، وعبارة النووي وقع في رواية شريك - يعني هذه - أوهام أنكرها العلماء، أحدها قوله (قبل أن يوحى إليه) وهو غلط لم يوافق عليه، وأجمع العلماء أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون قبل الوحي»، وقال[(٢)]: «وقد سبق إلى التنبيه على ما في رواية شريك من المخالفة مسلمٌ في صحيحه؛ فإنه قال بعد أن ساق سنده وبعض المتن: فقدم وأخر وزاد ونقص. وسبق ابنَ حزم أيضًا إلى الكلام في شريك أبو سليمان الخطابي كما قدمته، وقال فيه النسائي وأبو محمد ابن الجارود: «ليس بالقوي»، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه. نعم، قال محمد بن سعد وأبو داود: «ثقة»، فهو مختلف فيه فإذا تفرَّد عُدَّ ما ينفرد به شاذًّا، وكذا منكرًا على رأي من يقول: المنكر والشاذ شيء واحد. والأولى التزام ورود المواضع التي

= وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، المجلد العشرون ص١٤٩).

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (دار الريان - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، الجزء الثالث عشر ص٤٨٨).

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٣/ ٤٩٣ - ٤٩٤).

خالف فيها غيرُه، والجواب عنها إما بدفع تفرُّدِهِ وإما بتأويله على وفاق الجماعة، ومجموع ما خالفت فيه رواية شريك غيرَه من المشهورين عشرة أشياء بل تزيد على ذلك» اهـ.

وكذا قال التَّاوُدي (١٢٠٩هـ) في «حاشية التَّاوُدي ابن سودة على صحيح البخاري»[١].

وقال بدر الدين العيني الحنفي (٨٥٥هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»[٢]: قوله: (قبل أن يوحى إليه)، قيل: ليس في أكثر الروايات هذه اللفظة، وأن تلك محفوظة فلم يأته عقيب تلك الليلة، بل بعدها بسنتين، لأنه إنما أسري به قبل الهجرة بثلاثة سنين، وقيل بسنتين» وقال[٣]: وقال النووي جاء في رواية شريك أوهام أنكرها العلماء، من جملتها أنه قال ذلك (قبل أن يوحى إليه) وهو غلط لم يوافق عليه، وأيضا العلماء أجمعوا على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون قبل الوحي. قوله (ابن مالك) هو أنس بن مالك، كذا وقع في كثير من النسخ وصرح في بعضها أنس بن مالك رضي الله عنه.

ثم إن البخاري أورد حديث الإسراء من رواية الزهري عن أنس عن أبي ذر في أوائل كتاب الصلاة، وأورده من رواية

---

(١) حاشية التَّاوُدي ابن سودة على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، الجزء السادس ص٥٦٣ - ٥٦٤).
(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، الجزء السادس عشر ص١٦٢).
(٣) عمدة القاري، كتاب التوحيد (ج٢٥/ ص٢٥٦).

قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة في بدء الخلق وفي أوائل البعثة قبيل الهجرة، وفي صفة النبي عن إسماعيل بن أبي أويس، وأخرجه مسلم في الإيمان عن هارون بن سعيد الأيلي» ثم قال: «قوله (قبل أن يوحى إليه) أنكرها الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض والنووي، وقد مضى الآن ما قاله النووي، وقد صرح هؤلاء المذكورون بأن شريكا تفرد بذلك» اهـ.

وقال الحافظ السيوطي (٩١١هـ) في كتابه «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج»[١]: (قبل أن يوحى إليه) هذا مما أنكر على شريك في هذا الحديث، فإن المعروف أن الإسراء بعد البعثة، وتلك الليلة فرضت الصلاة، حتى تجاسر ابن حزم وادعى أن هذا الحديث موضوع، وانتقد على الشيخين حيث أخرجاه» ثم نقل قول ابن طاهر: «وأكثر ما يقال إن شريكًا وهِم في هذه اللفظة ولا يُرَدُّ جميع الحديث بوهم في لفظة منه، ولعله أراد أن يقول (بعد أن يوحى إليه) فجرى على لسانه (قبل) غلطًا» اهـ.

وقال أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ) في كتابه «تحفة الباري بشرح صحيح البخاري»[٢]: «إذ الإسراء كان بعده - أي بعد نزول الوحي - بلا ريب» اهـ.

---

(١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، دار الأرقم، (المجلد الأول ص٣٠٢).

(٢) تحفة الباري بشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، الجزء الرابع ص١٥٩).

وقال الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ) في كتابه «فتح الملك العلي»[١]: «كحديث الإسراء الذي رواه البخاري ومسلم من رواية شريك فإن فيه زيادات باطلة مخالفة لما رواه الجمهور، وُهِّمَ فيها شريك، إلا أن مسلمًا ساق إسناده ولم يسق لفظه» اهـ.

فتبين بما ذكرنا من النقول أن الرواية التي فيه قبل أن يوحى إليه هي مما تفرد به شريك عن أنس وخالفه فيها غيره من الرواة. فإما التأويل وإما أن يحكم بوهم شريك فيها.

(١) فتح الملك العلي (الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ، ص١٣٠ - ١٣١).

الحديث الثالث
تضعيف الحفاظ والعلماء

لمرسل الزهري في حديث فترة الوحي

روى البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها قالت: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة فى النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح. ثم حبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالى ذوات العدد، قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة[١] فيتزود لمثلها، حتى جاءه الحق، وهو فى غار حراء، فجاءه الملك، فقال: اقرأ. قال: ما أنا بقارئ. قال: فأخذنى فغطني[٢] حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ. قلت: ما أنا بقارئ. فأخذني

---

(١) السيدة خديجة بنت خويلد، أول نساء رسول الله ﷺ، ولم يتزوج عليها فى حياتها قط، رزق حبها، ورزق منها جميع ولده، عدا إبراهيم رضى الله عنه، وكانت وزيرة صدق له ﷺ، تفرج همومه، وتنفس كربه، ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين بعد وفاة أبى طالب بثلاثة أيام، ولذلك سمى هذا العام بعام الحزن. لها ترجمة فى: أسد الغابة (٧/ ٨٠) رقم (٦٨٧٤)، والاستيعاب (٤/ ١٨١٧) رقم (٣٣١١)، وتاريخ الصحابة (ص/ ٩٢) رقم (٣٩٠)، والإصابة (٤/ ٢٨١).

(٢) الغط: العصر الشديد، والكبس، ومنه الغط فى الماء، الغوص. النهاية فى غريب الحديث (٣/ ٣٣٥).

فغطنى الثانية حتى بلغ منى الجهد، ثم أرسلنى فقال: اقرأ. فقلت: ما أنا بقارئ فأخذنى فغطنى الثالثة، ثم أرسلنى فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣﴾[1]، فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد رضى الله عنها فقال: زملونى زملونى فزملوه[2] حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: لقد خشيت على نفسى. فقالت خديجة: كلا والله ما يخزيك الله أبدًا، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكَل[3] وتكسب المعدوم[4] وتقري الضيف، وتعين على نوائب[5] الحق، فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى - ابن عم خديجة - وكان امرأً تنصر فى الجاهلية، فيكتب بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخًا كبيرًا قد عمي[6]، فقالت له خديجة: يا ابن عم اسمع من ابن أخيك. فقال له ورقة: يا ابن أخى، ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ

---

(١) الآيات ١ - ٣ العلق.

(٢) أي: لفوه: يقال: تزمل بثوبه إذا التف فيه. النهاية (٢/ ٢٨٣).

(٣) بالفتح: الثقل من كل ما يتكلف، والكل: العيال، والمراد: من يستقل بأمره، كما قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ﴾ [جزء من الآية ٧٦ النحل]، ينظر: النهاية (٤/ ١٧٢)، وفتح الباري (١/ ٣١) رقم (٣).

(٤) بضم أوله: هو الفقير، والمراد تعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك. النهاية (٣/ ١٧٣).

(٥) النوائب: جمع نائبة، وهى الحادثة، وإنما قالت: نوائب الحق، لأن النائبة قد تكون فى الخير، وقد تكون فى الشر، وهي كلمة جامعة لما تقدم من أوصاف، ولغيرها.

(٦) له ترجمة فى: أسد الغابة (٥/ ٤١٦) رقم (٥٤٦٥).

خبر ما رأى. فقال له ورقة: هذا الناموس الذى نزل الله على موسى، يا ليتنى فيها جذعًا[١]، ليتنى أكون حيا إذ يخرجك قومك فقال رسول الله ﷺ أوَ مخرجيَّ هم؟ قال نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك، أنصرك نصرًا مؤزرًا. ثم لم ينشب ورقة أن توفي، وفتر الوحي»[٢].

فهذه رواية البخاري لحديث بدء الوحي التي ذكرها في أول كتابه وهي خالية من الإشكال. ولكنه ذكر في كتاب التعبير رواية أخرى للحديث زاد فيها زيادة لا تصح كما سيظهر للقارئ بإذن الله. وننبه الأخ القارئ قبل الشروع في إيراد الرواية الثانية أن الله حفظ أنبياءه وعصمهم من الكفر والكبائر وصغائر الخسة. فلا يُقدم نبي من أنبياء الله على اقتراف كبيرة

---

(١) يعنى: شابًا قويًا، حتى أبالغ فى نصرتك وحمايتك، وأصل الجذع: من أسنان الدواب، وهو ما كان منها شابًا قويًا، وهو هنا استعارة. ينظر: النهاية (١/ ٢٤٣).

(٢) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب بدء الوحي (١/ ٣٠، ٣١) رقم (٣)، وفى كتاب التفسير، باب سورة العلق (٨/ ٥٨٥) رقم (٤٩٥٣)، وأرقام (٤٩٥٥ - ٤٩٥٧) مختصرًا، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/ ٤٧٤ - ٤٧٥) رقم (٢٥٢)، والحاكم فى المستدرك (٣/ ٢٠٢) رقم (٤٨٤٣)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ولم يذكره الذهبي فى التلخيص، ولا يخفى أن الشيخين قد أخرجاه، ولكن من غير طريقه، وأحمد فى مسنده (٦/ ٢٢٣)، والطيالسي فى مسنده (ص/ ٢٠٦) رقم (١٤٦٧)، (ص/ ٢١٥ - ٢١٦) رقم (١٥٣٩)، وحسن إسناده الحافظ فى فتح الباري (١/ ٣٣) رقم (٣).

ولا الهمّ بها لأنهم معصومون من ذلك، فلا يقدم النبي عليه الصلاة والسلام على الانتحار ولا يهم به. وما خالف هذا الأصل القاطع إما أن يقبل التأويل فيؤول وإما أن لا يقبله فيرد لا سيما إذا كان في إسناده كلام كما هو حال الرواية الأخرى لهذا الحديث.

والرواية الثانية التي في كتاب التعبير عن عروة عن عائشة وردت فيها زيادة رواها معمر أو الزهري بلاغًا وهي قوله: «وفتر الوحي فترة حتى حزن النبى ﷺ فيما بَلَغَنَا حزنًا غدا منه مرارًا، كى يتردى من رؤوس شواهق الجبال، فكلما أوفى بذروة جبل، لكى يلقي منه نفسه، تبدى له جبريل فقال: يا محمد، إنك رسول الله حقًا، فيسكن لذلك جأشه، وتقر نفسه فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له: مثل ذلك»[(١)]. وفي هذه الرواية أمور لا بد من التنبيه إليها.

أولا: أن الرواية الأولى في البخاري وهي التي في باب بدء الوحي تنتهي عند قوله وفتر الوحي كما هو ظاهر لمن اطلع على الرواية الأولى.

ثانيًا: أن هذه الزيادة ليست من كلام عائشة ولا عروة وإنما

---

(١) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه (٥/ ٣٢١ - ٣٢٣) ومن طريقه أحمد فى مسنده (٦/ ٢٣٢ - ٢٣٣)، والبخارى (بشرح فتح الباري) كتاب التعبير، باب أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة (١٢/ ٣٦٨) رقم (٦٩٨٢)، وابن حبان فى صحيحه (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) كتاب الوحي (١/ ١١٩ - ١٢٠)، وأبو نعيم فى دلائل النبوة (١/ ٢١٣ - ٢١٥) رقم (١٦٢).

هي من كلام معمر أو من كلام الزهري وليس أي منهما صحابيا.

ثالثًا: أن هذه الرواية تشتمل على نصين مختلفين أولهما كلام عائشة الذي نحكي به حال النبي عليه الصلاة والسلام، وثانيهما هذا الكلام الزائد، فلا يتوهم أن هذا من كلام عائشة.

رابعًا: أن هذا الكلام مرسل، أرسله الزهري أو معمر. والمرسل من أقسام الحديث الضعيف وعليه فلا تكون هذه الزيادة على شرط البخاري، لأن من شرط البخاري اتصال السند وهذه الزيادة فيها انقطاع ظاهر كما نبينه فيما يأتي إن شاء الله.

خامسًا: أن هذه الرواية لا سند لها، وهذا أيضًا خروج عن شرط البخاري، الذي هو ثبوت عدالة الرواة وضبطهم، وهذا لا يتم مع الجهل بأعيان هؤلاء الرواة.

سادسًا: أن هذه الزيادة تشتمل بظاهرها على نسبة ما يستحيل نسبته إلى نبي من أنبياء الله وهو الهم بالانتحار والتردد في النبوة، وهذا معارض لما ثبت بالدليل القاطع من عصمة النبي عليه الصلاة والسلام، أي أنه شك في نبوته وهذا لا يليق بالنبي.

هذا كلام مجمل، لا بد من ملاحظته والوقوف عنده. ونقول في زيادة تفصيل ذلك.

قال العيني: «إن هذا من بلاغات معمر، ولم يسنده، ولا ذكر راويه، ولا أنه قاله، ولا يعرف هذا من النبي»[1].

وقد استدل بهذه الرواية وزيادتها، بعض أعداء السنة والسيرة

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ١٤٥).

العطرة قديمًا وحديثًا ليطعنوا بالنبي عليه الصلاة والسلام وبنبوته وعصمته حيث قالوا: «كيف يجوز للنبى أن يرتاب فى نبوته حتى يوفي بذروة جبل ليلقي منها نفسه على ما جاء فى رواية معمر؟»[(١)].

وسنعتمد في كلامنا على هذا الخبر طريقتين:

الأولى: بيان أن هذا الحديث ضعيف لا يصح لا عن ابن عباس ولا عن عائشة، وأن بلاغ الزهري هذا ليس على شرط البخاري، كي لا يغترّ أحد من القراء بصحته لمجرد أنه في الصحيح، على أن الرسول ﷺ أرفع قدرًا، وأجل مكانة، وأكثر ثباتًا من أن يقدم على الانتحار بسبب فترة الوحي وانقطاعه عنه.

الثانية: بيان معارضة المتن لأصل من أصول الإسلام، كما سنبينه في محله إن شاء الله.

---

(١) حكاه عنهم الإمام الإسماعيلي، على ما نقله عنه الحافظ ابن حجر، وتبعه فى ذلك السيوطى، والقسطلانى، خلافًا للقاضى عياض، حيث جزم بأن البلاغ من قول معمر، ينظر: فتح البارى (١/ ٣٧٦) رقم (٦٩٨٢)، والمواهب اللدنية للقسطلانى وشرحها للزرقانى (١/ ٤٠٢)، قلت: سواء كان هذا البلاغ من قول معمر أو الزهرى فهو غير مسند، وهذا مطعن فيه من جهة السند، فلا وجه لقبوله، لأن البلاغ من قبيل المنقطع وهو من أنواع الضعيف. أما رواية ابن مردويه التي ذكرها الحافظ في فتح الباري (١٢/ ٣٥٩ - ٣٦٠)، وأنها من طريق محمد بن كثير، عن معمر بإسقاط قوله: (فيما بلغنا) فتصير الرواية كلها من الحديث الأصلي. والجواب: هذه الرواية ضعيفة أيضًا لا يحتج بها؛ لأن محمد بن كثير هذا هو المصيصي، وهو كثير الغلط كما في (تقريب التهذيب) (٦٢٩١).

فأما الأولى: بيان أن هذا الحديث ضعيف، فإنه يرد على هذا اللفظ الوارد سؤالان:

السؤال الأول: أين سند هذا النص، ونحن نعلم أن البخاري يذكر الأسانيد قبل الروايات.

السؤال الثاني: هل هذا نص عن رسول الله ﷺ.

والجواب: أن البخاري ذكر رواية بالسند إلى عائشة رضي الله عنها، وبعد نهاية الرواية نقل نصًا للزهري، وبذلك يكون البخاري قد نقل نصين مختلفين:

الأول: حديثٌ صحيحٌ متصلُ السند عن عائشة.

الثاني: نصٌ ضعيفٌ، وهو بلاغ الزهري، فإنك إذا رجعت لصحيح البخاري تجد أن الإمام البخاري قد أورد نص حديث عائشة في عدة مواضع، ثم أورد نص بلاغ الزهري تابعًا لإحدى الروايات فقال: «وَفَتَرَ الْوَحْىُ فَتْرَةً حَتَّى حَزِنَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا بَلَغَنَا حُزْنًا غَدَا مِنْهُ مِرَارًا كَىْ يَتَرَدَّى مِنْ رُءُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ لِكَىْ يُلْقِيَ مِنْهُ نَفْسَهُ، تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا. فَيَسْكُنُ لِذَلِكَ جَأْشُهُ وَتَقِرُّ نَفْسُهُ فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ فَتْرَةُ الْوَحْيِ غَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ»، فيتبين للقارئ العارف أنهما نصان مختلفان بدليل قوله هنا: «فيما بلغنا»، فليس هذا من كلام عائشة، وهذا يدل على أنهما نصان. وإخراج البخاري لهذه الزيادة لا يلزم منه أنه يَحكم بصحتها؛ لأنه إذا أخرج الحديث، وأظهر علته (كما حصل هنا)، فإنه يكون قد أبرز ما يدل على عدم صحته، كما نبَّه على

ذلك أهل العلم، في مواطن متعددة من صحيح البخاري، وبذلك يزول الإشكال بأن القصة لا تصح أصلًا.

فالبخاري نفسه كرر رواية عائشة في أكثر من موضع من كتابه ولم يورد معها نص الزهري، وهو ما يدل على أنها ليست من رواية عائشة[١].

الثالث: ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذا الكلام من كلام الزهري، يرويه مرسلًا، وهذا هو الذي رجحه الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري[٢]، وعليه فهذا الخبر مرسل، والمرسل من أقسام الضعيف، لا سيما مرسل الزهري؛ لكونه من صغار التابعين[٣]، ولغير ذلك، قال الحافظ ابن حجر ما نصه: «ثم إن القائل (فيما بلغنا) هو الزهري، ومعنى الكلام: أن في جملة ما وَصَلَ إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة، وهو من بلاغات الزهري وليس موصولا»[٤] اهـ. وعنه حكى البخارى هذا البلاغ، وليس هذا البلاغ موصولًا برسول الله، وقال الكرمانى «وهذا هو الظاهر»[٥].

---

(١) راجع مثلًا: (صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله الرواية الثالثة).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٢/ ٣٧٦).

(٣) وذلك لأن بعض العلماء قالوا إذا كان المرسِلُ للحديث من كبار التابعين قبل لأن جل روايته عن الصحابة وأما إن كان من صغار التابعين فلا. وعلى قول الجمهور المرسَلُ سواء كان من كبار التابعين أو صغارهم غير مقبول حتى يعرف رجال السند وأحوالهم. فعلى القولين مرسل الزهري مردود.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٦/ ٢٩٠).

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٢/ ٣٥٩).

نعم الزهري من الحفاظ المشهورين، لكن لا يقبل ما رواه من غير سند! فواضحٌ من قوله في أول هذا الخبر: «حزن النبي ﷺ فيما بلغنا . .»، ومن قوله: «فيما بلغنا» خاصة أنه خبر ممن لم يسمع النبي ﷺ، وأنه خبر بلغ هذا الذي قال هذه العبارة دون سماع أو مشاهدة، ومثل هذه العبارة لا يقولها غالبًا إلا رجل من التابعين أو من جاء بعدهم، ولا يقولها الصحابة - رضي الله عنهم - غالبًا.

فهذا البلاغ ورد مطلقا غير موصول، ولم يصرح به بالتلقي عن عروة عن صحابي كما في أول سند هذا الحديث.

ومعلوم عند أهل الحديث أن مرسل الزهري ضعيف، قال الحافظ يحيى القطان[1]: «مرسل الزهري شر من مرسل غيره؛ لأنه حافظ، وكلما يقدر أن يسمي سمى؛ وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه!». ذلك أن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه، بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيرًا، يكنون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون: عن رجل. وهذا معنى قول القطان: «لو كان فيه إسناد لصاح به». يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه. قال يحيى بن معين:

---

(١) يحيى بن سعيد بن فروخ، التميمى، أبو سعيد القطان البصرى، أحد الأئمة الأعلام، ثقة، حافظ، متقن، كان رأسًا فى العلم والعمل، مات سنة ١٩٨هـ له ترجمة فى: تقريب التهذيب (٢/ ٣٠٣) رقم (٧٥٨٤)، والكاشف (٢/ ٣٦٦) رقم (٦١٧٥)، ومشاهير علماء الأمصار (ص/ ١٩٢) رقم (١٢٧٨)، وطبقات الحفاظ للسيوطى (ص/ ١٣١) رقم (٢٦٨).

«مراسيل الزهري ليست بشيء». وقال الشافعي: «إرسال الزهري عندنا ليس بشيء، وذلك أنا نجده يروي عن سليمان ابن أرقم»[١].

وهذه الزيادة من هذه القبيل، حيث إنها منقطعة قد رواها الزهرى بلاغًا، وهو من صغار التابعين، وجل روايته عن كبار التابعين، وأقلها عن صغار الصحابة[٢]، فكيف بالكبار منهم، لا سيما من شهدوا بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ[٣].

فهذه الزيادة لا تصح من جهة السند، فإن القائل: (فيما بلغنا) إنما هو الزهري كما هو ظاهر من السياق، وبذلك جزم الحافظ ابن حجر وقال: «وهو من بلاغات الزهري وليس موصولًا»[٤].

قال أبو عبد اللّه أحمد بن حنبل: «كان وكيع يقول في الحديث: «يعني كذا وكذا» وربما حذف يعني وذكر التفسير في

---

(١) انظر (شرح علل الترمذي) لابن رجب (١/ ٢٨٤). وتذكرة الحفاظ (١/ ١٠٨) رقم (٩٧)، وتدريب الراوى (١/ ١٩٦، ٢٠٥).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب (١/ ٢٥) المقدمة.

(٣) وفى هذا رد على الزرقانى فى رده على القاضى عياض بأن هذا البلاغ ضعيف، قائلًا: هذا البلاغ ليس بضعيف، كما ادعى عياض متمسكًا بأنه لم يسنده، لأن عدم إسناده، لا يقدح فى صحته، بل الغالب على الظن أنه بلغه عن الثقات. اهـ، وما قاله الزرقانى: فرض احتمالى، لا يثبت، ولا يقوم على قدم صحيحة، ومجرد الاحتمال كافٍ لرده وعدم قبوله، ويرده أيضًا ما قاله يحيى بن سعيد القطان. ينظر: شرح الزرقانى على المواهب (١/ ٤٠٣)، والشفا (٢/ ١٠٤).

(٤) الفتح (١٢/ ٣٠٢).

الحديث، وكذا كان الزهري يفسر الأحاديث كثيرا وربما أسقط أداة التفسير فكان بعض أقرانه ربما يقول له: افصل كلامك من كلام النبي ﷺ»[١].

أي أن الرواية مرسلة والمرسل لا يصح، وهذا مما يغفل عنه أو يجهله بعض من يقرأ في البخاري بلا تأهل لذلك، فيظن أن كل حرف في (صحيح البخاري) هو على شرطه في الصحة! ولعله لا يفرق بين الحديث المسند فيه والمعلق! كما لا يفرق بين الحديث الموصول فيه والحديث المرسل الذي جاء فيه عرضًا كحديث عائشة هذا الذي جاءت في آخره هذه الزيادة المرسلة.

وعلى ذلك فلا سند لهذا القدر المقطوع يعتمد عليه، ولعل الإمام البخاري وغيره ممن أخرج هذه الزيادة أرادوا بذلك التنبيه إلى مخالفتها لما صح من حديث بدء الوحي الذى لم تذكر فيه هذه الزيادة، وخصوصًا أن البخاري لم يذكر هذه الزيادة في باب بدء الوحي، ولا التفسير، وإنما ذكرها فى التعبير على ما سبق فى التخريج.

ويؤيد ما سبق، أن الأئمة الحفاظ يذكرون عقب حديث عائشة حديث جابر الصحيح فى فترة الوحي عن الزهري بنفس السند الذى يروونه عنه فى حديث عائشة الأول، ويفهم من صنيعهم ذلك أن الزهرى نفسه كان يحدث بحديث جابر عقب حديث عائشة.

ففى مصنف الإمام عبد الرزاق بعد فراغه من حديث عائشة: قال معمر، قال الزهرى، فأخبرنى - حرف الفاء هذا يفيد

(١) النكت على ابن الصلاح (ج٢/ ص٨٢٩).

العطف على رواية سابقة، والتعقيب بأخرى لاحقة، وذلك فى مجلس واحد - أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ، وهو يحدث عن فترة الوحي، فقال فى حديثه: «بينما أنا أمشي سمعت صوتًا من السماء، فرفعت رأسي، فإذا الذى جاءنى بحراء جالسًا على كرسي بين السماء والأرض، فجُئِثْتُ[1] منه رعبًا، ثم رجعت، فقلت: زملونى، زملونى، ودثرونى، فأنزل الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١﴾ إلى ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥﴾»[2].

وكذلك الإمام البخارى ذكر حديث عائشة المتقدم فى بدء الوحي عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة رضى الله عنها إلى قولها: ثم لم ينشب ورقة أن تُوُفي، وفتر الوحي، ثم قال عقبه: «قال ابن شهاب: وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «فذكر الحديث بنحو رواية عبد الرزاق، غير أنه زاد فى آخره: «فحمي الوحي وتتابع»[3].

---

(١) فى بعض الروايات (فجئثت) بمثلثة بدل الهمزة، ومعناهما: فزعت منه، وخفت، وذعرت، وقيل: معناه: قلعت من مكانى. ينظر: النهاية فى غريب الحديث (١/ ٢٣١، ٢٢٥).

(٢) الآيات ١-٥ المدثر، وينظر: مصنف عبد الرزاق (٥/ ٣٢٣، ٣٢٤)، ودلائل النبوة لأبى نعيم (١/ ٢١٣ - ٢١٥) رقم (١٦٢).

(٣) صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب بدء الوحي (١/ ٣٧) رقم (٤)، وفى كتاب التفسير، باب سورة اقرأ باسم ربك الذى خلق (٨/ ٥٨٥ - ٥٨٦) رقمى (٤٩٥٣، ٤٩٥٤)، وأخرجه فى مواطن أخرى من صحيحه، ينظر: تفسير سورة المدثر (٨/ ٥٤٥ - ٥٤٧) أرقام (٤٩٢٢ - ٤٩٢٥)، وفى كتاب الأدب، باب رفع البصر إلى السماء (١٠/ ٦١١) رقم (٦٢١٤).

قال الحافظ ابن حجر: قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني أبو سلمة) إنما أتى بحرف العطف، ليعلم أنه معطوف على ما سبق، كأنه قال: أخبرني عروة بكذا، وأخبرنى أبو سلمة بكذا، وأخطأ من زعم أن هذا معلق، وإن كانت صورته صورة التعليق، ولو لم يكن فى ذلك إلا ثبوت الواو العاطفة، فإنها دالة على تقديم شيء عطفته - وهو حديث عائشة المتقدم - ثم قال ابن شهاب - أي بالسند المذكور - وأخبرني أبو سلمة بخبر آخر، وهو حديث جابر عن فترة الوحي)[١].

وكذلك فعل الإمام أحمد فى مسنده، مع أنه قد جمع في مسنده مرويات كل صحابي على حدة، دون الالتزام بالوحدة الموضوعية للأحاديث، لكنه لما روى حديث عائشة المتقدم عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، قال: فذكر حديثًا[٢] لعله يشير إلى حديث جابر الذى أخرجه قبل ذلك في المسند[٣].

كذلك صنع مسلم وابن حبان فى صحيحيهما عقب إخراجهما لحديث عائشة رضى الله عنها[٤] فدل هذا كله، على

---

(١) فتح البارى (١/ ٣٧) رقم (٤).
(٢) المسند (٦/ ٢٣٢ - ٢٣٣).
(٣) ينظر المسند (٣/ ٢٣٢ - ٢٣٣).
(٤) ينظر: صحيح مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/ ٤٧٦) رقم (٢٥٥)، وصحيح ابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) كتاب بدء الوحي، باب ذكر القدر الذى جاور المصطفى ﷺ بحراء عند نزول الوحي عليه (١/ ١٢١ - ١٢٢)، وينظر: الإتقان فى علوم القرآن (١/ ٧٤ - ٧٦) نصوص أرقام (٢٧٩ - ٢٨٢)، وهذا الجمع أولى من تضعيف الإمام النووى ومن تبعه لحديث جابر رضى الله عنه اهـ. ينظر: المنهاج=

أن ابن شهاب الزهري كان يحدث بالحديثين معًا، كما روى عنه غير واحد مما سبق بيانه، وأن الصواب فى رواية حديث عائشة بدون تلك الزيادة، كما أخرجه مسلم، والبخاري في بعض مواضعه، وغيرهما.

وأما الطريقة الثانية في كلامنا على هذا الخبر: بيان معارضة المتن لأصل من أصول الإسلام، فإن هذه الزيادة تشتمل على ما يخالف ما ثبت بالدليل القاطع وبيان ذلك من وجوه:

أولا: معارضتها لأصل من أصول الإسلام، وهو عصمة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام بمعنى: أن الله حفظ ظواهرهم وبواطنهم، وتفكيرهم وخواطرهم، وسائر أعمالهم، حفظًا كاملًا، فلا يقع منهم قط ما يشكك فى نبوتهم ورسالاتهم، وهذا البلاغ المعمري أو الزهري، لم يبق لعصمة النبي ﷺ مكانًا فى مدة الحزن اليائس التى تقول أقصوصة هذا البلاغ إنه ﷺ مكثها وهو يغدو مرارًا كي يتردى من شواهق الجبال، ولا سيما على مذهب من يرى أن مدة فترة الوحي - وهى مدة الحزن اليائس - قد طالت إلى ثلاث سنوات، أو سنتين ونصف سنة، أو ستة أشهر، وفى هذا البلاغ الضعيف تصريح بأن صاحبه يذهب مذهب من يرى طول مدة فترة الوحي[1] لأن ما ذكر فيه من الغدو مرارًا لكى يلقى بنفسه من

= شرح مسلم (١/ ٤٨٥) رقم (٢٥٧)، ومحمد رسول الله ﷺ لمحمد عرجون (١/ ٣٨٩).

(١) القول بطول مدة فترة الوحي، قول ضعيف على ما سيأتى إن شاء الله.

ذرا الشواهق يقتضى طول المدة، ولا سيما مع تمثل جبريل له وقوله: «أنا جبريل، وأنت رسول الله حقًا»، أكثر من مرة.

ثانيا: يتعارض هذا البلاغ مع ما يجب أن يكون عليه النبي ﷺ من رسوخ الإيمان بنبوته، وكمال اليقين برسالته، ولا شك أن ما جاء فى هذا البلاغ، من تبدي جبريل عليه السلام للنبي ﷺ كلما أوفى بذروة جبل لكى يلقي منها نفسه على زعمهم، وقوله له: يا محمد، أنت رسول الله حقًا، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل عليه السلام، فقال مثل ذلك - يصور مدى ما بلغه ذلك الحزن اليائس - فى زعم قائليه - من نفس النبي ﷺ حتى جعله يتشكك فى تبدي جبريل له، وفى إخباره أنه رسول الله حقًا، فالنبي ﷺ - كما تصرح به عبارة هذا البلاغ - لم يكد يسكن جأشه لتبدي جبريل له وإخباره أنه رسول الله حقًا حتى يعود إلى عزيمته فى إلقاء نفسه من ذرا شواهق الجبال، فيتبدى له جبريل مرة أخرى، ويقول له: يا محمد، أنت رسول الله حقًا.

فأين سكون جأشه الذى أحدثه فى نفسه تبدي جبريل له، وإخباره أنه رسول الله حقًا؟. وأين رسوخ إيمانه برسالة ربه التى شرفه بها قبل فترة الوحي، وأنزل عليه فى أول مراتب وحيها فى غار حراء قرآنًا يتلى، حتى يعود عن عزيمته لإلقاء نفسه من ذرا شواهق الجبال إذا طالت عليه فترة الوحي؟!. (فكيف وبعض هذه الألفاظ لا تصح طرقها، وأما بعد إعلام الله تعالى له ولقائه الملك فلا يصح فيه ريب، ولا يجوز عليه

شك فيما ألقي إليه)[١].

قال القاضي عياض: «وقول معمر في فترة الوحي: «فحزن النبي ﷺ فيما بلغناه حزنا غدا منه مرارا كي يتردى من شواهق الجبال»، لا يقدح في هذا الأصل، لقول معمر عنه: «فيما بلغنا» ولم يسنده ولا ذكر رواته ولا من حدث به ولا أن النبي ﷺ قاله: ولا يعرف مثل هذا إلا من جهة النبي ﷺ»[٢].

ثم إن ما تضمنه هذا البلاغ الضعيف الإسناد يشمل أمرين:

أحدهما: ظاهر محسوس، يمكن مشاهدته، والحكم بوجوده أو عدم وجوده بمقتضى إمكان مشاهدته حسًا.

ثانيهما: باطن محجوب فى النفس، لا يمكن معرفته إلا بإخبار صاحبه الذى دار فى نفسه، أو إخبار من أظهرهم عليه بنقل ثابت عنه. فذهاب النبى ﷺ إلى أعالي الجبال وشواهقها التى ألف الصعود إليها فى أزمان خلواته وتطلعاته للتفكر فى عجائب آيات الله، وبدائع ملكوته، أمر محسوس، يمكن الحكم عليه برؤيته ومشاهدته، ولا حرج فى أن يكون النبي ﷺ قد حزن فى فترة الوحي اشتياقًا للوحي، ولنزول آيات القرآن المبين، حزنًا كان يغدو منه إلى ذرا الجبال التى كانت ملتقاه الأول مع أمين الوحي جبريل عليه السلام الذى سبق له أن تجلى فى آفاقها.

وكون هذا الذهاب إلى ذرا شواهق الجبال لقصد التردي منها ليقتل نفسه - كما هو نص عبارة البلاغ الضعيف - أمر باطن

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٠٣).
(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٠٤).

محجوب بأستار الضمير فى حنايا النفس، لا يعلمه، ولا يطلع عليه إلا الله علام الغيوب، وإلا صاحبه الذى دار فى حنايا نفسه، وعزم على تحقيقه عمليًا، وإلا من يُطلِعه عليه صاحبه العليم به، بإخبار منه إليه، وكل ذلك لم يثبت!.

وبذلك يتبين بحمد الله تعالى أن رواية إقدامه ﷺ على الانتحار من رؤوس الجبال ضعيفة سندًا، لأنه من مراسيل الزهري، وبلاغات الزهري ليست بشيء كما هو الحال في مراسيله؛ فهي شبه الريح أي لا أساس لها بمنزلة الريح لا تثبت، كما أنها باطلة متنًا إن حملت على معنى الهم بالانتحار، والمرسل ليس حجة في فروع الشريعة في الأحكام (إلا بشروط فصّلها أهل العلم) فكيف بأصول العقيدة، ومعلوم تشديد العلماء في قبول الحديث الذي يتعلق بالعقيدة، فقد اشترط الخطابي الحافظ كون الحديث في رتبة المشهور ليقبله حجة في أمور العقائد دون أحاديث الآحاد، وبهذا قال أبو حنيفة وتبعه أهل مذهبه، أما ما نزل عن المشهور عندهم فلا يحتج به في العقائد إلا في الأحكام.

ومن أهل الحديث من يحتج بما دون المشهور إذا صح الحديث بإسناد متصل نظيف، واتُفق على توثيق رواته، ولو لم يروه إلا واحد عن واحد، وذلك لأن أمر العقيدة يتطلب مزيدًا من الاحتياط؛ قال ابن السبكي في جمع الجوامع: «وكل خبر أوهم باطلًا ولم يقبل التأويل فمكذوب»[(١)].

(١) حاشية البناني على شرح المحلي: (٢/ ١١٦)، وشرح شرح النخبة لملا علي القاري: (ص/ ٣٧٥).

فيعلم مما ذكرنا أن ما ذكره بعضهم في الكلام على هذا الحديث من أن النبي ﷺ أراد أن يلقي نفسه ويهلكها وينتحر قول باطل لا يجوز الأخذ به. فما ذكره ابن حجر في الفتح يجب الحذر منه فإنه ينقل عن بعضهم ولم يعقّب عليه قوله: «قال: وأما إرادته إلقاء نفسه من رؤوس الجبال بعد ما نبئ فلضعف قوته عن تحمل ما حمله من أعباء النبوة وخوفًا مما يحصل له من القيام بها من مباينة الخلق جميعًا كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في العاجل بما يكون فيه زواله عنه ولو أفضى إلى إهلاك نفسه عاجلًا حتى إذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من العقبى المحمودة صبر واستقرت نفسه»[1] اهـ. وهذا الكلام لا يصح فنقله له من غير تعقيب عليه غير سديد. نعوذ بالله تعالى من الزلل.

وقال بعض العلماء: وهذا الحديث إن صح فيه أن الرسول أراد أكثر من مرة أن يطلُع إلى رأس جبل من جبال مكة فيلقي بنفسه فيبدو له جبريل فيقول: «يا محمد أنت رسول الله حقًا»، فليس معناه أن الرسول كان يريد أن يقتل نفسه بإلقاء نفسه من ذروة الجبل، إنما مراده أن يخف عنه الوجد الذي لحقه بفتور الوحي عنه تلك المدة، والوجد شعور يأتي بمعنى الشوق وأحيانًا بمعنى أثر الشوق، والنبيّ ﷺ يعلم أن الله يحفظه بأن يخرق العادة له ﷺ، فلا ينضر بذلك الإلقاء، لأنه علم أنه رسول الله حقًا، أي أنه من شدة شوقه للوحي أراد أن يلقي بنفسه عن ذرا الجبل مع اعتقاده أنه لن ينضر إن فعل ذلك،

(١) (فتح الباري (١٢/ ٣٦٠ - ٣٦١).

باعتبار أنه نبيٌّ تحصل له معجزات، هذا إن صح الحديث.

وهذا الذي كاد أن يفعله النبي ﷺ من إلقاء نفسه مع اعتقاد السلامة وان الله يحفظه حصل لسيدنا يونس عليه السلام يوم ألقى بنفسه من السفينة[١]، فإنه لم يلق بنفسه مع اعتقاده أنه ينضر بل ألقى نفسه وهو يعتقد أن الله يحفظه من الهلاك من باب خرق العادة، وهذا ما حصل بالفعل حيث نجّاه الله تعالى بعدما ابتلعه الحوت، ولم يكسر له عظما، ولم يخدش له لحما، ومثل هذا يحصل مع بعض الأولياء كما حصل مع سيدنا خالد بن الوليد لمّا شرب السم فلم يضره، وذلك أنه لمّا نزل خالد بن الوليد الحيرة فقالوا له: «احذر السم لا تسقيكه الأعاجم»، فقال: «ائتوني به»، فأخذه بيده ثم شربه، وقال:

---

(١) تنبيه لا بد منه: قال أبو بكر بن العربي: «الاقتراع على إلقاء الآدميّ في البحر لا يجوز، فكيف المسلم؟ وإنّما كان ذلك في يونس وفي زمانه مقدّمة لتحقيق برهانه، وزيادة في إيمانه، فإنّه لا يجوز لمن كان عاصيا أن يقتل، ولا يرمى به في النّار والبحر؛ وإنّما تجري عليه الحدود والتّعزير على مقدار جنايته.

فإن قيل: إنّما رمي في البحر، لأنّ السّفينة وقفت وأشرفت على الهلاك، فقالوا: هذا من حادثٍ فينا فانظروا من بينكم فلم يتعيّن، فسلّطوا عليه مسبار الإشكال وهي القرعة، فلمّا خرجوا بالقرعة إليه مرّة بعد أخرى علم أنّه لا بدّ من رميهم له، فرمى هو بنفسه، وأيقن أنّه بلاءٌ من ربّه ورجا حسن العاقبة، ولهذا ظنّ بعض النّاس أنّ البحر إذا هال على القوم فاضطرّوا إلى تخفيف السّفينة أنّ القرعة تضرب عليهم، فيطرح بعضهم تخفيفا، وهذا فاسدٌ، فإنّها لا تخفّ برمي بعض الرّجال، وإنّما ذلك في الأموال، وإنّما يصبرون على قضاء اللّه، وذلك كلّه مستوفى عند ذكر المسائل الفرعيّة» انظر أحكام القرآن لابن العربي (٦/ ٤٩٧).

«بسم الله»، فلم يضره شيئا»[١]، وهو ما كان ليشربه لولا الإشارة السماوية، بل من المعلوم ضرورة أنه يحرم تناول المُضِرّ، ومثل خالد لا يخفى عليه هذا، وهو أتقى لله من أن يفعل هذا المحظور من غير تلك الإشارة. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فكأن المصنف رمز إلى أن السلامة من ذلك وقعت كرامة لخالد بن الوليد فلا يتأسى به في ذلك لئلا يفضي إلى قتل المرء نفسه»، أي نحن لا نقتدي بخالد بن الوليد في هذا الأمر، كي لا نُهلك أنفسَنا، ثم قال: «ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة في الباب، ولعله كان عند خالد في ذلك عهد عمل به»[٢]. فهذا يدل على أن الله سبحانه وتعالى ألهَمَ سيدَنا خالد ابن الوليد أنه لن ينضر باقتحامه للسُّم، فكيف بسيد الأولين والآخرين محمد ﷺ.

فمن رأى هذا الحديث في كتاب من الكتب على التأويل الفاسد الذي هو الهم بالانتحار فليحذر من اعتقاده فإنه ضلال مبين، فمن طلب السلامة في دينه لا يكون كحاطب ليل بل يثبت على الجادة، اللهم سلمنا في ديننا يا أرحم الراحمين.

فائدة مهمة: ومما في فتح الباري:[٣] «ثم إن القائل فيما بلغنا هو الزهري ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة وهو من بلاغات الزهري وليس

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي (٧/١٠٦) باب ما في تسمية الله عز وجل من الحرز من السم.
(٢) فتح الباري (١٠/٢٤٨).
(٣) فتح الباري (ج١٢/ص٣٧٦ - ٣٧٧).

موصولًا» - أي أن الخبر ليس صحيحًا - «وقال الكرماني: هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغة بالإسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله (فيما بلغنا) ولفظه (فترة حزن النبي ﷺ منها حزنًا غدا منه) إلى آخره، فصار كله مدرجًا على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة، والأول هو المعتمد، قوله فيها (فإذا طالت عليه فترة الوحي) قد يتمسك به من يصحح مرسل الشعبي في أن مدة الفترة كانت سنتين ونصفا كما نقلته في أول بدء الوحي، ولكن يعارضه ما أخرجه بن سعد من حديث بن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري وقوله (مكث أيامًا بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل فحزن حزنًا شديدًا حتى كاد يغدو إلى ثبير مرة وإلى حراء أخرى يريد أن يلقي نفسه فبينا هو كذلك عامدًا لبعض تلك الجبال إذ سمع صوتًا فوقف فزعًا ثم رفع رأسه فإذا جبريل على كرسي بين السماء والأرض متربعًا يقول: يا محمد أنت رسول الله حقًا وأنا جبريل فانصرف وقد أقر الله عينه وانبسط جأشه ثم تتابع الوحي)». **فيجب الحذر من قولهم**: «قال: وأما إرادته إلقاء نفسه من رؤوس الجبال بعد ما نبئ فلضعف قوته عن تحمل ما حمله من أعباء النبوة وخوفًا مما يحصل له من القيام بها من مباينة الخلق جميعًا كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في العاجل بما يكون فيه زواله عنه ولو أفضى إلى إهلاك نفسه عاجلًا حتى إذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من العقبى المحمودة صبر واستقرت نفسه» اهـ. والعياذ بالله تعالى.

فما ورد إذًا في البخاري من أنه لما فتَرَ الوحي على النبي ﷺ أوفى بذِروةِ جبل كي يُلقي منه نفسه فيرجع هذا من شدة شوقه للوحي مع اعتقاده أنه لن ينضر إن فعل ذلك، وأنه نبيٌّ تحصل له معجزات فهذا نبي الله يونس عليه الصلاة والسلام ألقى بنفسه في البحر وهو يعتقد أنه لا يتأذَّى من ذلك، فلم ينتحر ولا هَمَّ بالانتحار.

ويؤيد ذلك ما ورد في صحيح البخاري[١] عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا». فكيف يهُمُّ النبي ﷺ بفعل ما نص هو على تحريمه وشدد الإنكار على فاعله.

فإن قيل بأنه عليه السلام لم يكن عالما بحرمة الانتحار وقتَها، فهذا باطل مردود

الحديث نفسُه فيه: «وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا».

ففي دلائل النبوة للبيهقي، وفضائل الصحابة للإمام أحمد ابن حنبل، وفتح الباري للحافظ ابن حجر، وتاريخ دمشق لابن عساكر وغيرهم، أنه قيل لخالد بن الوليد: «احذر السم لا تسقيكه الأعاجم، فقال: ائتوني، فأُتِيَ فأخذه بيده، ثم اقتحمه فقال: بسم الله، فلم يضره شيئًا».

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني:[٢] «فكأن المصنف رمز إلى

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب شرب السم والدواء به وبما يخاف منه والخبيث.

(٢) فتح الباري، (١٠/٢٥٨ - ٢٥٩).

أن السلامة من ذلك وقعت كرامة لخالد بن الوليد فلا يتأسى به في ذلك لئلا يفضي إلى قتل المرء نفسه». أي نحن لا نقتدي بخالد بن الوليد في هذا الأمر، كي لا نُهلِك أنفسَنا.

فهذا يدل على أن الله سبحانه وتعالى ألهَمَ سيدَنا خالد بن الوليد أنه لن ينضر باقتحامه للسُّم، فكيف بسيد الأولين والآخِرين محمد ﷺ.

فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام عصمهم الله من الهمّ بالمعاصي الكبيرة كالهمّ بالانتحار.

الحديث الرابع
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (وَدَنَا الجَبَّار)

في كتاب التوحيد[١]، باب قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾: «**وَدَنَا الجَبَّار رَبُّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنهُ قَابَ قَوسَينِ أَو أَدنَى**».

قال الإمام أبو سليمان الخطَّابي (٣٨٨هـ) في كتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري»[٢]: قلتُ: إنما سردنا هذه القصة بطولها ولم نختصر موضع الحاجة منها لبشاعة ما وقع فيها من الكلام الذي لا يليق بصفة الله تعالى، ولا ينبغي لمسلم أن يعتقده على ظاهره، وهو قوله: (وَدَنَا الجَبَّار رَبُّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنهُ قَابَ قَوسَينِ أَو أَدنَى)، وذلك أن هذا يوجب تحديد المسافة بين أحد المذكورَين وبين الآخَر وتمييزَ مكانِ كلِّ واحدٍ منهما هذا إلى ما في التدلّي من التشبيه والتمثيل له بالشيء الذي يعلو من فوق إلى أسفل، فمن لم يَبلُغْه من هذا الحديث إلا الفصلُ مقطوعًا عن غيره منه ولم

---

(١) كتاب التوحيد (ص١٣٥٨ رقم الحديث ٧٥١٧).

(٢) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، المسمى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ الجزء الرابع ص٢٣٥٢).

يَعتَبِرْه بأوّل القصة، وآخرِها اشتَبَه عليه وَجهُ الحديثِ ومعناه، وكان قُصاراه إمَّا رَدُّ الحديثِ على وجهه وإمَّا حملُه على أسوأ ما يكون من التأويل الذي هو عين التشبيه، وكلاهُما خُطَّتان مرغوبٌ عنهما، وليس في هذا الكتاب حديثٌ أشنَع ظاهرًا وأبشعُ مَذاقًا من هذا الحديث» ثم قال: ألا تراه يقول في أول الحديث: (جاءَه ثلاثةُ نفر قبل أن يوحَى إليه)» وقال[١]: ثم إن القصة بطولها إنما هي حكاية يحكيها أنس بن مالك، ويُخبِر عنها من تلقاء نفسه لم يَعزُها إلى رسول الله ﷺ، ولا رواها عنه ولا أضافها إلى قوله، فحاصلُ الأمر في التَّدَلِّي وإطلاقِ اللفظِ به على الوجه الذي تضمَّنه الخَبَر أنه رأيُ إمَّا أنس بن مالك، وإمَّا راويه شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر، فإنه كثيرُ التّفرّد بمناكير الألفاظ في مثل هذه الأحاديث إذا رواها من حيث لا يُتابعُه عليها سائرُ الرواة، وأيُّهما صَحَّ هذا القول عنه أُضيف إليه فقد خالفَه فيه عامة السلف المتقدِّمين والعلماءُ وأهلُ التفسير والتأويلِ منهم ومن المتأخرين» وقال[٢]: ولم يَثبُت في شيء مما رُوِيَ عن السلف أن التّدلّي مُضافٌ إلى الله سبحانه جلَّ ربُّنا عن صفات المخلوقين ونُعوتِ المربوبين المحدودين. وقد رُوِيَ هذا الحديثُ عن أنس من غير طريق شريك بن عبد الله، فلم تُذكَر فيه هذه الألفاظُ البَشِعة، فكان ذلك مما يُقوّي الظَّنَّ أنها صادرةٌ من قِبَل شريك، والله أعلم. وفي هذا الحديث لفظةٌ أُخرى تَفرَّد بها شريك أيضًا لم يَذكُرها غيرُه وهي

(١) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٣٥٣).
(٢) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٣٥٤ - ٢٣٥٥).

قوله: (فقال وهو مكانَه) والمكانُ لا يُضاف إلى الله سبحانه، إنما هو مكان النبي ﷺ ومُقامُه الأولُ الذي أُقيم فيه» اهـ.

وقال ابن بطَّال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (٤٤٩هـ) في كتابه «شرح صحيح البخاري»[(١)]: وأما قوله: (فدنا الجبار رب العزة) فهو دنو محبة ورحمة وفضيلة لا دنو مسافة ونقلة لاستحالة النقلة والحركة على الباري إذ لا يجوز أن تحويه الأمكنة» اهـ.

قال القاضي عياض المالكي اليحصبي (٥٤٤هـ) في كتابه «الشفا»[(٢)]: - الزيادة - (ودنُوِّ الرب عز وجل) الواقعة في هذا الحديث إنما هي من رواية شريك عن أنس فهي منكرة من روايته» اهـ.

وقال محمد بن يوسف الكرماني (٧٨٦هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري»[(٣)]: - قال - الخطابي: ليس في هذا الكتاب حديث أبشع مذاقًا ولا أشنع ظاهرًا من هذا الحديث لقوله (ودنا الجبار فتدلى حتى كان قاب قوسين أو أدنى) فإن الدنو يوجب تحديد المسافة، والتدلي إذا اعتبر الناظر أول الحديث بآخره لا يشكل عليه، وإن كان في الرؤيا فبعضها مثل ضرب ليتأول على الوجه الذي يجب أن يصرف

---

(١) شرح صحيح البخاري مكتبة الرشد، (الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، ١٠/ ٥١٠).

(٢) الشفا (دار الكتب العلمية، ١/ ١٩٣).

(٣) شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ٢/ ٣٨٣ - ٣٨٤).

إليه معنى التعبير في مثله، ثم إن القصة إنما يحكيها أنس بعبارته من تلقاء - نفسه - لم يعزها إلى رسول الله ﷺ، ولا رواها عنه، ولا أضافها إلى قوله، ثم إن شريكًا كثير التّفرّد بمناكير لا يتابعه عليها سائر الرواة، ثم إنهم أولوا التدلي، فقيل تدلى جبريل بعد الارتفاع حتى رآه النبي متدليًا كما رآه مرتفعًا، وقيل تدلى محمد شاكرًا لربه على كرامته، ولم يثبت في شيء صريحًا أن التدلي مضاف إلى الله تعالى، ثم أولوا المكان بمكان النبي ﷺ» اهـ. وكذا قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»[(١)].

وفي كتاب «كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري» ومعه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشي (٧٩٤هـ)[(٢)]، يقول الحافظ ابن الجوزي وبدر الدين الزركشي: «ومنها قوله (دنا الجبار) وعائشة تروي عن رسول الله ﷺ أن الذي دنا فتدلى جبريل» اهـ.

وقال الحافظ أبو الفرج ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) في «فتح الباري - لابن رجب»[(٣)]: وقد تفرَّد شريك بهذه الألفاظ في هذا الحديث، وهي مما أُنكِرت عليه فيه» اهـ.

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (دار الريان - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٣/ ٤٩٢).

(٢) كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري، (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٨/ ٤٠٠).

(٣) فتح الباري - لابن رجب، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ، في باب: كيف فُرِضَت الصلاة في الإسراء، (٢/ ص١١٤).

الحديث الخامس
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ»

روى البخاري في صحيحه في كتاب تفسير القرءان باب قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[١]: حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ فَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا» اهـ.

وأيضًا في كتاب التوحيد[٢]، باب قول الله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾.

نقل الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»[٣] إنكار الإمام مالك **(٩٣هـ)** للفظ ساقه: «أبو أحمد بن عَدي: حدثنا أحمد بن علي المدائني، حدثنا إسحاق ابن إبراهيم بن جابر، حدثنا أبو زيد ابن أبي الغمر، قال: قال ابن القاسم: سألت مالكًا عمَّن

---

(١) كتاب تفسير القرءان (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ص٩٢٢ رقم الحديث ٤٩١٩).
(٢) كتاب التوحيد، (ص١٣٤٤ رقم الحديث ٧٤٣٩).
(٣) سير أعلام النبلاء (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، ٦/ ٣٢٩).

حدَّث بالحديث، الذين قالوا: (إن الله خلق آدم على صورته)، والحديث الذي جاء: (إن الله يكشف عن ساقه)، وأنه (يُدخل يده في جهنم حتى يُخرج من أراد). فأنكر مالك ذلك إنكارًا شديدًا، ونهى أن يُحدِّثَ بها أحد» اهـ.

وقال الإمام أبو سليمان الخطَّابي (٣٨٨هـ) في كتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري»[١]: قلتُ: وهذا الحديث مما قد تهيَّب القولَ فيه شيوخنا، فأَجْروهُ على ظاهر لفظه ولم يكشفوا عن باطن معناه على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يُحيط العلم بكنهه من هذا الباب، وقد تأوَّله بعضهم على معنى قوله (يوم يُكشف عن ساق)، فروي عن ابن عباس أنه قال: عن شدّة وكرْب» اهـ. ونقله البيهقي (٤٥٨هـ) عنه في كتابه «الأسماء والصفات»[٢] وعلَّق المحدّث الكوثري بقوله[٣]: «هذا لفظ سعيد ابن أبي هلال، وهو لفظ منكر. قال الإسماعيلي في قوله (عن ساقه): نكرة، ثم ساق بطريق حفص ابن ميسرة بلفظ (يكشف عن ساق) من غير ضمير، وقال: هذه أصح لموافقتها لفظ القرءان في الجملة، ولا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك» اهـ.

---

(١) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، المسمى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ٣/ ١٩٣٠).

(٢) الاسماء والصفات (الناشر المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى ص٣٢٥).

(٣) تعليق المحدث الكوثري (ص/ ٣٢٤).

ونقل قول الخطابي أيضًا محمد بن يوسف الكرماني (٧٨٦هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري»[١].

وهو ما نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»[٢].

وكذا قال التَّاوُدي (١٢٠٩هـ) في «حاشية التَّاوُدي ابن سودة على صحيح البخاري»[٣].

وكذا نقله شهاب الدين أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني (٩٢٣هـ) في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»[٤].

وأهل السنة والجماعة ينزهون الله تعالى عن الساق الحقيقية، ويؤولون ما ورد في القرءان على معنى الشدة الشديدة والأمور العظيمة التي يُظهرها الله يوم القيامة، والله منزه عن الجسم والأعضاء والجوارح والآلات والأدوات والحركات والسكنات وكل ما كان من صفات المخلوقين، لأنه سبحانه ليس كمثله شيء، ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر.

وقال بدر الدين العيني الحنفي (٨٥٥هـ) في كتابه «عمدة

---

(١) شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ الجزء التاسع ص١٦١).

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (دار الريان - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، كتاب التفسير، الجزء الثامن ص٥٣٢).

(٣) حاشية التَّاوُدي ابن سودة على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، الجزء الرابع ص٥٧٠).

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، الجزء الحادي عشر ص١٧١).

القاري شرح صحيح البخاري»[١]: قوله (يكشف ربنا عن ساقه) من المتشابهات، ولأهل العلم في هذا الباب قولان: أحدهما: مذهب معظم السلف أو كلهم تفويض الأمر فيه إلى الله تعالى والإيمان به، واعتقاد معنى يليق لجلال الله عز وجل، والآخر: هو مذهب بعض المتكلمين أنها تتأول على ما يليق به، ولا يسوغ ذلك إلا لمن كان من أهله بأن يكون عارفا بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع، فعلى هذا قالوا: المراد بالساق هنا الشدة، أي: يكشف الله عن شدة وأمر مهول وكذا فسره ابن عباس» اهـ

وقال أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ) في كتابه «تحفة الباري بشرح صحيح البخاري»[٢]: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ أي عن أمر شديد» اهـ.

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، كتاب التفسير، الجزء التاسع عشر ص٣٦٩ - ٣٧٠).

(٢) تحفة الباري بشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، الجزء الخامس ص٢٤٥).

الحديث السادس
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشيء وَمَا فَعَلَهُ»

تنبيه: السحر لا يؤثر في عقل وقلب واعتقاد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، أما أن يؤثر في أجسادهم فيمكن، ولذلك فإن العلماء استنكروا ما رواه البخاري في صحيحه في كتاب الطب[١]: «**حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشيء وَمَا فَعَلَهُ**».

وذُكِرَ في كتاب «الجزية»[٢]، وفي كتاب «بدء الخلق»[٣] في باب «صفة إبليس وجنوده».

وفي صحيح مسلم في كتاب السلام[٤].

---

(١) كتاب الطب: باب السحر (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ص١٠٧١ رقم الحديث ٥٧٦٣).

(٢) كتاب الجزية: باب: «هل يُعفى عن الذّمّي إذا سَحَرَ»، (ص/ ٥٨٤ رقم الحديث ٣١٧٥).

(٣) كتاب بدء الخلق: باب صفة إبليس وجنوده، (ص/ ٥٩٩ رقم الحديث ٣٢٦٨).

(٤) كتاب السلام: باب السحر (ص/ ٨٦٤ رقم الحديث ٢١٨٩).

قال الإمام أبو سليمان الخطَّابي (٣٨٨هـ) في كتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري»[١]: ودفع آخرون من أهل الكلام هذا الحديث، وقالوا: لو جاز أن يَعملَ في نبي الله السحر، أو يكونَ له تأثير فيه، لم يؤمَن أن يؤثِّرَ ذلك فيما يوحى إليه من أمور الدين والشريعة، ويكون في ذلك ضلال الأمة. ونقله عنه المفسر الحسين بن مسعود البغوي في كتابه «شرح السنة»[٢]. وكذا قال الحافظ ابن الجوزي في كتاب «كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري»[٣]. ومعنى هذا أنهم طعنوا في هذا الحديث ولم يقبلوه.

وقال القاضي عياض اليحصبي المالكي (٥٤٤هـ) في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم» في شرحه على صحيح مسلم[٤]: قال المازري: أهل السنة وجمهور العلماء من الأمة على إثبات السحر، وأن له حقيقة كحقائق غيره من الأشياء الثابتة، خلافًا لمن أنكره ونفى حقيقته» وقال بعد كلام ص٧٩: فقد استبان من معاني هذه الروايات أن السحر إنما يسلط على جسده

---

(١) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، المسمى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ الجزء الثاني ص١٥٠٠).

(٢) شرح السنة (طبعة المكتب المسمى الإسلامي - دمشق - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، الجزء الثاني عشر ص١٨٧).

(٣) للزركشي (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ الجزء السابع ص٢٠٥).

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، الجزء السابع ص٧٨).

وجوارحه، لا على عقله وقلبه واعتقاده» اهـ.

وكذا قاله الحافظ النووي الشافعي[١] **(٦٧٦هـ)** في شرحه على صحيح مسلم.

وكذا قال محمد بن خليفة الوَشتاني الأُبيّ (٨٢٧ أو ٨٢٨هـ) في شرحه على صحيح مسلم المسمى «إكمالُ إكمالِ المُعَلِّم»[٢].

ونقله التَّاوُدي (١٢٠٩هـ) عن القاضي عياض في «حاشية التَّاوُدي ابن سودة على صحيح البخاري»[٣].

وقال القاضي عياض المالكي في «الشفا»[٤]: واعلم أن الأمة مجمعة على عصمة النبي ﷺ من الشيطان وكفايته منه لا في جسمه بأنواع الأذى (وهذا القول أي أن السحر لا يؤثر في النبي ﷺ بالمرة لا على جسمه ولا على عقله كان شيخنا الهرري رحمه الله يميل إليه) ولا على خاطره بالوساوس» أي لا يجوز أن يؤثر الخاطر على النبي ﷺ في ذهنه وقلبه بحيث يجره إلى الفساد وأما مجرد الوسوسة من غير أن يكون الشيطان في قلب النبي أو في جسمه فلا ينافي العصمة. وقال[٥]: «قال أئمتنا في هذا الحديث إن النبي ﷺ غير معصوم من الأمراض

---

(١) دار الكتاب العربي طبعة ١٤٠٧هـ، (١٣/ص١٧٤ - ١٧٥).
(٢) إكمالُ إكمالِ المعلم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، الجزء السابع ص٣٦٥).
(٣) حاشية التَّاوُدي ابن سودة على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، الجزء الخامس ص٤٢٣).
(٤) الشفا (دار الكتب العلمية، الجزء الثاني ص١١٧).
(٥) الشفا (ص/ ١٩٢).

وما يكون من عوارضها من شدة وجع غشى ونحوه مما يطرأ على جسمه معصوم أن يكون منه من القول أثناء ذلك ما يطعن في معجزته ويؤدى إلى فساد في شريعته من هذيان أو اختلال في الكلام». وقال[١]: «وكذلك أقول إنه في هذه الأحوال كلها من وصب ومرض وسحر وغضب لم يجر على باطنه ما يخل به ولا فاض منه على لسانه وجوارحه ما لا يليق به كما يعترى غيره من البشر» اهـ.

وقال الحافظ المجتهد المجدد الهرري: «والصحيح أنه ﷺ سُحِرَ ولم يؤثِّر السحرُ في عقله بالمرة، فما قيل من أنه ﷺ كان يُخَيَّلُ إليه أنه كان يأتي النساء وما يأتيهنَّ أو يفعل الشيء وما يفعله، فهذا غير صحيح ولا يليق بعصمة النبي».

فهذه النقول عن أهل العلم تكشف أن متن هذه الرواية مما اعترض عليه العلماء، لأن إثبات الرواية يؤدي إلى الطعن في الشريعة عبر نسبة تأثير السحر في عقل وقلب واعتقاد رسول الله ﷺ، فليتنبّه.

(١) الشفا (ص/ ١٨٠).

الحديث السابع
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث قيل: «إنكار عائشة لعذاب القبر»

روى البخاري في صحيحه في كتاب الدعوات، باب التعوّذ من البخل[١]: **حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَتْ عَلَيَّ عَجُوزَانِ مِنْ عُجُزِ يَهُودِ المَدِينَةِ فَقَالَتَا لِي إِنَّ أَهْلَ القُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ فَكَذَّبْتُهُمَا وَلَمْ أُنْعِمْ أَنْ أُصَدِّقَهُمَا فَخَرَجَتَا وَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقُلتُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَجُوزَيْنِ وَذَكَرْتُ لَهُ فَقَالَ صَدَقَتَا إِنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا تَسْمَعُهُ البَهَائِمُ كُلُّهَا فَمَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ فِي صَلاَةٍ إِلاَّ تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ»، ورواه مسلم[٢].**

قال محمد بن يوسف الكرماني (٧٨٦هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري»[٣]: و(مسروق) بالعطف، هو وَهِم، وإنما يرويه أبو وائل عن مسروق، وما أحفظ لأبي وائل رواية عن عائشة»، ثم قال: و(عذاب القبر) ما يترتب بعده على المجرمين» اهـ.

---

(١) كتاب الدعوات: باب: التعوّذ من البخل (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ص١١٦٣ - ١١٦٤ رقم الحديث ٦٣٦٦).

(٢) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التعوذ من عذاب القبر، (ص/ ٢١٥ رقم الحديث ١٢٥).

(٣) شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ الجزء الحادي عشر ص٩٥).

وقال سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن المُلَقِّن (٨٠٤هـ) في كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»[(١)]: وقال الجياني في حديث عائشة: كذا إسناد هذا الحديث، وفي نسخة أبي ذر عن أبي إسحاق المستملي (جرير، عن منصور، عن أبي وائل ومسروق عن عائشة)، عطف مسروقًا على أبي وائل وهو وهم، وإنما يرويه أبو وائل عن مسروق، ولا أحفظ لأبي وائل رواية عن عائشة»[(٢)]: ورد في هامش الأصل: قال العلائي في (المراسيل)[(٣)]: قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد ابن حنبل -: أبو وائل سمع عن عائشة؟ قال: لا أدري، قد أدخل بينها وبينه مسروق إلى غير شيء» اهـ.

ويقولون فيما نُبَرِّيء الحافظ ابن حجر منه:[(٤)] «قوله (أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر) وقع في رواية أبي وائل عن مسروق عند المصنف في الدعوات دخلت عجوزان من عجز يهود المدينة فقالتا: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم. وهو محمول على أن إحداهما تكلمت وأقرتها الأخرى على ذلك فنسبت القول إليهما مجازًا، والإفراد يحمل على المتكلمة. ولم أقف على اسم واحدة منهما. وزاد في

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، إصدارات وزارة الأوقاف - قطر، تحقيق دار الفلاح، (الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، المجلد التاسع والعشرون ص٣٠١).

(٢) وفي هامش (ص/ ٣٠٢).

(٣) المراسيل (ص/ ١٩٧).

(٤) فتح الباري (ج٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩).

رواية أبي وائل (فكذبتهما) ووقع عند مسلم من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت (دخلت علي امرأة من اليهود وهي تقول: هل شعرت أنكم تفتنون في القبور، قالت: فارتاع رسول الله ﷺ وقال: إنما يفتن يهود، قالت عائشة: فلبثنا ليالي ثم قال رسول الله ﷺ: هل شعرت أنه أوحي إلي أنكم تفتنون في القبور، قالت عائشة: فسمعت رسول الله ﷺ يستعيذ من عذاب القبر). وبين هاتين الروايتين مخالفة، لأن في هذه أنه ﷺ أنكر على اليهودية وفي الأول أنه أقرها. قال النووي تبعًا للطحاوي وغيره: هما قصتان فأنكر النبي ﷺ قول اليهودية في القصة الأولى، ثم أُعلم النبي ﷺ بذلك ولم يُعلم عائشة، فجاءت اليهودية مرة أخرى فذكرت لها ذلك فأنكرت عليها مستندة إلى الإنكار الأول، فأعلمَها النبي ﷺ بأن الوحي نزل بإثباته. انتهى. وقال الكرماني: يحتمل أنه ﷺ كان يتعوذ سرًا فلما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية أعلن به. انتهى. وكأنه لم يقف على رواية الزهري عن عروة التي ذكرناها عن صحيح مسلم، وقد تقدم في باب التعوذ من عذاب القبر وفي الكسوف من طريق عمرة عن عائشة أن يهودية جاءت تسألها فقالت لها: أعاذك الله من عذاب القبر، فسألت عائشةُ رسولَ الله ﷺ: أتُعذَّبُ الناسُ في قبورهم؟ فقال رسول الله ﷺ عائذًا بالله من ذلك. ثم ركب ذات غداة مركبًا فخسفت الشمس، فذكر الحديث وفي آخره (ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر) وفي هذا موافقة لرواية الزهري وأنه ﷺ لم يكن علم بذلك. وأصرح منه ما رواه أحمد بإسناد على شرط البخاري عن سعيد بن عمرو بن سعيد الأموي عن عائشة أن

يهودية كانت تخدمها فلا تصنع عائشة إليها شيئًا من المعروف إلا قالت لها اليهودية: وقاك الله عذاب القبر، قالت: فقلت يا رسول الله هل للقبر عذاب؟ قال: كذبت يهود لا عذاب دون يوم القيامة، ثم مكث بعد ذلك ما شاء الله أن يمكث، فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادي بأعلى صوته: أيها الناس استعيذوا بالله من عذاب القبر فإن عذاب القبر حق. وفي هذا كله أنه ﷺ إنما علم بحكم عذاب القبر إذ هو بالمدينة في آخر الأمر كما تقدم تاريخ صلاة الكسوف في موضعه. وقد استشكل ذلك بأن الآية المتقدمة مكية وهي قوله تعالى ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وكذلك الآية الأخرى المتقدمة وهي قوله تعالى ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ والجواب أن عذاب القبر إنما يؤخذ من الأولى بطريق المفهوم في حق من لم يتصف بالإيمان، وكذلك بالمنطوق في الأخرى في حق آل فرعون وإن التحق بهم من كان له حكمهم من الكفار، فالذي أنكره النبي ﷺ إنما هو وقوع عذاب القبر على الموحدين ثم أُعلم ﷺ أن ذلك قد يقع على من يشاء الله منهم فجزم به وحذر منه وبالغ في الاستعاذة منه تعليما لأمته وارشادًا فانتفى التعارض بحمد الله تعالى وفيه دلالة على أن عذاب القبر ليس بخاص بهذه الأمة بخلاف المسألة ففيها اختلاف» والمسئلة نفسها بلفظها ومشكلتها ذكرها الزرقاني في شرحه على الموطأ اهـ. والعياذ بالله تعالى، فإنه يستحيل على نبينا ﷺ أن يكون منكِرًا لعذاب القبر، وهذا لا يقول به عاقل، والسيدة عائشة رضي الله عنها بريئة من هذا الافتراء والكذب.(بل إن هذا فيه النسبة للنبي أنه أفتى بغير

علم والعياذ بالله وهذا مستحيل على النبي). فالمُنكر من فعل ابن حجر هو أن الظاهر انتصاره لأن النبي ﷺ نفى عذاب القبر أولا وهذا لا يكون من الرسول ﷺ.

الحديث الثامن
تضعيف المحدثين والعلماء

لحديث (فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ)

روى البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق، باب الصراط جسرُ جَهَنَّم[١]: **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وحَدَّثَنِي مَحْمُودٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أُنَاسٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَل نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ فَقَالَ هَل تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ قَالُوا لاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ هَل تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ قَالُوا لاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَذَلِكَ يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ فَيَقُولُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَليَتَّبِعْهُ فَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ وَتَبْقَى هَذِهِ الأمة فِيهَا مُنَافِقُوهَا فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا فَإِذَا أَتَانَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتْبَعُونَهُ»**.

---

(١) كتاب الرقاق، باب الصراط جسرُ جَهَنَّم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ص١١٩٥ رقم الحديث٦٥٧٣).

وأيضًا في كتاب التوحيد[١]، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾.

قال الحافظ البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»[٢]: وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفَقِيهُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُمَا أَنَّ النَّاسَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: **هَلْ تُمَارُونَ فِي القمر ليلة البدر لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟** قَالُوا: لا يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: **فَهَلْ تُمَارُونَ الشَّمْسَ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟** قَالُوا: لا يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: **فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُقَالُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَتْبَعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتْبَعُ الْقَمَرَ، وَمِنْهُمْ مِنْ يَتْبَعُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ...**» ثم قال[٣]: «فَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي الْيَمَانِ دُونَ ذِكْرِ الصُّورَةِ، ثم أخرجه من

---

(١) كتاب التوحيد (ص١٣٤٣ رقم الحديث ٧٤٣٧).
(٢) الأسماء والصفات (المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى ص٢٧٨ - ٢٧٩).
(٣) الأسماء والصفات (ص/ ٢٨١).

حديث معمر عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، وَفِيهِ ذِكْرُ الصُّورَةِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَرَوَاهُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيِّ، عَنْ أَبِي الْيَمَانِ نَحْوَ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ وَفِيهِ ذِكْرُ الصُّورَةِ» اهـ.

وقال المحدِّث محمد زاهد الكوثري في تعليقه على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي[١]: اضطربت الروايات في ذكر الصورة والإتيان كما يظهر من استعراض طرق هذا الحديث ومتونه في الصحيحين وجامع الترمذي، وتوحيد ابن خزيمة وسنن الدارمي وغيرها» اهـ.

ونقل الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»[٢] إنكار الإمام مالك (**٩٣هـ**) للفظ الصورة: «أبو أحمد بن عَدي: حدثنا أحمد ابن علي المدائني، حدثنا إسحاق ابن إبراهيم بن جابر، حدثنا أبو زيد بن أبي الغمر، قال: قال ابن القاسم: سألت مالكًا عمَّن حدَّث بالحديث، الذين قالوا: (إن الله خلق آدم على صورته)، والحديث الذي جاء: (إن الله يكشف عن ساقه)، وأنه (يُدخل يده في جهنم حتى يُخرج من أراد). فأنكر مالك ذلك إنكارًا شديدًا، ونهى أن يُحدِّثَ بها أحد» اهـ. وهو وإن لم يُنكر نص لفظ حديثنا المذكور لكنه أنكر ما ورد في بعض الروايات مما هو مشابه بل مطابق لحديثنا. والمنكر عند مالك

---

(١) النظر الكتاب (ص/ ٢٧٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، الجزء السادس ص٣٢٩).

كما هو ظاهر يوافق ما ننكره وهو إثبات الصورة مما يقتضي تشبيه الرب بخلقه بل وهو كما يظهر من كلام ابن الجوزي التالي.

فقد استنكر العلماء ما ورد في لفظ الحديث، ولذلك فقد قال الحافظ ابن الجوزي[١] في كتابه كشف المشكل من حديث الصحيحين: «وفي المتفق عليه من حديث أبي هريرة (فيأتيهم في غير الصورة التي يعرفون فيقول: أنا ربكم فيقولون نعوذ بالله منك، فيأتيهم في الصورة التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم فيقولون أنت ربنا) وهذا شيء قد تخبط فيه جماعة؛ فالمتقدمون من السلف قرأوه وعبروا ولم ينطقوا بشيء مع علمهم واعتقادهم أن الصورة التي هي تخاطيط لا تجوز على الله عز وجل ولا التغير، وهذان أصلان لا بد من اعتقادهما، التخاطيط لا تكون إلا في الأجسام، والتغير لا يصلح أن يطرأ على الإله، فإن الخليل عليه السلام عاب النجم بالأفول فقال ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [سورة الأنعام]، لأنه علم أن ما يطرقه التغير لا يصلح أن يكون معبودًا فإذا وقع اعتقاد هذين الأصلين ثم سكت الساكت عن تفسير هذه الكلمات فقد سلك مذهب القدماء، . . . ، إلى أن قال: وأما الصورة فتتأول على وجهين أحدهما أنها بمعنى الصفة كقول القائل صورة هذا الأمر كذا والثاني أن المذكورات من المعبودات في أول الحديث صور فخرج الكلام على نوع المطابقة، قال: وقوله (في أدنى صورة

---

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (دار النشر - دار الوطن - الرياض ١٤١٨هـ، الجزء الأول ص٧٦٥).

رأوه فيها) دليل على أن المراد بالصورة الصفة لأنهم ما رأوه قبلها فعلمت أن المراد الصفة التي عرفوه بها، وقال غيره من العلماء يأتيهم بأهوال القيامة وصور الملائكة وما لم يعهدوا مثله في الدنيا فيستعيذون من تلك الحال ويقولون إذا جاء ربنا - أي إذا أتانا بما نعرفه من لطفه وهي الصورة التي يعرفون فيكشف عن ساق أي عن شدة كأنه يرفع تلك الشدائد فيسجدون شكرًا، . . . ، ثم ساق بإسناده إلى أبي بردة قال حدثني أبي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (إذا كان يوم القيامة مثل لكل قوم ما كانوا يعبدون في الدنيا ويبقى أهل التوحيد فيقال لهم ما تنتظرون وقد ذهب الناس فيقولون إن لنا ربا كنا نعبده في الدنيا لم نره قال وتعرفونه إذا رأيتموه فيقولون نعم فيقال لهم وكيف تعرفونه ولم تروه قالوا إنه لا شبيه له فيكشف لهم الحجاب فينظرون إلى الله تبارك وتعالى فيخرون له سجدا ويبقى أقوام في ظهورهم مثل صياصي البقر فيريدون السجود فلا يستطيعون فذلك قول الله عزّ وجلّ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة القلم]، . . . ، إلى أن يقول: وكان ابن عقيل يقول الصورة على الحقيقة تقع على التخاطيط والأشكال وذلك من صفات الأجسام والذي صرفنا عن كونه جسمًا من الأدلة النطقية قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾ [سورة الشورى]، ومن أدلة العقول أنه لو كان جسمًا لكانت صورته عرضًا ولو كان جسمًا حاملًا للأعراض لجاز عليه ما يجوز على الأجسام واحتاج إلى ما احتاجت إليه من الصانع، ولو جاز قدمه مع كونه جسمًا لما امتنع قدم أحدنا فليس لله سبحانه عندها ولا القوم الذي أنكروا في القيامة صورة من

صور الذوات ينكرونها، . . . ، ثم قال: ولو حمل - ونعوذ بالله - على ما قالت المجسمة من صورة ترجع إلى ذاته لكان ذلك تجويزًا لتغيير صفاته وخروجه من صورة فإن كانت حقيقة فهو استحالة، وإن كانت تخيلًا فليس ذاك هو، وإنما يريهم غيره، فما أشنع مقالة من يصدر قوله عن الجهالة ويتعلق بالظواهر كما تعلقت النصارى في المسيح وقالوا هو روحه حقيقية» اهـ. والله من أسمائه المصوّر فلا يكون صورة، وإلا كان مقدّرًا ذا هيئة وتأليف وهذه صفة المخلوق، قال القرطبي: ولا يستبعد إطلاق الصورة بمعنى الصفة، فمن المتداول أن يقال صورة هذا الأمر كذا أي صفته، وقيل الكلام خرج مخرج المشاكلة للفظ الصورة والله أعلم» اهـ.

وقال الإمام أبو سليمان الخطابيّ: «إن الذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن يعلمه أن ربنا ليس بذي صورة ولا هيئة لأن الصورة تقتضي الكيفية والكيفية عن الله وعن صفاته منفية» نقله عنه الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات، وما نقلناه هنا من كلام الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعرّض له الحافظ النووي في شرحه على صحيح مسلم والحافظ ابن حجر العسقلاني وغيرهما فراجعه هناك، لكن يجدر أن ننقل من كلام النووي وابن حجر هنا هذه الملاحظة وهي: «قوله ﷺ (فيأتيهم) أن الإتيان عبارة عن رؤيتهم إياه، لأن العادة أن من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا بالإتيان، فعبّر بالإتيان والمجيء هنا عن الرؤية مجازًا، . . . ، وقيل المراد بـ (يأتيهم الله) أي يأتيهم بعض ملائكة الله» اهـ وهذا على غرار الحديث: (مرضت) وحقيقته مرض عبدي».

وهاك نص الحافظ النووي في شرحه على صحيح مسلم[١] حيث قال: «وقوله ﷺ: (وتبقى هذه الأمّة فيها منافقوها) قال العلماء: إنّما بقوا في زمرة المؤمنين، لأنّهم كانوا في الدّنيا متستّرين بهم فيتستّرون بهم أيضًا في الآخرة وسلكوا مسلكهم ودخلوا في جملتهم وتبعوهم ومشوا في نورهم، حتّى ضرب بينهم بسورٍ له باب باطنه فيه الرّحمة وظاهره من قبله العذاب، وذهب عنهم نور المؤمنين، قال بعض العلماء: هؤلاء هم المطرودون عن الحوض الّذين يقال لهم: سحقًا سحقًا. واللّه أعلم.

قوله ﷺ: (فيأتيهم اللّه في صورة غير صورته الّتي يعرفون فيقول: أنا ربّكم فيقولون: نعوذ باللّه منك هذا مكاننا حتّى يأتينا ربّنا، فإذا جاء ربّنا عرفناه فيأتيهم اللّه في صورته الّتي يعرفون فيقول: أنا ربّكم فيقولون أنت ربّنا فيتّبعونه)

اعلم أنّ لأهل العلم في أحاديث الصّفات وآيات الصّفات قولين:

أحدهما: وهو مذهب معظم السّلف أو كلّهم أنّه لا يتكلّم في معناها، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنًى يليق بجلال اللّه تعالى وعظمته مع اعتقادنا الجازم أنّ اللّه تعالى ليس كمثله شيء وأنّه منزّه عن التّجسّم والانتقال والتّحيّز في جهة وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلّمين، واختاره جماعة من محقّقيهم وهو أسلم.

والقول الثّاني: وهو مذهب معظم المتكلّمين أنّها تتأوّل على ما يليق بها على حسب مواقعها، وإنّما يسوغ تأويلها لمن كان

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٣٢٣).

من أهله بأن يكون عارفًا بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضة في العلم، فعلى هذا المذهب يقال في قوله ﷺ: (فيأتيهم اللّه) أنّ الإتيان عبارة عن رؤيتهم إيّاه؛ لأنّ العادة أنّ من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلّا بالإتيان، فعبّر بالإتيان والمجيء هنا عن الرّؤية مجازًا، وقيل: الإتيان فعل من أفعال اللّه تعالى سمّاه إتيانًا، وقيل: المراد (يأتيهم اللّه) أي: يأتيهم بعض ملائكة اللّه، قال القاضي عياض رحمه اللّه: هذا الوجه أشبه عندي بالحديث، قال: ويكون هذا الملك الّذي جاءهم في الصّورة الّتي أنكروها من سمات الحدث الظّاهرة على الملك والمخلوق، قال: أو يكون معناه: يأتيهم اللّه في صورة، أي: يأتيهم بصورةٍ ويظهر لهم من صور ملائكته ومخلوقاته الّتي لا تشبه صفات الإله ليختبرهم، وهذا آخر امتحان المؤمنين، فإذا قال لهم هذا الملك أو هذه الصّورة: (أنا ربّكم) رأوا عليه من علامات المخلوق ما ينكرونه ويعلمون أنّه ليس ربّهم، ويستعيذون باللّه منه.

وأمّا قوله ﷺ: (فيأتيهم اللّه في صورته الّتي يعرفون) فالمراد بالصّورة هنا الصّفة، ومعناه: فيتجلّى اللّه سبحانه وتعالى لهم على الصّفة الّتي يعلمونها ويعرفونه بها، وإنّما عرفوه بصفته وإن لم تكن تقدّمت لهم رؤية له سبحانه وتعالى لأنّهم يرونه لا يشبه شيئًا من مخلوقاته، وقد علموا أنّه لا يشبه شيئًا من مخلوقاته، فيعلمون أنّه ربّهم فيقولون: أنت ربّنا، وإنّما عبّر بالصّورة عن الصّفة لمشابهتها إيّاها ولمجانسة الكلام فإنّه تقدّم ذكر الصّورة.

وأمّا قولهم: (نعوذ باللّه منك) فقال الخطّابيّ: يحتمل أن

تكون هذه الاستعاذة من المنافقين خاصّة، وأنكر القاضي عياض هذا وقال: لا يصحّ أن تكون من قول المنافقين ولا يستقيم الكلام به، وهذا الّذي قاله القاضي هو الصّواب، ولفظ الحديث مصرّح به أو ظاهر فيه وإنّما استعاذوا منه لما قدّمناه من كونهم رأوا سمات المخلوق. وأمّا قوله ﷺ: (فيتّبعونه) فمعناه يتّبعون أمره إيّاهم بذهابهم إلى الجنّة أو يتّبعون ملائكته الّذين يذهبون بهم إلى الجنّة. واللّه أعلم» اهـ.

قال الكوثري في تعليق له على كتاب الأسماء والصفات للحافظ البيهقي ما نصه[1]: «اضطربت الروايات في ذكر الصورة والإتيان كما يظهر من استعراض طرق هذا الحديث ومتونه في الصحيحين وجامع الترمذي. . . . ابن خزيمة وسنن الدارمي وغيرها ولم يسبق أن عرفوه على صورة فعلم أنه قد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما فعلت، على أن المنافقين محجوبون عن ربهم يوم القيامة، فيكون هذا الحديث مخالفًا لنص القرءان إلا عند من يؤوله تأويلًا بعيدًا، فالقول الفصل هنا هو الإعراض عن ألفاظ انفرد بها هذا الراوي أو ذاك الراوي باختلافهم فيها والأخذ بالقدر المشترك من المعنى الذي اتفقوا عليه فلعلك لا تجد في ذلك ما يوقعك في ريبة أو شبهة. . . . ويقول ابن العربي في عارضة الأحوذي: «إن الناس في هذه الحال لا يرونه سبحانه في قول العلماء، وإنما محل الرؤية الجنة. . . . بإجماع العلماء. . . .» اهـ.

---

(١) الأسماء والصفات (ص/ ٢٩٢).

ثم اعلم أن الحجاب يعود إلى المخلوق لا إلى الخالق، بمعنى أن الله حجب الخلق في الدنيا عن أن يروه بأبصارهم ولذلك رأيت في الآية ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾.

وقال ابن بطَّال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (٤٤٩هـ) في كتابه «شرح صحيح البخاري»[١]: وأما وصفه ﷺ لله تعالى بالإتيان بقوله: (فيأتيهم الله). فليس على معنى الإتيان المعهود فيما بيننا الذي هو انتقال وحركة؛ لاستحالة وصفه بما توصف به الأجسام» اهـ.

وفي كتاب «كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري» ومعه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشي (٧٩٤هـ) يقول الزركشي[٢]: «قال مسلم في هذا الحديث: فيأتيهم في صورة غير التي يعرفون، أي: بصورة، ففي بمعنى الباء، قوله تعالى ﴿يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ﴾، أي بظلل» اهـ.

وقال محمد بن خليفة الوَشتاني الأُبيّ (٨٢٧ أو ٨٢٨هـ) في شرحه على صحيح مسلم المسمى «إكمالُ إكمالِ المُعَلِّم»[٣]: قلتُ قال في الإرشاد: . . . وأنت تعرف أن الإتيان حركة وانتقال، والصورة تُشعر بالتركيب، وكلٌّ على الله سبحانه

---

(١) شرح صحيح البخاري (مكتبة الرشد، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، الجزء العاشر ص٤٦٢).

(٢) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ الجزء الثامن ص٦١).

(٣) إكمالُ إكمالِ المُعَلِّم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، الجزء الأول ص٥٥٧).

محال» وقال[١]: وقد جهل من لم يحصل كلامه ممن تقدم فأثبت صورة لا كالصور وهذا تناقض وتجسيم» اهـ.

وقال بدر الدين العيني الحنفي (٨٥٥هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»[٢]: فإن قلتَ: لا بد للرؤية من المواجهة والمقابلة وخروج الشعاع من الحدقة إليه وانطباع صورة المرئي في حدقة الرائي ونحوها، مما هو محال على الله تعالى، قلتُ: هذه شروط عادية لا عقلية يمكن حصولها بدون هذه الشروط عقلًا» ثم قال[٣]: قال ابن الجوزي: معنى الخبر يأتيهم الله بأهوال يوم القيامة» اهـ.

وكذا قال محمد بن يوسف الكرماني[٤] (٧٨٦هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري».

---

(١) إكمالُ إكمالِ المُعَلِّم (ص/٥٥٩).
(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، الجزء الخامس والعشرون ص١٨٥).
(٣) (الجزء الخامس والعشرون ص٢٠٥).
(٤) شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ الجزء الثاني عشر ص٣١٣).

الحديث التاسع
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (لاَ شَخْصَ أَغْيَرُ مِن اللَّهِ)

روى البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد[١]، بَاب قَولِ النَّبيِّ ﷺ لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِن اللَّهِ: **وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ المَلِكِ لاَ شَخْصَ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ»**.

قال الإمام أبو سليمان الخطَّابي (٣٨٨هـ) في كتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري»[٢]: قلتُ: إطلاق (الشخص) في صفة الله تعالى غير جائز، وذلك لأن (الشخص) لا يكون إلا جسمًا مؤلَّفًا، وإنما يُسمى شخصًا ما كان له شُخوصٌ وارتفاعٌ، ومثل هذا النعت منفي عن الله سبحانه، وخليق أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة وأن تكون تصْحيفًا من الراوي. والدليل على ذلك أنَّ أبا عَوانة قد روى هذا الخبر عن عبد الملك، فلم يذكُر هذا الحرفَ، وروته أسماء بنت أبي بكر، عن النبي ﷺ فقالت: لا شيء[٣] أغيَر

---

(١) كتاب التوحيد (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ص١٣٤٠).

(٢) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، المسمى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ الجزء الرابع ص٢٣٤٤ - ٢٣٤٥).

(٣) ولفظ (شيء) هنا، أي موجود لا كالموجودات، وليس معناه=

من الله، هكذا رواه أبو عبد الله قال: كتاب النكاح: باب الغيرة: حدَّثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا هَمَّام عن يحيى عن أبي سَلَمَة أنَّ عُروة بن الزبير حدَّثه عن أمِّه أسماء أنها سمعَت النبي ﷺ يقول: لا شيء أغيَرُ من الله. وعن يحيى أنَّ أبا سَلَمة حدَّثه أنَّ أبا هريرة حدَّثه أنه سمع عن النبي ﷺ مثلَه. فدلَّت روايةُ أسماء وأبي هريرة قولَه: لا شيء أغيَرُ من الله، على أنَّ (الشخصَ) وَهمٌ وتَصحيفٌ» ثم قال: فمن لم يُمعِن الاستماع لم يأمن الوهمَ، وليس كلُّ الرواة يُراعون لفظَ الحديث حتى لا يتَعَدُّوه، بل كثير منهم يُحدّث على المعنى وليس كلُّهم بفقيهٍ. وفي كلام آحاد الرواة منهم جَفاءٌ وتعجرف» ثم قال[1]: وحَرِيٌّ أن يكون لفظ (الشخص) إنما جرى من الراوي على هذا السبيل إن لم يكن من قِبَل التَّصحيف، ثم إن عُبيد الله بن عمرو قد تفرَّد به عن عبد الملك، ولم يُتابَع عليه فاعتوَره الفسادُ من هذه الوجوه، فدَلَّ ذلك على صحة ما قُلناه» اهـ. ونقله عنه محمد ابن يوسف الكرماني (٧٨٦هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري»[2]. ونقله عنه أيضًا

= (المخلوق والحجم والجسم والكمية) تنزّه الله عن ذلك، قال الله تعالى ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾، وقال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: والله شيء لا كالأشياء. وقد استدل الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي بهذه الآية على جواز قول (والله شيء لا كالأشياء)، أي موجود لا كالموجودات).

(١) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (ص/٢٣٤٦).

(٢) شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ الجزء الثاني عشر ص٢٩٩).

سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن المُلَقِّن في كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»[١] ونقله عنه شهاب الدين أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني (٩٢٣هـ) في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»[٢] ونقله عنه أيضًا التَّاوُدي في «حاشية التَّاوُدي ابن سودة على صحيح البخاري»[٣].

وقال ابن بطَّال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (٤٤٩هـ) في كتابه «شرح صحيح البخاري»[٤]: اختلفت ألفاظ هذا الحديث فروى ابن مسعود عن النبي ﷺ: لا أحد أغير من الله. ذكره في آخر كتاب النكاح، وفي رواية عبيد الله، ورواية ابن مسعود مبينة أن لفظ (شخص) موضوع موضع (أحد)» وقال: وأجمعت الأمة على أن الله لا يجوز أن يوصف بأنه شخص؛ لأن التوقيف لم يرد به». (ونقله عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»[٥]،

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (إصدارات وزارة الأوقاف - قطر، تحقيق دار الفلاح، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، المجلد الثالث والثلاثون ص٢٧٨).

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، الجزء الخامس عشر ص٣٨٣).

(٣) حاشية التَّاوُدي ابن سودة على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، الجزء السادس ص٥٢٢).

(٤) شرح صحيح البخاري (مكتبة الرشد-الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، الجزء العاشر ص٤٤٢).

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (دار الريان-القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، الجزء الثالث عشر ص٤١٢).

وكذا قال سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن المُلَقِّن في كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»[١].

ثم قال ابن بطال[٢]: وقد تقدم فى كتاب النكاح فى باب الغيرة، معنى الغيرة من الله أنها معنى: الزجر عن الفواحش والتحريم لها» وقال: باب قوله: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ ﴿١٩﴾﴾ [سورة الأنعام]، فَسَمَّى اللَّهُ نَفْسَهُ شَيْئًا» وقال: قال عبد العزيز صاحب كتاب الحيدة: إنما سَمَّى الله نفسَه شيئًا إثباتًا للوجود ونفيًا للعدم» اهـ. وكذا قال محمد بن يوسف الكرماني (٧٨٦هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري»[٣].

وقال الحافظ ابن الجوزي (٥٩٧هـ) في كتابه «دفع شبه التشبيه»[٤]: لفظة (الشخص) يرويها بعض الرواة ويروي بعضهم (لا شيء أغير من الله)، والرواة يروون بما يظنونه المعنى، وكذلك (شخص) من تغيير الرواة» وقال: و(الشخص) لا يكون إلا جسمًا مؤلفًا» اهـ.

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (إصدارات وزارة الأوقاف - قطر، تحقيق دار الفلاح، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، المجلد الثالث والثلاثون ص٢٧٦ - ٢٧٧).

(٢) شرح صحيح البخاري (ص/٤٤٣).

(٣) شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ الجزء الثاني عشر ص٣٠٠).

(٤) دفع شبه التشبيه، الحافظ ابن الجوزي، المطبوع ضمن مجموعة العقيدة وعلم الكلام للكوثري (ص/٢٤٧).

وفي كتاب «كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري» ومعه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشي (٧٩٤هـ) يقول الزركشي[١]: «قال الإسماعيلي: ليس فيما أورد إطلاق هذا اللفظ - الشخص - على الله تعالى» اهـ.

وقال سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن المُلَقِّن (٨٠٤هـ) في كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»[٢]: وقال الداودي: قوله: (لا شخص أغير من الله). لم يأتِ متَّصلًا ولم تتلقَّ الأمة مثل هذه الأحاديث بالقبول» ثم قال: ولم يُسَمِّ نفسَه شخصًا، إنما أتى مرسلًا» وقال[٣]: وقال ابن فورك: لفظ (الشخص) غير ثابت من طريق السند، وإنما منعنا من إطلاق لفظ الشخص لأمور: أحدها: أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع. وثانيها: إجماع الأمة على المنع منه. ثالثها: أن معناه أن تكون أجسامًا مؤلفة على نوع من التركيب» اهـ. ونقله عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»[٤]. ونقله عنه أيضًا شهاب الدين أحمد بن محمد الشافعي

---

(١) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ الجزء الثامن ص٣٦٢).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (إصدارات وزارة الأوقاف - قطر، تحقيق دار الفلاح، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، المجلد الثالث والثلاثون ص٢٧٧).

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (ص/ ٢٧٩).

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (دار الريان - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، الجزء الثالث عشر ص٤١٣).

القسطلاني في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»[١].

وقال بدر الدين العيني الحنفي (٨٥٥هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»[٢]: ووقع في بعض النسخ باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا أحد أغير من الله» وقال: قلت اختلاف ألفاظ الحديث هو أن في رواية ابن مسعود (ما من أحد أغير من الله) وفي رواية عائشة (ما أحد أغير من الله) وفي رواية أسماء (لا شيء أغير من الله) وفي رواية أبي هريرة (إن الله تعالى يغار) كل ذلك مضى في كتاب النكاح في باب الغيرة» ثم قال: وقال الداودي في قوله (لا شخص أغير من الله): لم يأت متصلًا ولم تتلقَّ الأمة مثل هذه الأحاديث بالقبول» وقال: وقال الخطابي: إطلاق الشخص في صفات الله غير جائز لأن الشخص إنما يكون جسمًا مؤلفًا، وخليق أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة وأن تكون تصحيفًا من الراوي، وكثير من الرواة يحدِّث بالمعنى، وليس كلهم فقهاء، وفي كلام آحاد الرواة جفاء وتعجرف» وقال: وبقي أن يكون لفظ الشخص جرى على هذا السبيل فاعتوره الفساد من وجوه؛ أحدها: أن اللفظ لا يثبت إلا من طريق السمع، والثاني: إجماع

---

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، الجزء الخامس عشر ص٣٨٣).

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، الجزء الخامس والعشرون ص١٦٣ - ١٦٤).

الأمة على المنع منه، والثالث: أن معناه أن يكون جسما مؤلفًا فلا يطلق على الله»، وقال: والخطابي لم ينكر هذه اللفظة وحده وكذلك أنكرها الداودي وابن فورك والقرطبي، قال: أصل وضع (الشخص) في اللغة لجرم الإنسان وجسمه واستعمل في كل شيء ظاهر يقال شخص الشيء إذا ظهر وهذا المعنى محال على الله. انتهى. فكلامه يدل على أنه لا يرضى بإطلاق هذه اللفظة على الله» اهـ.

وقال أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ) في كتابه «تحفة الباري بشرح صحيح البخاري»[١]: في نسخة (لا أحد أغير من الله)، قيل: إطلاق الشخص على الله ممتنع لأنه إنما يكون جسمًا مؤلفًا» اهـ.

وقد اتفق كل العلماء على أن الغيرة المضافة إلى الله على معنى أنه يكره لعبده المعاصي، لا على معنى التأثر النفساني والتحسر، فالله ليس كمثله شيء وهو منزه عن الإحساس والشعور واللذة والألم والانبساط والتغير والتطور والتبدل كما قال ربنا سبحانه ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾.

وقال زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنهما: «لا إله إلا أنت سبحانك لا يحويك مكان لا تُحَسّ ولا تُمَسّ ولا تُجَسّ». رواه الحافظ الزبيدي في الإتحاف.

---

(١) تحفة الباري بشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، الجزء السادس ص٥٣٩).

الحديث العاشر
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة)

روى البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء[1]، باب قول الله تعالى ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ١٢٥﴾: **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِى أَخِى عَبْدُ الْحَمِيدِ عَنِ ابْنِ أَبِى ذِئْبٍ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِىِّ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ رضى الله عنه عَنِ النَّبِىِّ ﷺ قَالَ يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ آزَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَى وَجْهِ آزَرَ قَتَرَةٌ وَغَبَرَةٌ فَيَقُولُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ لاَ تَعْصِنِى فَيَقُولُ أَبُوهُ فَالْيَوْمَ لاَ أَعْصِيكَ فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِى أَنْ لاَ تُخْزِيَنِى يَوْمَ يُبْعَثُونَ فَأَىُّ خِزْىٍ أَخْزَى مِنْ أَبِى الأَبْعَدِ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى إِنِّى حَرَّمْتُ الْجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ ثُمَّ يُقَالُ يَا إِبْرَاهِيمُ مَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ فَيَنْظُرُ فَإِذَا هُوَ بِذِيخٍ مُلْتَطِخٍ فَيُؤْخَذُ بِقَوَائِمِهِ فَيُلْقَى فِى النَّارِ.**

يجب الاعتقاد بأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في أعلى رتبة وفي أفضل مقام يوم القيامة فلا يصيبهم أدنى عذاب ولا انزعاج ولا قلق ولا خوف لأن الله عز و جل قال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٢﴾ والأنبياء كما قال الحافظ الطحاوي فيما نقل فيه الإجماع: «ونقول نبي واحد أفضل من جميع الأولياء».

فهذا الحديث الذي فيه: «**فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِى**

(١) الجزء الثاني دار المعرفة ١٤١٨هـ، ص٣٣٤ .

أَنْ لاَ تُخْزِيَنِى يَوْمَ يُبْعَثُونَ فَأَىُّ خِزْيٍ أَخْزَى مِنْ أَبِى الأَبْعَدِ» لا يجوز حمله على الظاهر لأنه انتقاص لنبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو من أولي العزم وهو أفضل العالمين بعد محمد عليهما الصلاة والسلام، ومن حمله على الظاهر فقد عارض الآية التي مر ذكرها آنفًا كما أن الخزي يقع يوم القيامة على الكافرين كما قال الله تعالى في سورة النحل الآية: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾﴾ ومستحيل أن يكون إبراهيم من المخزيين يوم القيامة، وظاهره معارض لقول الله تعالى إخبارًا عن إبراهيم: ﴿رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٣﴾ وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿٨٤﴾ وَٱجْعَلْنِى مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨٥﴾ وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٨٦﴾ وَلَا تُخْزِنِى يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾» اهـ فيتبين لك أن الله تعالى استجاب دعاء إبراهيم فحفظه وسلمه من الخزي يوم يبعثون. وأما ما جاء في دعاء إبراهيم واغفر لأبي انه كان من الضالين أي اغفر له بإدخاله في الإسلام اهده للإسلام ليغفر له بالإسلام لا وهو على كفره.

ثم إن هذا الحديث قد طعن في أصله وصحته الحافظ الإسماعيلي وغير واحد كما سيأتي، فعلى قول هؤلاء لا يجوز حمله على ظاهره فردوه لأنه مخالف لنص القرآن والأحاديث والإجماع من أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام محفوظون وسالمون من الخزي والعذاب يوم القيامة. وعلى قول الذين صححوه له تأويل يليق بمنصب إبراهيم النبي الرسول وليس كما يوهمه ظاهر اللفظ.

قال ابن حجر في فتح الباري في باب قوله ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾﴾ ما نصه[1]: «قد استشكل الإسماعيلي هذا الحديث من أصله وطعن في صحته فقال بعد أن أخرجه: هذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم علم أن الله لا يخلف الميعاد فكيف يجعل ما صار لأبيه خزيا مع علمه بذلك، وقال غيره: هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾»، ثم قال: «مما في اللفظ من الشناعة» اهـ.

وكذا في عمدة القاري شرح صحيح البخاري باب قوله ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾﴾. ثم قال ابن حجر: «مما في اللفظ من الشناعة».

فهذه جملة من الأحاديث التي أردنا التنبيه عليها مما في صحيح البخاري وننتقل بعون الله سبحانه إلى بيان ما قاله الحفاظ في تضعيف بعض روايات صحيح مسلم، وكن على ذُكرٍ دائمًا أن تضعيف بعض روايات البخاري ومسلم لا يقدح في جلالتهما رضي الله عنهما، وإلا لما ألف العلماء والحفاظ والمحدثون في التصحيح والتضعيف والجرح والتعديل، وقد قال الشاعر: (البسيط)

وفي السماءِ نجومٌ لا عِداد لها
وليس يُكْسَفُ إلَّا الشمسُ والقَمَرُ

(١) فتح الباري (٨/ ٤٩٩).

بعد أن بيّنا ما يتعلقُ بالأحاديث التي
ضعّفها الحفاظ والعلماء من صحيح
البخاري نبدأ الآن بذكربعض الأحاديث
التي ضعفها الحفاظ والعلماء من صحيح
مسلم

الحديث الأول
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»

روى مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، بَاب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تنالُه شفاعة ولا تنفعُه قرابة المقرَّبين[١]: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: **فِي النَّارِ**، فَلَمَّا قَفَّى دَعَاهُ فَقَالَ: **إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ**».

قال المحدث الكوثري في كتابه «مقدمات الإمام الكوثري»[٢]: «ففي بعض تلك النسخ: وأبوا النبي ﷺ ماتا على الفطرة - و(الفطرة) سهلة التحريف إلى (الكفر) في الخط الكوفي - وفي أكثرها: (ما ماتا على الكفر)، كأن الإمام الأعظم يريد به الردّ على مَن يروي حديث (أبي وأبوك في النار)، ويرى كونهما من أهل النار. لأن إنزال المرء في النار لا يكون إلا بدليل يقيني، وهذا الموضوع ليس بموضوع عملي حتى يُكتفى فيه بالدليل الظني.

ويقول الحافظ محمد مرتضى الزبيدي شارح «الإحياء»

---

(١) كتاب الإيمان (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ص١٠٠ رقم الحديث٢٠٣).

(٢) مقدمات الإمام الكوثري، محمد زاهد الكوثري، (دار ثريا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ص/١٦٩ - ١٧٠).

و«القاموس» في رسالته «الانتصار لوالديّ النبي المختار» - وكنت رأيتها بخطه عند شيخنا أحمد بن مصطفى العمري الحلبي مفتي العسكر العالم المعمَّر - ما معناه: إن الناسخ لما رأى تكرر (ما) في (ما ماتا) ظن أن إحداهما زائدة فحذفها، فذاعت نسخته الخاطئة! ومن الدليل على ذلك سياق الخبر، لأن أبا طالب والأبوين لو كانوا جميعًا على حالة واحدة لجمع الثلاثة في الحكم بجملة واحدة لا بجملتين مع عدم التخالف بينهم في الحكم.

وهذا رأي وجيه من الحافظ الزبيدي، إلا أنه لم يكن رأى النسخة التي فيها (ما ماتا) وإنما حكى ذلك من رآها. وإني بحمد الله رأيت لفظ (ما ماتا) في نسختين بدار الكتب المصرية قديمتين، كما رأى بعض أصدقائي[١] لفظي (ما ماتا) و(على الفطرة) في نسختين قديمتين بمكتبة شيخ الإسلام المذكورة. وعليُّ القاريُّ بنى شرحه على النسخة الخاطئة، وأساء الأدب.

قال الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) في رسائله في «نجاة والدَي النبي ﷺ» في الرسالة الثانية «التعظيم والمنَّة في أن أبوَي النبي ﷺ في الجنة»[٢]: فصلٌ: ظهر لي في حديث: (إن أبي وأباك في النار)، علتان؛ إحداهما: من حيث الإسناد، وذلك أن الحديث أخرجه مسلم وأبو داود

---

(١) هو العلامة الشيخ مصطفى أبو سيف الحمامي المتوفى سنة ١٣٦٨هـ.

(٢) التعظيم والمنَّة في أن أبوَي النبي ﷺ في الجنة (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ ص٩٨ - ٩٩).

من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس: أن رجلًا قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: في النار. فلما قَفَّى، دعاه فقال: إن أبي وأباك في النار. وهذا الحديث تفرّد به مسلم عن البخاري، وفي أفراد مسلم أحاديث مُتكلّمٌ فيها، ولا شك أن يكون هذا منها.

أما أولاً: فثابتٌ وإن كان إمامًا ثقة، فقد ذَكَرَهُ ابن عَدي في (كامله) في الضعفاء وقال: إنه وقع في أحاديثه نكرة، وذلك من الرواة عنه، فإنه روى عنه الضعفاء. وأورده الذهبي في الميزان.

وأما ثانيًا: فَحمَّادُ بن سَلَمة وإن كان إمامًا عابدًا عالمًا، فقد تكلَّم جماعة في روايته، وسكت البخاري عنه، فلم يخرج له شيئًا في صحيحه.

وقال الحاكم في (المدخل): ما أخرج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وقد خرَّجَ له مسلم في الشواهد عن طائفة.

وقال الذهبي: حماد ثقة، له أوهام وله مناكير كثيرة وكان لا يحفظ، فكانوا يقولون: إنها دُسَّت في كتبه، وقد قيل: إن ابن أبي العرجاء كان ربيبَهُ وكان يدسّ في كتبه» ثم قال: فبَانَ بهذا: أن الحديث المتنازع فيه لا بَدْعَ أن يكون منكرًا، وقد وُصِفَتْ أحاديث كثيرة في مسلم بأنها منكرة» اهـ.

وقال السيد أحمد السايح الحسيني في كتابه «نشر الأعطار ونثر الأزهار في نجاة آباء النبي الأطهار»[(١)]: يشير الناظم إلى

(١) نشر الأعطار ونثر الأزهار في نجاة آباء النبي الأطهار (دار جوامع الكلم - القاهرة، ص١٢٤).

الحديث الذي يأخذ بظاهره القاصرون وهو ما رواه مسلم عن أنس أن رجلًا قال يا رسول الله أين أبي؟ فقال: إن أبي وأباك في النار» وقال[١]: وذكر أبو نعيم في الحلية: أن عمر بن عبد العزيز غضب على كاتبه وعزله من جميع دواوينه لأنه سمع منه ما هو من هذا الباب» وقال[٢]: «أما حديث رد النبي ﷺ على من سأله قائلًا: إن أبي وأباك في النار، فإنما هو من رواية حماد بن سلمة، وهو معارض بحديث معمر بن راشد كلاهما أي (حماد ومعمر) عن ثابت» ثم قال: وعند العلماء أن معمرًا أثبت من حماد، لأن حمادًا في أحاديثه مناكير شتى، وقد تكلم علماء الرجال في حفظه، فهو مجروح متهم، ولم يخرج له البخاري ومسلم في الأصول إلا من روايته عن ثابت» ثم قال: وهكذا يسقط حديث حماد علميًا واصطلاحيًا، كسقوطه أدبيًا وذوقيًا، فليس عليه من نور النبوة أو البلاغة المحمدية شيء» اهـ.

وقال الحافظ الإمام المجتهد المجدد الفقيه شيخ الإسلام والمسلمين عبد الله بن محمد الهرري المعروف بالحبشي في بعض إملاءاته: «قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه «والِدا الرسولِ ما ماتا كافِرَين» لكن بعضُ النُّسَّاخ حرّفوا فكتبوا ماتا كافِرين وهذا غلط شنيع. نحن لا نقول ماتا كافرَين إذ لا مانع من أن يكونا أُلهِما الإيمانَ بالله فعاشا مؤمنين لا يَعبُدان الوَثَن. أمّا حديث «إنّ أبي وأبَاكَ في النّار» فهو حديثٌ معلولٌ وإن أخرجه مسلم.

---

(١) نشر الأعطار ونثر الأزهار في نجاة آباء النبي الأطهار (ص/ ١٢٩).
(٢) نشر الأعطار ونثر الأزهار في نجاة آباء النبي الأطهار (ص/ ١٣٤).

في مسلم أحاديثُ انتقدَها بعض المحدّثين وهذا الحديث منها. وأمّا حديث «إن الرسولَ مكثَ عند قبر أمّه فأطال وبكى فقيل له: يا رسول الله رأيناك أطلتَ عند قبرِ أمّكَ وبكَيْتَ فقال: «استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يأذن لي واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي»[١] هذا الحديث أيضًا في مسلم، وهذا الحديثُ مؤوّل بأن يقالَ إنّما منَعَه من أن يستغفرَ لها حتى لا يلتبس الأمر على الناس الذينَ مات ءاباؤهم وأمّهاتُهم على عبادة الوَثن فيستغفروا لآبائِهم وأمّهاتِهمُ المشركينَ، لا لأنّ أمَّ الرسولِ كانت كافرةً، وهكذا يُرَدُّ على الذين أخذوا بظاهر الحديث فقالوا إنّ والدةَ الرسولِ مُشركةٌ لذلك ما أُذِنَ له بأن يستغفر لها، والدليلُ على أنّ أمَّه كانت مؤمنةً أنها لما ولدته أضاء نورٌ حتى أبْصَرت قصورَ الشام، وبين المدينة والشام مسافةٌ بعيدةٌ، رأت قصورَ بُصرَى وبُصْرى هذه من مدُن الشام القديمةِ[٢][٣]، وهي تُعَدّ من أرضِ حَوران مما يلي الأردن. فأمّه عليه السلام رأت بهذا النّور الذي خرجَ منها لما ولدتهُ قصورَ بُصرَى، وهذا الحديثُ ثابتٌ رواه الحافظ ابنُ حجرٍ في الأماليّ وحسّنه، ورؤيةُ ءامنة لقصور بُصرَى يُعَدُّ كرامةً لها لأن هذا خارق للعادة».

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، (ص/٣٤٩ رقم الحديث ١٠٨).

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات، (١/ ١٠٢).

(٣) هي بالشام من أعمال دمشق، وهي قصبة كورة حوران، معجم البلدان (١/ ٤٤١).

الحديث الثاني
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث أنس «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»

روى مسلم في صحيحه[١] في كتاب الصلاة، بَاب حُجَّةِ من قال: لا يُجهَرُ بالبسملة: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ كِلَاهُمَا عَنْ غُنْدَرٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»**.

الرد على هذه الرواية من رواية البخاري في صحيحه[٢] في كتاب فضائل القرءان، بَاب مَدِّ القراءة: **حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سُئِلَ أَنَسٌ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ كَانَتْ مَدًّا ثُمَّ قَرَأَ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ يَمُدُّ بِبِسْمِ اللَّهِ وَيَمُدُّ بِالرَّحْمَنِ وَيَمُدُّ بِالرَّحِيمِ»**.

---

(١) كتاب الصلاة: بَاب: حُجَّةِ من قال: لا يُجهَرُ بالبسملة (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ص١٥٦ رقم الحديث ٣٩٩).

(٢) كتاب فضائل القرءان: بَاب: مَدِّ القراءة (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ص٩٥٢ رقم الحديث ٥٠٤٥).

وقال الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن بن الصلاح الشهرزوري (٦٤٣هـ) في كتابه «معرفة أنواع علم الحديث»، وفي كتابه «مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث»[١]: ومثال العلة في المتن: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس، من اللفظ المصرح بنفي قراءة (بسم الله الرحمٰن الرحيم)، فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له. ففهم من قوله: كانوا (يستفتحون بالحمد لله) أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فَهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية. وانضم إلى ذلك أمور منها: أنه ثبت عن أنس: أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئًا عن رسول الله ﷺ والله أعلم» اهـ.

ومثله قال الحافظ النووي (٦٧٦هـ) في كتابه «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق»[٢].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ص١٩١).

(٢) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (دار البشائر، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ص١٠٢ - ١٠٣).

وقال الحافظ زين الدين العراقي[١] **(٨٠٦هـ)** في كتابه «التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح»: وربما يعترض معترض على المصنف بأنك قدمت أن ما أخرجه أحد الشيخين البخاري أو مسلم مقطوع بصحته فكيف يضعف هذا وهو فيما أودعه مسلم كتابه، وأيضا فلم تعين من أعله حتى ينظر محله من العلم وما حكيته عن قوم لم تسمهم أنهم أعلوه معارض بقول أبى الفرج بن الجوزي في التحقيق عقب حديث أنس هذا أن الأئمة اتفقوا على صحته، والجواب عن ذلك أن المصنف لما قدم إنما أخرجه أحد الشيخين مقطوع بصحته قال سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطنى وغيره انتهى كلام المصنف، فقد استثنى أحرفًا يسيرة وهذا منها، وقد أعله جماعة من الحفاظ الشافعي والدارقطني وابن عبد البر، ولنذكر كلامهم في ذلك ليتضح ما أعلوه به، فأما كلام الشافعي رحمه الله فقد ذكره عنه البيهقي في كتاب معرفة السنن والآثار وأنه قاله في سنن حرملة جوابًا لسؤال أورده وصورة السؤال فإن قال قائل قد روى مالك عن حميد عن أنس قال صليت وراء أبى بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمٰن الرحيم، قال: قال الشافعي: قل له خالفه سفيان بن عيينة والقفزاري والثقفي وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية مؤمنين مخالفين له، قال: والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب عن

(١) التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ص٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢).

قتادة عن أنس قال: «كان النبى ﷺ وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين» قال الشافعى يعنى يبدأون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها ولا يعنى أنهم يتركون بسم الله الرحمٰن الرحيم.

وحكى الترمذي في جامعه عن الشافعي قال: إنما معنى هذا الحديث أن النبى ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين معناه أنهم كانوا يبتدئون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة وليس معناه أنهم كانوا لا يقرأون بسم الله الرحمٰن الرحيم. انتهى.

وما أوله به الشافعى مصرح به في رواية الدارقطنى فكانوا يستفتحون بأم القرآن فيما يجهر به قال الدارقطنى هذا صحيح وقال الدارقطنى أيضا إن المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس أنهم كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، ليس فيه تعرض لنفي البسملة، وكذا قال البيهقى إن أكثر أصحاب قتادة رووه عن قتادة كذلك قال وهكذا رواه إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة وثابت البناني عن أنس انتهى.

وأما تضعيف ابن عبد البر له بالاضطراب فإنه قال في كتاب الاستذكار اختلف عليهم في لفظه اختلافًا كثيرًا مضطربًا متدافعًا منهم من يقول صليت خلف رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومنهم من لا يذكر فكانوا لا يقرأون بسم الله الرحمٰن الرحيم، ومنهم من قال فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمٰن الرحيم، وقال كثير منهم كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، وقال بعضهم فكانوا يجهرون ببسم

الله الرحمٰن الرحيم، وقال بعضهم كانوا يقرأون بسم الله الرحمٰن الرحيم، قال: وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرأون بسم الله الرحمٰن الرحيم، والذين لا يقرأونها، وقال ابن عبد البر أيضًا في كتاب الإنصاف في البسملة بعد أن رواه من رواية أيوب وشعبة وهشام الدستوائى وشيبان بن عبد الرحمٰن وسعيد بن أبى عروبة وأبى عوانة فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة ليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمٰن الرحيم من أول فاتحة الكتاب انتهى.

فهذا كلام أئمة الحديث في تعليل هذا الحديث، فكيف يقول ابن الجوزي إن الأئمة اتفقوا على صحته؟ أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله. وقد رأيت أن أبين علل الرواية التي فيها نفي البسملة من حيث صيغة الإسناد، فأقول: قد ذكر ترك البسملة في حديث أنس من ثلاثة طرق وهى رواية حميد عن أنس ورواية قتادة عن أنس ورواية إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أنس فأما رواية حميد فقد تقدم أن مالكًا رواها في الموطأ عنه وأن الشافعي رضي الله عنه تكلم فيها لمخالفة سبعة أو ثمانية من شيوخه في ذلك وأيضًا فقد ذكر ابن عبد البر في كتاب الإنصاف ما يقتضى انقطاعه بين حميد وأنس فقال ويقولون إن أكثر رواية حميد عن أنس أنه سمعها من قتادة عن أنس وقد ورد التصريح بذكر قتادة بينهما فيما رواه ابن أبي عدي عن حميد عن قتادة عن أنس فآلت رواية حميد إلى رواية قتادة وأما رواية مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك

أنه حدثه قال صليت خلف النبى ﷺ وأبى بكر وعمر فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمٰن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها فقد بين الأوزاعي في روايته أنه لم يسمعه من قتادة وإنما كتب إليه به والخلاف في صحة الرواية بالكتابة معروف وعلى تقدير صحتها فأصحاب قتادة الذين سمعوه منهم أيوب وأبو عوانة وغيرهما لم يتعرضوا لنفي البسملة كما تقدم وأيضا ففي طريق مسلم الوليد ابن مسلم وهو مدلس وإن كان قد صرح بسماعه من الأوزاعي فإنه يدلس تدليس التسوية أى يسقط شيخ شيخه الضعيف كما تقدم نقله عنه نعم لمسلم من رواية شعبة عن قتادة عن أنس فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ بسم الله الرحمٰن الرحيم ولا يلزم من نفي السماع عدم الوقوع بخلاف الرواية المتقدمة.

وأما رواية إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة فهى عند مسلم أيضا ولم يسق لفظها وإنما ذكرها بعد رواية الأوزاعي عن قتادة عن أنس فقال حدثنا محمد بن مهران حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي أخبرنى إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة أنه سمع أنس بن مالك يذكر ذلك فاقتضى إيراد مسلم لهذه الرواية أن لفظها مثل الرواية التي قبلها وليس كذلك فقد رواها ابن عبد البر في كتاب الانصاف من رواية محمد بن كثير قال حدثنا الأوزاعي فذكرها بلفظ كانوا يفتتحون القراءة بالحمد رب العالمين ليس فيها تعرض لنفي البسملة موافقا لرواية الأكثرين وهذا موافق لما قدمنا نقله عن البيهقى من أن رواية إسحق بن عبد الله عن أنس لهذا الحديث كرواية أكثر أصحاب قتادة أنه

ليس فيها تعرض لنفي البسملة فقد اتفق ابن عبد البر والبيهقي على مخالفة رواية إسحق للرواية التي فيها نفي البسملة وعلى هذا فما فعله مسلم رحمه الله هنا ليس بجيد لأنه أحال بحديث على آخر وهو مخالف له بلفظ فذكر ذلك لم يقل نحو ذلك ولا غيره فإن كانت الرواية التي وقعت لمسلم لفظها كالتي قبلها التي أحال عليها فترجح رواية ابن عبد البر عليها لأن رواية مسلم من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي معنعنًا ورواية ابن عبد البر من طريق محمد بن كثير حدثنا الأوزاعي وصرح بلفظ الرواية فهى أولى بالصحة ممن اتهم اللفظ وفي طريقه مدلس عنعنه والله أعلم.

«قوله» وانضم إلى ذلك أمور منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئًا عن رسول الله ﷺ انتهى.

وقد اعترض ابن عبد البر في (الإنصاف) على هذا الحديث بأن قال: من حفظه عنه حجة على من سأله في حال نسيانه، واعترض ابن الجوزي في التحقيق على هذا الحديث بأنه ليس في الصحاح فلا يعارض ما في الصحاح انتهى.

والجواب عن الأول ما أجاب به أبو شامة في تصنيفه في البسملة بأنهما مسألتان، فسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة، وفي صحيح مسلم أن قتادة قال نحن سألناه عنه قال أبو شامة وسؤال أبي مسلمة لأنس، وهو هذا السؤال الأخير عن البسملة وتركها انتهى.

ولو تمسكنا بما اعترض به ابن عبد البر من أن من حفظه

عنه حجة على من سأله في حالة نسيانه لقلنا قد حفظ عنه قتادة وصفه لقراءة رسول الله ﷺ البسملة كما رواه البخاري في صحيحه من طريقين عن قتادة عن أنس، قال سئل أنس بن مالك كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ قال كانت مدًا ثم قرأ بسم الله الرحمٰن الرحيم يمد «بسم الله ويمد الرحمٰن يمد الرحيم» وهذا إسناد لا شك في صحته.

وقال الدارقطني بعد تخريجه: هذا حديث صحيح، وكلهم ثقات. وقال الحازمي: هذا حديث صحيح لا يعرف له علة، وفيه دلالة على الجهر مطلقًا وإن لم يقيد بحالة الصلاة فيتناول الصلاة وغير الصلاة قال أبو شامة وتقرير هذا أن يقال لو كانت قراءة رسول الله ﷺ تختلف في الصلاة وخارج الصلاة لقال أنس لمن سأله عن أي قراءتيه تسأل عن التي في الصلاة أم التي خارج الصلاة، فلما أجاب مطلقًا علم أن الحال لم يختلف في ذلك، وحيث أجاب بالبسملة دون غيرها من آيات القرآن دل على أن النبى ﷺ كان يجهر بالبسملة في قراءته، ولولا ذلك كان أنس أجاب الحمد لله رب العالمين أو غيرها من الآيات، قال: وهذا واضح.

قال: ولنا أن نقول الظاهر أن السؤال لم يكن إلا عن قراءته في الصلاة، فإن الراوي قتادة وهو راوي حديث أنس ذاك وقال فيه نحن سألناه عنه انتهى.

ولم تختلف على قتادة في حديث البخاري هذا بخلاف حديث مسلم فاختلف فيه عليه كما بيناه وما لم يختلف فيه أولى عند الترجيح بحصول الضبط فيه والله أعلم.

والجواب عن الثاني وهو قول ابن الجوزي ليس في الصحاح أنه إن كان المراد أنه ليس في واحد من الصحيحين فهو كما ذكر ليس في واحد منهما ولكن لا يلزم من كونه ليس في واحد من الصحيحين أن لا يكون صحيحا لأنهما لم يستوعبا إخراج الصحيح في كتابيهما وإن أراد ليس في كتاب التزم مخرجه الصحة فليس بجيد فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من رواية أبى مسلمة سعيد بن يزيد قال سألت أنس بن مالك أكان رسول الله ﷺ يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمٰن الرحيم فقال إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه وما سألنى عنه أحد قبلك.

وقال الدارقطني بعد تخريجه هذا إسناد صحيح، قال البيهقي في (المعرفة): في هذا دلالة على أن مقصود أنس ما ذكره الشافعى انتهى.

وإن أراد ابن الجوزي بقوله إنه ليس في الصحاح أى ليس في أحد الصحيحين فلا يكون فيه قوة المعارضة لما في أحد الصحيحين وإن كان أيضا صحيحا في نفسه لأنه يرجح عند التعارض بالأصح منهما فيقدم ما في الصحيحين.

والجواب عن هذا إن كان أراده من وجهين أحدهما أن هذا إذا اتضحت المعارضة ولم يمكن الجمع فأما مع إمكان الجمع فلا يهمل واحد من الحديثين الصحيحين وقد تقدم حمل من حمله من الحفاظ على أن المراد بحديث الصحيحين الابتداء بالفاتحة لا نفي البسملة وبه يصح الجمع والوجه الثانى إنه إنما يرجح بما في أحد الصحيحين على ما في

غيرهما من الصحيح حيث كان ذلك الصحيح مما لم يضعفه الأئمة فأما ما ضعفوه كهذا الحديث فلا يقدم على غيره لخطإ وقع من بعض والله أعلم.

قوله حكاية عن بعضهم ومن أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول انتهى.

أبهم المصنف قائل ذلك وهو الحافظ أبو يعلى الخليلي فقال في كتاب الإرشاد: إن الأحاديث على أقسام كثيرة صحيح متفق عليه وصحيح معلول وصحيح مختلف فيه إلى آخر كلامه». انتهى كلام الحافظ زين الدين العراقي من كتابه «التقييد والإيضاح».

ومثله قال الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) في كتابه «تدريب الراوي»[١] وقال في رسائله في «نجاة والدَي النبي ﷺ» في الرسالة الثانية[٢] «التعظيم والمنَّة في أن أبوَي النبي ﷺ في الجنة»: وقد وقع في الصحيحين أحاديث كثيرة في هذا النمط، وَهِم فيها الرواة في بعض الألفاظ وبَيَّنها النقاد، منها: حديث مسلم في نفي قراءة البسملة، وقد أعلَّهُ الشافعي بذلك وقال: (إن الثابت من طريق آخر نَفيُ سَمَاعِها، فَفَهِمَ منه الراوي نَفيَ قراءتها، فَروَاهُ بالمعنى على ما فَهِمَهُ فأخطأ)، في أشياء أُخَر مُثبتَةٍ في كُتُبِ الحديث» اهـ.

---

(١) تدريب الراوي (دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ الجزء الأول ص٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥).

(٢) التعظيم والمنَّة في أن أبوَي النبي ﷺ في الجنة (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ ص١٠١).

ومثل الحافظ العراقي قال محمد بن عبد الحيّ اللكنوي الهندي (١٣٠٤هـ) في كتابه «ظفر الأماني»[١].

وقال الحافظ محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (٩٠٢هـ) في كتاب «الغاية في شرح الهداية» في علم الرواية للحافظ محمد ابن الجزري[٢]: **ثم العلة إما في الإسناد وهو الأكثر، كوصل مرسل أو منقطع، ورفع موقوف.**

وأما فى المتن كالحديث الذي رواه مسلم في صحيحه من جهة الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه حدثه، أنه قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمٰن الرحيم، فى أول قراءة ولا في آخرها.

فقد أعل الشافعي رحمه الله تعالى وغيره هذه الزيادة التي فيها عدم البسملة، بأن سبعة أو ثمانية اتفقوا على:

الاستفتاح بالحمد لله رب العالمين خاصة دون نفي البسملة، والمعنى أنهم يبدأون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها.

ولا يعني أنهم يتركون البسملة، وحينئذ فكأن بعض رواته فهم من الاستفتاح بالحمد نفي البسملة فصرح بما فهمه وهو مخطئ فى ذلك.

---

(١) ظفر الأماني (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ص٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠).

(٢) الغاية في شرح الهداية (مكتبة العلوم والحِكَم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ المجلد الأول ص٣١٢ - ٣١٣).

ويتأيد بما صح عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه سئل: أكان رسول الله ﷺ يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو ببسم الله الرحمٰن الرحيم؟ فقال للسائل: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه ولا سألني عنه أحد قبلك. وأهم من هذا في تعليل حديث الأوزاعي أن قتادة ولد أكمه، وكاتبه لا يعرف» اهـ.

وقال العراقي في ألفيته[1]:

«المعلَّل

وَسَمِّ مَا بِعِلَّةٍ مَشْمُولُ
مُعَلَّلًا وَلَا تَقُل مَعلُولُ (١٩٣)

وَهِيَ عِبارةٍ عن أسبابٍ طَرَتْ
فِيهَا غُمُوضٌ وَخَفَاءٌ أَثَّرَتْ (١٩٤)

إلى أن قال:

وَعِلَّةِ المتن كَنَفْيِ البَسْمَلَهْ
إِذْ ظَنَّ رَاوٍ نَفْيَها فَنَقَلَهْ (٢٠٢)

وَصَحَّ أنَّ أَنَسًا يَقولُ: لا
أَحْفَظُ شيئًا فيه، حينَ سُئِلَا (٢٠٣)

تنبيه: كل ما ذكرناه في كلامنا عن هذا الحديث إنما هو لبيان أن بعض العلماء انتقدوه وليس في هذا طعن في المذاهب المعتبرة كمذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهم عند كلامهم عن البسملة في الفاتحة فإن لهم أدلتهم رحمهم الله تعالى وهم عندنا أئمة هدى.

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (دار الكتب العلمية، الجزء الأول ص٢٤٣).

الحديث الثالث
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث تزويج أبي سفيان أم حبيبة للنبي ﷺ

هذه الرواية من أشهر ما تُكُلِمَ بها على صحيح مسلم:

فقد أخرج مسلم، الجزء الرابع، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب، رضي الله عنه: حدثني عباس بن عبد العظيم العنبري وأحمد ابن جعفر المعقري قالا: حدثنا النضر (وهو ابن محمد اليمامي). حدثنا عكرمة حدثنا أبو زميل حدثني ابن عباس قال:

كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه. فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله! ثلاث أعطنيهن. قال «**نعم**» قال: عندي أحسن العرب وأجمله، أم حبيبة بنت أبي سفيان، أزوجكها قال «**نعم**»، قال: ومعاوية تجعله كاتبا بين يديك. قال «**نعم**». قال: وتُؤَمّرُني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال «**نعم**». قال أبو زميل: ولولا أنه طلب ذلك من النبي ﷺ ما أعطاه ذلك. لأنه لم يكن يُسأل شيئا إلا قال «نعم» اهـ.

قال النووي في شرح صحيح مسلم[1]، تتمة كتاب فضائل

(١) شرح صحيح مسلم (١٦/ ٦٣ - ٦٤)، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٢هـ.

الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه:

واعلم أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال، ووجه الإشكال أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة سنة ثمان من الهجرة وهذا مشهور لا خلاف فيه، وكان النبي - ﷺ - قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل. قال أبو عبيدة وخليفة ابن خياط وابن البرقي والجمهور: تزوجها سنة ست، وقيل: سنة سبع. قال القاضي عياض: واختلفوا أين تزوجها؟ فقيل: بالمدينة بعد قدومها من الحبشة، وقال الجمهور: بأرض الحبشة. قال: واختلفوا فيمن عقد له عليها هناك؟ فقيل: عثمان، وقيل: خالد بن سعيد بن العاصي بإذنها، وقيل: النجاشي لأنه كان أمير الموضع وسلطانه. قال القاضي: والذي في (مسلم) هنا أنه زوجها أبو سفيان غريب جدًا وخبرها مع أبي سفيان حين ورد المدينة في حال كفره مشهور ولم يزد القاضي على هذا.

وقال ابن حزم: هذا الحديث وهم من بعض الرواة لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر، وهي بأرض الحبشة وأبوها كافر. وفي رواية عن ابن حزم أيضًا أنه قال: موضوع، قال: والآفة فيه من عكرمة بن عمار الراوي عن أبي زميل، وأنكر الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح - رحمه اللَّه - هذا على ابن حزم وبالغ في الشناعة عليه. قال: وهذا القول من جسارته فإنه كان هجومًا على تخطئة الأئمة الكبار وإطلاق اللسان فيهم. قال: ولا نعلم

أحدًا من أئمة الحديث نسب عكرمة بن عمار إلى وضع الحديث، وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وغيرهما، وكان مستجاب الدعوة.

قال: وما توهمه ابن حزم من منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها غلط منه وغفلة، لأنه يحتمل أنه سأله تجديد عقد النكاح تطييبًا لقلبه لأنه كان ربما يرى عليها غضاضة من رياسته ونسبه أن تزوج بنته بغير رضاه أو أنه ظن أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد.

وقد خفي أوضح من هذا على أكبر مرتبة من أبي سفيان ممن كثر علمه وطالت صحبته، هذا كلام أبي عمرو رحمه الله. وليس في الحديث أن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- جدد العقد، ولا قال لأبي سفيان أنه يحتاج إلى تجديده فلعله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أراد بقوله: نعم، أن مقصودك يحصل وإن لم يكن بحقيقة عقد، والله أعلم اهـ. كلام النووي.

وقال الحافظ البيهقي في سننه الكبرى[1]:

فهذا أحد ما اختلف فيه البخاري ومسلم بن الحجاج، فأخرجه مسلم وتركه البخارى وكان لا يحتج فى كتابه الصحيح بعكرمة بن عمار، وقال: لم يكن عنده كتاب فاضطرب حديثه. قال الشيخ رحمه الله: وهذا الحديث فى قصة أم حبيبة رضي الله عنها قد أجمع أهل المغازي على خلافه فإنهم لم يختلفوا في أن تزويج أم حبيبة رضي الله عنها كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض الحبشة، وإنما رجعوا زمن

(١) السنن الكبرى (٧/ ١٤٠).

خيبر، فتزويج أم حبيبة كان قبله وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح فتح مكة بعد نكاحها بسنتين أو ثلاث، فكيف يصح أن يكون تزويجها بمسألته وإن كانت مسألته الأولى إياه وقعت فى بعض خرجاته إلى المدينة وهو كافر حين سمع نعى زوج أم حبيبة بأرض الحبشة والمسألة الثانية والثالثة وقعتا بعد إسلامه لا يحتمل إن كان الحديث محفوظا إلا ذلك والله تعالى أعلم اهـ.

وقال الحافظ الذهبي: في سير أعلام النبلاء: المجلد السابع،[تابع: الطبقة السادسة من التابعين]، عكرمة بن عمار، أبو عمار العجلي:

قد ساق له مسلم في الأصول حديثا منكرا، وهو الذي يرويه عن سماك الحنفي، عن ابن عباس، في الأمور الثلاثة التي التمسها أبو سفيان من النبي ﷺ اهـ.

وممن تعرّض لهذا الحديث بالنقد ابن قيم الجوزية تلميذ ابن تيمية (وهما منتقدان عند من اطلع على فسادهما من أهل السنة والجماعة)، فقال - موافقًا أهل السنة والجماعة في هذه المسألة - في كتابه «جلاءِ الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام»[1] بعد أن توسّع بنقل أجوبةِ طوائفِ العلماء فيه، وقد بلَغَتْ نحو عشرة أجوبة، ثم ناقشها جوابًا جوابًا: «فالصوابُ أن الحديث غير محفوظ. بل وقع فيه تخليط، والله أعلم».

(١) جلاءِ الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام (ص/١٥٩ - ١٦٨).

وقال في حاشيته على سنن أبي داود[١]: «وهذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان، وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمثالها، ولا يصححون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة والتأويلات الباردة، التي يكفي في العلم بفسادها: تصورها وتأمل الحديث».

(١) سنن أبي داود بحاشية ابن القيم (٦/ ٧٦).

الحديث الرابع
تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث الجارية

روى مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، بَاب تحريم الكلام في الصلاة، ونَسخ ما كان من إباحة[١]: **حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الحَدِيثِ قَالاَ حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَجَّاجٍ الصَّوَّافِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هِلاَلِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الحَكَمِ السُّلَمِيِّ قَالَ بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنْ القَوْمِ فَقُلتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَرَمَانِي القَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلتُ: وَا ثُكْلَ أُمِّيَاهْ مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَاذِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمِّتُونَنِي لَكِنِّي سَكَتُّ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلاَ بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللَّهِ مَا كَهَرَنِي وَلاَ ضَرَبَنِي وَلاَ شَتَمَنِي، قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الصَّلاَةَ لاَ يَصْلُحُ فِيهَا شيء مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ القُرْآنِ، أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ، وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالإِسْلاَمِ، وَإِنَّ مِنَّا رِجَالاً يَأْتُونَ الكُهَّانَ. قَالَ: فَلاَ تَأْتِهِمْ. قلت: وَمِنَّا رِجَالٌ يَتَطَيَّرُونَ، قَالَ: ذَاكَ شيء يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلاَ يَصُدَّنَّهُمْ. قَالَ ابْنُ**

---

(١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة: بَاب تحريم الكلام في الصلاة، ونَسخ ما كان من إباحة (دار الكتب العلمية، الطَبعة الأولى ١٤٢١هـ، ص١٩٩ رقم الحديث ٥٣٧).

الصَّبَّاح: فَلَا يَصُدَّنَّكُمْ، قَالَ: قُلتُ وَمِنَّا رِجَالٌ يَخُطُّونَ قَالَ كَانَ نَبِيٌّ مِنْ الأَنْبِيَاءِ يَخُطُّ، فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَاكَ. قَالَ: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالجَوَّانِيَّةِ، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْم فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا، قَالَ: ائْتِنِي بِهَا فَأَتَيْتُهُ بِهَا: فَقَالَ لَهَا: أَيْنَ اللَّهُ، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: مَنْ أَنَا، قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

هذا الحديث المعروف بحديث الجارية، ليس معناه أن الله يسكن السماء كما توهم بعض الجهلة، بل معناه أن الله عالي القدر جدًا. وهذا يوافق اللغة؛ قال النابغة الجعدي[1]: (الطويل)

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا
وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

ثم إن رواية مسلم طعن فيها بعض العلماء سندًا ومتنًا لأمرين، الأول: الاضطراب؛ لأنه ورد بلفظ رواه ابن حبان في صحيحه عن الشريد بن سويد الثقفي قال[2]: قلت يا رسول الله: إن أمي أوصت أن نعتق عنها رقبة وعندي جارية سوداء، قال: «**ادع بها**» فجاءت فقال: «**من ربك**» قالت: الله، قال: «**من أنا**»، قالت: رسول الله، قال: «**أعتقها فإنها مؤمنة**»،

---

(١) انظر تاج العروس (٣/ ٣٧٤) مادة (ظ هـ ر)، وانظر أيضا لسان العرب (٤/ ٥٢٠) مادة (ظ هـ ر).
(٢) الإحسان (١/ ٢٠٦ و٦/ ٢٥٦).

ورواه البيهقي بلفظ[١]: «**أين الله**»، فأشارت إلى السماء بإصبعها، وروي بلفظ: «**من ربك**» قالت: الله ربي، قال: «**فما دينك**» قالت: الإسلام، قال: «**فمن أنا**» قالت: أنت رسول الله، قال: «**أعتقها**». وروي بلفظ عند مالك[٢]: أتشهدين أن لا إله إلا الله»، قالت: نعم، قال: «**أتشهدين أني رسول الله**»، قالت: «نعم»، قال: «**أتوقنين بالبعث بعد الموت**»، قالت: «نعم»، فقال رسول الله ﷺ: «**أعتقها**».

واختلاف الروايات هذا يدل على اضطراب الحديث وعلى الرد الثاني فرواية مسلم مردودة، **ورواية مالك هي الصحيحة** التي توافق الأصول لكونها جاءت على الجادَّة، إلا أنه ليس فيها: «فإنها مؤمنة»، فترجح على رواية مسلم لأنها في معنى الحديث المشهور الذي أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما: «أُمِرتُ أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله» الحديثَ، وفي معنى الحديث الذي رواه النسائي[٣] عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ دخل على غلام من اليهود وهو مريض فقال له: «**أسلِم**». فنظر إلى أبيه، فقال له أبوه: «أطع أبا القاسم». فقال: «**أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله**»، فقال رسول الله ﷺ: «**الحمد لله الذي أنقذه بي من النار**».

---

(١) السنن الكبرى (٧/ ٣٨٨).
(٢) الموطأ: كتاب العتاقة والولاء: باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة.
(٣) السنن الكبرى (٥/ ١٧٣).

والأمر الثاني: أن رواية: «**أين الله**» مخالفة للأصول؛ لأن من أصول الشريعة أن الشخص لا يُحكَمُ له بالإسلام بقوله: «الله في السماء» لأنها ليست كلمة التوحيد، ولأن هذا القولَ مشترَكٌ بين اليهود والنصارى وغيرهم، وإنما الأصل المعروف في شريعة الله ما جاء في الحديث المشهور المتقدم ذكره.

فإن قيل: كيف تكون رواية مسلم «أين الله، فقالت: في السماء» إلى ءاخره، مردودة مع رواية مسلم له وكلّ ما رواه مسلم موسومٌ بالصحة؟! فالجوابُ: أن عددًا من أحاديث مسلم ردَّها علماء الحديث كما تراه واضحًا في هذه الرسالة التي اعتمدنا فيها النقل عن أهل العلم.

ولو صحّ حديثُ الجارية لم يكن معناه أن الله ساكنُ السماء كما توهّم بعضُ الجهلة، بل لكان معناه أن الله عالي القَدْرِ جدًا، وعلى هذا المعنى أقرَّ بعض أهل السنة بصحة رواية مسلم هذه، وحملوها على خلاف الظاهر، وحملها المشبهة على ظاهرها فضلّوا، ولا ينجيهم من الضلال قولهم: «إننا نحمل كلمة في السماء بمعنى أنه فوق العرش"؛ لأنه بقولهم ذلك أثبتوا له مِثْلًا وهو الكتاب الذي كتب الله فيه: «إن رحمتي سبقت غضبي»[1] وهو فوق العرش، فيكونون أثبتوا المماثلة بين الله وبين ذلك الكتاب لأنهم جعلوا الله وذلك الكتاب مستقِرَّيْن فوق العرش فيكونون بذلك قد كذَّبوا قول الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾ [سورة الشورى].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾﴾، (ص/١٣٤٨ رقم الحديث ٧٤٥٣).

قال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ) في كتابه «الأسماء والصفات»[١]: وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ فُورَكٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بنُ شَدَّادٍ، وَأَبَانُ بنُ يَزِيدَ، عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن هِلالِ بنِ أَبِي مَيمُونَةَ، عَن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ الحَكَمِ السُّلَمِيِّ فَذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ. وَهَذَا صَحِيحٌ قَد أَخرَجَهُ مُسلِمٌ مُقَطَّعًا مِن حَدِيثِ الأَوزَاعِيِّ وَحَجَّاجِ الصَّوَّافِ عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ دُونَ قِصَّةِ الجَارِيَةِ، وَأَظُنُّهُ إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنَ الحَدِيثِ لاختِلافِ الرُّوَاةِ فِي لَفْظِهِ، وَقَد ذَكَرْتُ فِي كِتَابِ الظِّهَارِ مِنَ السُّنَنِ مُخَالَفَةَ مَن خَالَفَ مُعَاوِيَةَ بنَ الحَكَمِ فِي لَفظِ الحَدِيثِ» اهـ.

وقال شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي (٤٨٣هـ) في كتابه «المبسوط»[٢]: فأما الحديث فقد ذكر في بعض الروايات أن الرجل قال: علي عتق رقبة مؤمنة أو عرف رسول الله ﷺ بطريق الوحي أن عليه رقبة مؤمنة فلهذا امتحنها بالإيمان مع أن في صحة ذلك الحديث كلامًا. فقد روي أن النبي ﷺ قال: أين الله؟ فأشارت إلى السماء ولا نظن برسول الله ﷺ، أنه يطلب من أحد أن يثبت لله تعالى جهة ولا مكانًا» اهـ.

---

(١) الأسماء والصفات (دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، الجزء الثاني ص١٦٤).

(٢) المبسوط (دار المعرفة - بيروت، ص٤).

وفي كتاب «إكمالُ إكمالِ المُعَلِّم»، في شرح صحيح مسلم لمحمد بن خليفة الوَشتاني الأُبيّ (٨٢٧ أو ٨٢٨هـ) وشرحه المسمى «مُكَمّل إكمال الإكمال» لمحمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني (٨٩٥هـ)[١]: قال القاضي عياض: لم يختلف المسلمون في تأويل ما يوهم أنه تعالى في السماء كقوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿١٦﴾﴾ [سورة الملك] اهـ.

وقال الحافظ النووي الشافعي (٦٧٦هـ) في شرحه على صحيح مسلم[٢]: قال القاضي عياض لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم» اهـ.

وقال ذلك الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) في كتابه «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج»[٣].

ويقول السيوطي أيضًا في كتابه «تنوير الحوالك على موطأ مالك»[٤]: عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم قال النسائي

---

(١) مُكَمّل إكمال الإكمال (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، الجزء الثاني ص٤٣٨).

(٢) صحيح مسلم (دار الكتاب العربي طبعة ١٤٠٧هـ، الجزء الخامس ص٢٤).

(٣) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (دار الأرقم، المجلد الثاني ص٣١).

(٤) تنوير الحوالك على موطأ مالك (دار الكتب العلمية، الجزء الثالث ص٥).

كذا يقول مالك عمر بن الحكم وغيره يقول معاوية بن الحكم السلمي، وقال ابن عبد البر: هكذا قال مالك (عمر بن الحكم)، وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث، وليس في الصحابة رجل يقال له عمر بن الحكم وإنما هو معاوية بن الحكم كذا قال فيه كل من روى هذا الحديث عن هلال أو غيره، ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة وحديثه هذا معروف له، وممن نص على أن مالكًا وهم في ذلك البزار وغيره انتهى» وقال[١]: عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن رجلًا من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية.. الحديث. رواه الحسين بن الوليد عن مالك عن بن شهاب عن عبيد الله عن أبي هريرة موصولا ورواه معمر عن بن شهاب عن عبيد الله عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمة وهو موصول أيضا ورواه المسعودي عن عون بن عبد الله عن أخيه عبيد الله عن أبي هريرة أيضًا» اهـ.

وقال محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (١١٢٢هـ) في شرحه على موطأ مالك[٢]: ولا يمنع ذلك تجويز أن الوهم منه لما حدث مالكًا وتنبه لما حدث غيره، ويؤيد ذلك ما مر في الفرائض أن معن بن عيسى، قال لمالك: الناس يقولون إنك تخطىء أسامي الرجال تقول عمر بن الحكم وإنما هو معاوية فقال مالك هكذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي أخرجه أبو الفضل السليماني» ثم قال: ورواه الحسين بن الوليد عن مالك

(١) تنوير الحوالك على موطأ مالك (ص/٦).
(٢) موطأ مالك (دار الكتب العلمية ١٤١١هـ، الجزء الرابع ص١٠٧).

عن ابن شهاب عن عبيد عن أبي هريرة أن رجلا من الأنصار (جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء فقال يا رسول الله إن علي رقبة مؤمنة) نذر عتقها أو وجبت عليه بكفارة قتل ونحوه (فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها فقال لها رسول الله ﷺ: **أتشهدين أن لا إله إلا الله؟** قالت: نعم، قال: **أتشهدين أن محمدًا رسول الله؟** قالت: نعم، أي أشهد بذلك (قال **أتوقنين بالبعث بعد الموت** قالت نعم) أوقن به. وفيه أنه لا بد مع الشهادتين من الإقرار بالبعث فمن أنكره فليس بمؤمن وعليه الإجماع» اهـ.

ومثله قال الشيخ محمد بن زكريا الكاندهلوي (١٣٦٤هـ) في كتابه «أوجز المسالك إلى موطأ مالك»[(١)] ونقل أقوال النووي وابن عبد البر والزرقاني، ونقل عن البيضاوي قوله[(٢)]: لم يرد به السؤال عن المكان فإنه منزه عنه، والرسول أعلى أن يسأل عن ذلك» اهـ.

وقال الشيخ عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري في كتابه «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة»[(٣)]: الحديث شاذ لا يجوز العمل به وبيان شذوذه من وجوه: مخالفته لما تواتر عن النبي ﷺ أنه كان إذا أتاه شخص يريد الإسلام سأله عن الشهادتين فإذا قبلهما حكم بإسلامه.

---

(١) أوجز المسالك إلى موطأ مالك (دار الكتب العلمية، الجزء العاشر ص٤٤٤ إلى ص٤٥١).

(٢) قول البيضاوي (ص/٤٤٦ - ٤٤٧).

(٣) الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة (ص/٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠).

وفي الموطأ عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أن رجلًا من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية سوداء فقال: يا رسول الله عليّ رقبة مؤمنة فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها، فقال لها رسول الله ﷺ: **أتشهدين أن لا إله إلا الله؟** قالت: نعم، قال: **أتشهدين أن محمدًا رسول الله؟** قالت: نعم، قال: **أتوقنين بالبعث بعد الموت؟** قالت: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **أعتقها**. وهذا هو المعلوم من حال النبي ﷺ ضرورة.

نعم روى الحافظ أبو إسماعيل الهروي في كتاب الأربعين في دلائل التوحيد من طريق سعيد بن المرزبان عن عكرمة عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ومعه جارية أعجمية سوداء فقال: علي رقبة فهل تجزيء هذه عني؟ فقال: أين الله؟ فأشارت بيدها إلى السماء، فقال من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: أعتقها فإنها مؤمنة.

وهذا أيضًا حديث شاذ وضعيف فيه سعيد بن المرزبان متروك منكر الحديث ومدلس.

وجاء حديثان مخالفان لحديث معاوية يؤكدان شذوذه، فروى البيهقي في السنن من طريق عون بن عبد الله بن عتبة حدثني أبي عن جدي قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ بأمة سوداء فقالت: يا رسول الله إن علَيَّ رقبة مؤمنة أفتجزيء عني هذه؟ فقال رسول الله ﷺ: **من ربك؟** قالت: الله ربي، قال: **فما دينك؟** قالت: الإسلام، قال: **فمن أنا؟** قالت: أنت رسول الله، قال: **فتصلين الخمس وتقرين بما جئت به من عند الله؟**

قالت: نعم، فضرب ﷺ على ظهرها وقال: **أعتقيها**.

وروى أيضًا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الشريد بن سويد الثقفي قال قلت: يا رسول الله إن أمي أوصت إلي أن أعتق عنها رقبة وإن عندي جارية سوداء نوبية، فقال رسول الله ﷺ: **ادع بها**، فقال: من ربك؟ قالت: **الله**، قال: **فمن أنا؟** قالت: رسول الله، قال: **أعتقها فإنها مؤمنة**.

وجاء حديث ثالث، قال أحمد في المسند: ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمة سوداء وقال: يا رسول الله إن علَيَّ رقبة مؤمنة فإن كنت ترى هذه مؤمنة أعتقتها، فقال لها رسول الله ﷺ: **أتشهدين أن لا إله إلا الله؟** قالت: نعم، قال: **أتشهدين أنّي رسول الله؟** قالت: نعم، قال: **أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟** قالت: نعم، قال: **اعتقها**[1]. وهذا الحديث وصل لمرسل الموطأ، وقال البزار: حَدَّثنا مُحَمد بن عثمان، قال: حَدَّثنا عُبَيد الله، قال: حَدَّثنا ابن أبي ليلى عن المنهال بن عَمْرو عن سَعِيد بن جُبَير عَن ابنِ عباس، قال: أتى رجلٌ النبيَّ ﷺ فقال: إن على أمي رقبة وعندي أمة سوداء، فقال النبي ﷺ: **ائتني بها**، فقال لها رسول الله ﷺ: **أتشهدين أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟** قالت: نعم، قال: **فأعتقها**» اهـ.

وقد لبَّس الألباني وغشَّ وخان إذ أسقط من كلام الحافظ البيهقي ما يُخالف هواه عند ذكر حديث مسلم في كتابه المسمى «مختصر

(١) مسند أحمد للإمام أحمد بن حنبل (ج٣/ ٤٥١).

العلو»، فزعم أن ممَّن صحَّح حديثَ الجارية الحافظَ البيهقي، وهذا نص كلام الألباني[١] بحروفه، حيث قال: «والبيهقي في (الأسماء) قال عَقِبَه - أي عقب حديث الجارية -: وهذا صحيح قد أخرجه مسلم».

لكن كلام الحافظ البيهقي خلاف هذا تمامًا، وإليك نصه بحروفه ليتَّضحَ لك الحق ويظهرَ تلبيسُ هذه الطائفة المجسمة، قال الحافظ البيهقي: «وهذا صحيحٌ، قد أخرجه مسلم مقطعًا من حديث الأوزاعي وحجّاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير دون قصة الجارية، وأظنُّه - أي مسلمًا - إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه، وقد ذكرت في كتاب الظهار من (السنن) مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث».

هل رأيتَ كيف غَشَّ وأسقطَ من الكلام ما يُخالف هواه وأبقى ما يريد؟

ويقول الحافظ البيهقي أيضًا في كتابه «السنن الكبرى» باب ما يجوز في عتق الكفارات[٢]: «أخرجه مسلم في الصحيح من حديث الأوزاعي دون قصة الجارية».

وهذا يدُلُّ على أنَّ النسخة التي لدى الحافظ البيهقي ليس فيها قصة الجارية. وممَّن أشار إلى الاضطراب أيضًا الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير»[٣] في كتاب الكفارات، حيث

---

(١) مختصر العلو (ص/ ٨٢).
(٢) السنن الكبرى (١٠/ ٥٧).
(٣) التلخيص الحبير» (٣/ ٢٥٠).

قال: «وفي اللفظ مخالفة كثيرة» اهـ. وقال في «فتح الباري»[١] كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم فيكل العلم إلى الله، منزِّهًا الله تعالى عن الأين: لا يتوجه عليه في وجودِهِ (أين) و(حيث)» اهـ.

(١) فتح الباري (١/ ٢٦٦).

الحديث الخامس
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (حَتَّى لاَ تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ)

روى مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة، بَاب فضلِ إخفاء الصدقة[١]: **حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى القَطَّانِ قَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلاَّ ظِلُّهُ الإِمَامُ العَادِلُ وَشَابٌّ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَرَجُلٌ قَلبُهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لاَ تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»**.

قال القاضي عياض اليحصبي المالكي (٥٤٤هـ) في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم» في شرحه على صحيح مسلم[٢]: وقوله «**وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لاَ تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ**». كذا روي عن مسلم هنا في جميع النسخ الواصلة

---

(١) كتاب الزكاة، بَاب فضلِ إخفاء الصدقة (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ص٣٧٠ رقم الحديث ١٠٣١).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، الجزء الثالث ص٤٩١).

إلينا، والمعروف الصحيح (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) وكذا وقع في الموطأ والبخاري وهو وجه الكلام، لأن النفقة المعهود فيها باليمين ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم، بدليل إدخاله بعده حديث مالك. وقال بمثل حديث عبيد الله وتحرّى الخلاف فيه في قوله» وقال[١]: وقد ترجم البخاري على الحديث الصدقة باليمين» اهـ.

ومثله قال الحافظ النووي الشافعي (٦٧٦هـ) ونقل قول القاضي عياض، في «صحيح مسلم بشرح النووي»[٢].

وقال الحافظ السخاوي (٩٠٢هـ) في كتابه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»: وأمثلته في المتن قليله كحديث «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**» فإنه جاء مقلوبًا بلفظ (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله)».

قال الزرقاني (١١٢٢هـ) في شرحه على البيقونية[٣]: «وأما المقلوب متنًا وهو قليل فهو أن يعطي أحد الشيئين ما اشتهر للآخر كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه، ففيه: ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، فهذا مما انقلب على أحد الرواة وإنما هو: حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما في الصحيحين» اهـ.

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (ص/ ٤٩٢).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي» (دار الكتاب العربي طبعة ١٤٠٧هـ، الجزء السابع ص١٢٢).

(٣) شرح المنظومة البيقونية في علم مصطلح الحديث، محمد الزرقاني المالكي، شركة دار المشاريع، طبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، (ص/ ٩٤ - ٩٥).

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) في كتابه «تدريب الراوي» تحقيق الدكتور بديع اللحام[١]: وفي المتن بحديث مسلم في السبعة الذين يظلهم الله (رجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) قال: فهذا مما انقلب على أحد الرواة وإنما هو: (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) كما في الصحيحين».

وقال السيوطي مثل ذلك أيضًا في كتابه «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج»[٢]: «**لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**» كذا وقع في جميع روايات مسلم والمعروف في غيره «**لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**» وهو وجه الكلام، لأن المعروف في النفقة أن محلها اليمين».

وقال الشيخ زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) في كتابه «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي»[٣]: وأما المقلوبُ مَتنًا وهو قليل، فهو أن يُعطي أحدُ الشيئين ما اشتهر للآخر، كحديث «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**»، فإنه جاء مقلوبًا بلفظ «**حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»» **اهـ.**

---

(١) تدريب الراوي» (دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ الجزء الأول ص٣٣٩).

(٢) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (دار الأرقم بن أبي الأرقم، المجلد الثاني ص/٥٩٨ - ٥٩٩).

(٣) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، الجزء الأول ص٣٠١).

الحديث السادس
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكرٍ وَسَنَتَينِ مِن خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً»

روى مسلم في صحيحه في كتاب الطلاق[1]: **حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَاللَّفْظُ لاِبْنِ رَافِعٍ قَالَ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَن ابنِ طَاوُسٍ عَن أَبيهِ عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكرٍ وَسَنَتَينِ مِن خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً فَقَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ إِنَّ النَّاسَ قَد استَعجَلُوا فِي أَمْرٍ قَد كَانَت لَهُم فِيهِ أَنَاةٌ فَلَو أَمضَينَاهُ عَلَيهِم فَأَمضَاهُ عَلَيهِم».**

قال الإمام أحمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) في كتابه «شرح معاني الآثار»[2]: «فَخَاطَبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِذَلِكَ النَّاسَ جَمِيعًا، وَفِيهِمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَضِيَ عَنهُم، الَّذِينَ قَدْ عَلِمُوا مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ، فِي ذَلِكَ، فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ عَلَيهِ مِنهُم مُنكِرٌ، وَلَم يَدفَعْهُ دَافِعٌ، فَكَانَ ذَلِكَ أَكْبَرَ الحُجَّةِ فِي نَسْخِ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَلِكَ.

---

(١) كتاب الطلاق: بَاب: طلاقِ الثلاث (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ص٥٦٠ رقم الحديث ١٤٧٢).

(٢) شرح معاني الآثار (دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ، الجزء الثاني ص/٤١٩ - ٤٢٠).

لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِعْلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا، فِعْلًا يَجِبُ بِهِ الحُجَّةُ، كَانَ كَذَلِكَ أَيْضًا إجمَاعُهُم عَلَى القَولِ إجمَاعًا يَجِبُ بِهِ الحُجَّةُ.

وَكَمَا كَانَ إجمَاعُهُم عَلَى النَّقْلِ بَرِيئًا مِن الوَهْمِ وَالزَّلَلِ، كَانَ كَذَلِكَ إجمَاعُهُم عَلَى الرَّأيِ بَرِيئًا مِن الوَهْمِ وَالزَّلَلِ» اهـ.

وقال القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي (٤٩٤هـ) في كتابه «المُنتقَى شرح موطأ مالك»[(١)]: فَمَن أَوقَعَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بِلَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ لَزِمَهُ مَا أَوقَعَهُ مِن الثَّلَاثِ وَبِهِ قَالَ جَمَاعَةُ الفُقَهَاءِ، وَحَكَى القَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ فِي إشرَافِهِ عَن بَعضِ المُبتَدِعَةِ يَلزَمُهُ طَلقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَعَنْ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ هَل لَا يَلزَمُهُ شيء، إنَّمَا يُروَى هَذَا عَن الحَجَّاجِ بنِ أَرطَاةَ وَمُحَمَّدِ ابنِ إسحَاقَ، وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا نَقُولُهُ إجْمَاعُ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا مَروِيٌّ عَن ابنِ عُمَرَ وَعِمرَانَ بنِ حُصَينٍ وَعَبدِ اللَّهِ بنِ مَسعُودٍ وَابنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيرَةَ وَعَائِشَةَ رَضِي اللَّهُ عَنهُم وَلَا مُخَالِفَ لَهُم وَمَا رُوِيَ عَن ابنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ طَاوُسٍ قَالَ فِيهِ بَعضُ المُحَدِّثِينَ: هُوَ وَهْمٌ، وَقَد رَوَى ابنُ طَاوُسٍ عَن أَبِيهِ عَن ابنِ وَهبٍ خِلَافَ ذَلِكَ، إنَّمَا وَقَعَ الوَهْمُ فِي التَّأوِيلِ» اهـ.

وقال الحافظ النووي الشافعي (٦٧٦هـ) في شرحه على صحيح مسلم[(٢)]: وهو معدود من الأحاديث المشكلة» اهـ.

---

(١) المُنتقَى شرح موطأ مالك (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ الجزء الخامس ص/ ١٨٤ - ١٨٥).

(٢) صحيح مسلم (دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ، المجلد الخامس الجزء العاشر ص/ ٧٠).

وقال الحافظ أبو الفرج ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) في كتابه «شرح علل الترمذي»[(١)]: كذلك حديث طاوس عن ابن عباس في الطلاق الثلاث، وقد تقدم في كتاب الطلاق كلام أحمد وغيره من الأئمة فيه وأنه شاذ مطّرَح. قال إبراهيم بن أبي عبلة: من حمل شاذ العلماء حمل شرًا كثيرًا» اهـ.

وقال محمد بن خليفة الوَشتاني الأُبيّ (٨٢٧ أو ٨٢٨هـ) في شرحه على صحيح مسلم المسمى «إكمالُ إكمالِ المُعَلِّم»[(٢)]: قال المازري: مذهب الكافة أن المطلق ثلاثًا في كلمة واحدة تلزمه الثلاث» اهـ.

وقال مفتي المدينة المنورة الشيخ محمد الخضر بن عبد الله الشنقيطي (١٣٥٣هـ) في كتابه «لزوم طلاق الثلاث دُفعة بما لا يستطيع العالِمُ دَفعَه»[(٣)]: «وكيف يسوغ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر وهو على مذاهب أهل السنة والجماعة، أن يستدل على حِلّيَّةِ المبتوتة بالثلاث المجتمعة بقول ابن تيمية، وقد نص علماء زمانه الأجلّاء ومن بعدهم كالإمام تقي الدين السبكي والعز ابن جماعة وغيرهما على أن هذه من مسائله التي خرق فيها الإجماع ولم يسبقه إلى القول بها أحد من أهل المذاهب الأربعة من تقرير المذاهب في القرن الثاني والثالث إلى وجوده

---

(١) شرح علل الترمذي (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ص١٦٣).

(٢) إكمالُ إكمالِ المُعَلِّم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، الجزء الخامس ص/١٩٦).

(٣) لزوم طلاق الثلاث دُفعة بما لا يستطيع العالِمُ دَفعَه (مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ص/١٢ - ١٣).

هو، وظهوره في القرن السابع؟! ومن قال إنه سبقه إلى هذا القول عالم معروف من أهل المذاهب الأربعة فليذكره لنا فإننا لم نطلع عليه بعد البحث الشديد في كتب الحديث والفقه، وأما بعد أن قال هو ما قال فيمكن أن يتبعه في ذلك بعض من تلامذته من متأخري الحنابلة» اهـ.

فهذا الكلام يبين إجماع العلماء على أن المطلقة بالثلاثة مجتمعة تطلق بالثلاث كما بين عمر لا تقع واحدة كما قال ابن تيمية. وإلا فإن مجرد ذكر النقل لا يفيد حكمًا على حديثنا إنما هو من مفهوم كلام الشنقيطي.

وقال المحدث محمد زاهد الكوثري في كتابه «الإشفاق على أحكام الطلاق»[(١)]: ففيه مخالفة لرأي الراوي الصحابي، فكم رد النقاد أحاديث بمخالفتها لآراء رواتها كما بسط ابن رجب في شرح علل الترمذي، وهو مذهب يحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن المديني»، ثم قال: «وقد تواتر عن ابن عباس أنه يرى أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثًا وقد سبق رواية ذلك عنه بطريق عطاء وعمرو بن دينار وسعيد بن جبير ومجاهد وغيرهم بل بطريق طاوس نفسه. وفيه أيضًا انفراد طاوس على خلاف رواية الآخرين وهذا شذوذ يرد به الحديث كما يرد الأول» اهـ.

فلا عبرة برأي أحمد بن تيمية الذي خرق به الإجماع في قوله إن الطلاق المعلّق المحلوف به لا يقع من الحِنْثِ وليس

(١) الإشفاق على أحكام الطلاق (دار ابن زيدون - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، الطبعة الأولى ص٤٦).

عليه إلا كفارة اليمين، فرأيُ ابنِ تيمية هذا خلافُ الإجماع، وقد نقل الإجماعَ على هذا الحكم الفقيهُ المحدّث الحافظ الثقة الجليل محمد بن نصر المَروَزي وجماعة غيره.

وقد نقل الشيخ أحمد بن عبد العزيز آل مبارك، رئيس القضاة بدولة الإمارات العربية المتحدة، قول الباجي والنووي وابن رجب الحنبلي والغماري، في كتابه «لزوم الطلاق الثلاث في كلمة واحدة»[(١)].

وقال الشيخ محمد أمين أر في كتابه «الحجة الدامغة في الرد على من يفتي بأن الطلاق الثلاث دفعة واحدة تقع به واحدة»[(٢)]: إن انفراد الراوي بالحديث مخالفًا للأكثرين وإن كان ثقة هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه، ويكون شاذًّا منكرًا إذا لم يرد معناه من وجه يصح، وهذا الحديث ما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما غيرطاوس، وقال الإمام أحمد: كل أصحاب ابن عباس روى عنه خلاف ما رواه طاوس.

ثم إن الحافظ الجُوزجاني شيخ الترمذي والنسائي قال: هو حديث شاذ، وقد عنيت بهذا الحديث فلم أجد له أصلًا. وكذا قال الحافظ ابن رجب.

وقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو راوي هذا

---

(١) لزوم الطلاق الثلاث في كلمة واحدة (دار ظفير - أبو ظبي، ص/ ٣٥ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧).

(٢) الحجة الدامغة في الرد على من يفتي بأن الطلاق الثلاث دفعة واحدة تقع به واحدة (المكتبة الإسلامية - ديار بكر ١٣٨٩هـ ص/ ٣٣ - ٣٤).

الحديث: أنه أفتى بخلاف هذا الحديث وبلزوم الثلاث المجموعة، وقد علل بهذا أحمد والشافعي كما ذكره ابن قدامة في المغني، وهو أيضًا علة في الحديث بانفراده، فكيف إذا انضم إليها علة الشذوذ والإنكار وإجماع الأمة على خلافه، كذا قاله الحافظ ابن رجب.

وقال القاضي إسماعيل: إن طاوس مع فضله وصلاحه يروي أشياء منكرة، ومنها هذا الحديث، وعن أيوب أنه كان يتعجب من كثرة خطأ طاوس، وقال ابن عبد البر: شذّ طاوس في هذا الحديث، وكان علماء مكة ينكرون على طاوس ما انفرد به من شواذ الأقوال» اهـ.

الحديث السابع
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث أن بعض الصحابة كأبي بكر رضي الله عنه أشار على رسول الله ﷺ بالفداء يوم بدر ثم إنه رأى العذاب قد نزل ودنا واقترب منهم فبكى

روى مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، بَاب الإمداد بالملائكة في غزوة بدرٍ وإباحة الغنائم[1]: **حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ حَدَّثَنِي سِمَاكٌ الحَنَفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ. (ح) وحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الحَنَفِيُّ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنِي أَبُو زُمَيْلٍ هُوَ سِمَاكٌ الحَنَفِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى المُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلفٌ وَأَصْحَابُهُ ثَلاَثُ مِائَةٍ وَتِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً فَاسْتَقْبَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ القِبْلَةَ ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ: اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ العِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الإِسْلاَمِ لاَ تُعْبَدْ فِي الأَرْضِ، فَمَا زَالَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ مَادًّا يَدَيْهِ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ،**

(١) كتاب الجهاد والسير: بَاب: الإمداد بالملائكة في غزوة بدرٍ وإباحة الغنائم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ص٧٠٠ رقم الحديث١٧٦٣).

فَأَتَاهُ أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ التَزَمَهُ مِنْ وَرَائِهِ وَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ كَفَاكَ مُنَاشَدَتُكَ رَبَّكَ فَإِنَّهُ سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾﴾ فَأَمَدَّهُ اللَّهُ بِالمَلَائِكَةِ، قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: فَحَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنْ المُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنْ المُشْرِكِينَ أَمَامَهُ إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ فَوْقَهُ وَصَوْتَ الفَارِسِ يَقُولُ: أَقْدِمْ حَيْزُومُ، فَنَظَرَ إِلَى المُشْرِكِ أَمَامَهُ فَخَرَّ مُسْتَلْقِيًا فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ قَدْ خُطِمَ أَنْفُهُ وَشُقَّ وَجْهُهُ كَضَرْبَةِ السَّوْطِ، فَاخْضَرَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَجَاءَ الأَنْصَارِيُّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: صَدَقْتَ ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَقَتَلُوا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ وَأَسَرُوا سَبْعِينَ، قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَلَمَّا أَسَرُوا الأُسَارَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلاَءِ الأُسَارَى؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ هُمْ بَنُو العَمِّ وَالعَشِيرَةِ أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً فَتَكُونُ لَنَا قُوَّةً عَلَى الكُفَّارِ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَرَى يَا ابْنَ الخَطَّابِ؟ قُلتُ: لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَّا فَنَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ فَتُمَكِّنَ عَلِيًّا مِنْ عَقِيلٍ فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ، وَتُمَكِّنِّي مِنْ فُلَانٍ نَسِيبًا لِعُمَرَ فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَإِنَّ هَؤُلاَءِ أَئِمَّةُ الكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا، فَهَوِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَهْوَ مَا قُلتُ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ الغَدِ جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَبْكِيَانِ، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شيء تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءً بَكَيْتُ وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءً تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخْذِهِمْ

الفِدَاءَ لَقَدْ عُرِضَ عَلَيَّ عَذَابُهُمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ شَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ فَأَحَلَّ اللَّهُ الغَنِيمَةَ لَهُمْ».

هذا الحديث مما انفرد به مسلم، وهي رواية معلولة لا يُحتَج بها، فهي مخالفة للأصول لأن ما وافق عليه الرسول أبا بكر مستحيل شرعًا أن يكون سببًا للعذاب، فهذه الرواية خالفت القاعدة الدينية، والرسول ﷺ خيَّرَهُ جبريلُ بين أن يأخذ الفداء من الكفار وبين أن يقتلهم فاختار الفداء.

فقد ذكر كثير من المفسرين ما لا يجوز، ذكروا ما هو خلاف حديث صحيح ثابت رواه ابن حبان وغيره أن جبريل عليه السلام خيَّر رسولَ الله ﷺ بين الفداء وبين تركِه، وأخبره أنه إن أخذ الفداء يُصاب من المسلمين العدد الذي أصاب المسلمون من الكفار، فاختار رسول الله الفداء، وذلك ليس حبًّا في المال الذي يأخذونه من الكفار الذين يُطلق سراحهم بعد أن وقعوا في الأسر، إنما غرضه من ذلك رجاء أن يسلم هؤلاء بعد فدائهم كلهم أو بعضهم، كان عنده هذا الاحتمال، فأخذ من كل رأس منهم مالًا فأطلقه، عدل عن إبادتهم إلى هذا الفداء لأجل هذا، ثم تحقق ما أخبر به جبريل إذ حصل للمسلمين في وقعة أحد التي هي بعد بدر إصابة عدد أي قتل سبعين نفسًا من المؤمنين.

الرسول ﷺ فعل ما فعل من أخذ الفداء بإذن الله، ليس كما يقول بعض المفسرين وبعض المحدثين إنه فعل ذلك برأي منه

موافقة لآراء بعض الصحابة الذين أشاروا عليه بالفداء كأبي بكر رضي الله عنه، ثم إنه رأى العذاب قد نزل ودنا واقترب منهم فبكى، هذا غير صحيح، مهما كثُر من يروي هذا من المفسرين وغيرهم فهو غير صحيح، فإذا مرَّ عليك - أخي المسلم - قصة الفداء في تفسير أو كتاب من كتب الحديث فلا تعتقد هذا بل احذره، واعتقد أن القول الصحيح أن الرسول ﷺ ما أخذ الفداء إلا بوحي جاء به جبريل، خيَّرَه جبريل بين الفداء على أن يقتل العام المقبل منهم عدتهم، مثل العدد الذي قتل من الكفار في بدر، وبين الإثخان أي إبادتهم.

وقد ورد في صحيح ابن حبان ذكر تخيير الله عز وجل أصحاب رسول الله ﷺ يوم بدر بين الفداء والقتل: عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أن جبريل عليه السلام هبط عليه ﷺ فقال له: خيِّرهم - يعني أصحابه ﷺ - في الأسارى إن شاؤوا القتل وإن شاؤوا الفداء على أن يقتل العام المقبل منهم عدتهم قالوا: الفداء ويقتل منا عدتهم.

قال القاضي عياض اليحصبي المالكي (٥٤٤هـ) في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم» في شرحه على صحيح مسلم[١]: إذْ ورد في بعض الأخبار أنه أمر ﷺ بتخييرهم على أن يقتلوا الأسرى أو يفادوهم على أن يُقتل من عام قابل مثلهم» اهـ

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، الجزء السادس ص٩٦).

الحديث الثامن
تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (إِذَا كَانَ يَومُ القِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى كُلِّ مُسلِمٍ يَهُودِيًّا أَو نَصرَانِيًّا فَيَقُولُ هَذَا فِكَاكُكَ مِن النَّارِ)

روى مسلم في صحيحه في كتاب التوبة، بَاب قَبُولِ توبة القاتل وإن كَثُرَ قتله[١]: **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ طَلحَةَ بنِ يَحيَى عَن أَبِي بُردَةَ عَن أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَومُ القِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى كُلِّ مُسلِمٍ يَهُودِيًّا أَو نَصرَانِيًّا فَيَقُولُ هَذَا فِكَاكُكَ مِن النَّارِ»**.

قال البيهقي في «البعث والنشور» ما نصه[٢]: رواه مسلم عن محمد بن عمرو بن جبلة. إلا أن اللفظ الذي تفرد به شداد أبو طلحة بروايته في هذا الحديث وهو قوله ويضيعها على اليهود والنصارى مع شك الراوي فيه لا أراه محفوظًا. والكافر لا يعاقب بذنب غيره. قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ وإنما لفظ الحديث على ما رواه سعيد ابن أبي بردة وغيره عن أبي بردة ووجهه ما ذكرناه، وقد علل البخاري حديث أبي بردة باختلاف الرواة عليه في إسناده والله أعلم.

---

(١) كتاب التوبة: بَاب: قَبُولِ توبة القاتل وإن كَثُرَ قتله (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ص١٠٦١ رقم الحديث ٢٧٦٧).
(٢) البعث والنشور (الطبعة الأولى ص/ ٩٦ ٩٧).

وقال الحافظ النووي الشافعي (٦٧٦هـ) في شرحه على صحيح مسلم بشرح النووي»[١]: ومعنى هذا الحديث ما جاء فى حديث أبى هريرة لكل أحد منزل فى الجنة ومنزل فى النار فالمؤمن إذا دخل الجنة خلفه الكافر فى النار لاستحقاقه ذلك بكفره، ومعنى (فكاكك من النار) أنك كنت معرَّضًا لدخول النار وهذا فكاكك لأن الله تعالى قدَّر لها عددًا يملؤها فإذا دخلها الكفار بكفرهم وذنوبهم صاروا فى معنى الفكاك للمسلمين، وأما رواية (يجيء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب) فمعناه أن الله تعالى يغفر تلك الذنوب للمسلمين ويسقطها عنهم ويضع على اليهود والنصارى مثلها بكفرهم وذنوبهم فيدخلهم النار بأعمالهم لا بذنوب المسلمين ولا بد من هذا التأويل لقوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾» اهـ. ونقله عنه الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) في كتابه «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» دار الأرقم بن أبي الأرقم[٢].

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ، الجزء السابع عشر ص٨٥).

(٢) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (دار الأرقم بن أبي الأرقم، المجلد السادس ص/ ١٨٢ - ١٨٣).

الحديث التاسع
تضعيف الحفاظ والعلماء
لحديث (خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ)

روى مسلم في صحيحه في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، بَاب ابتداء الخَلقِ وخلقِ آدم عليه السلام[١]: **حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَهَارُونُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالاَ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخبَرَنِي إِسمَعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ عَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَقَالَ: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ وَخَلَقَ فِيهَا الجِبَالَ يَوْمَ الأَحَدِ وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الاِثْنَيْنِ وَخَلَقَ المَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلاَثَاءِ وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الخَمِيسِ وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلاَم بَعْدَ العَصْرِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ فِي آخِرِ الخَلقِ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِن سَاعَاتِ الجُمُعَةِ فِيمَا بَيْنَ العَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ حَدَّثَنَا البِسْطَامِيُّ وَهُوَ الحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى وَسَهْلُ بْنُ عَمَّارٍ وَإِبْرَاهِيمُ ابْنُ بِنْتِ حَفْصٍ وَغَيْرُهُمْ عَنْ حَجَّاجٍ بِهَذَا الحَدِيثِ»**.

قال الحافظ أبو عبد الله البخاري (٢٥٦هـ) في كتابه «التاريخ الكبير»[٢]: عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

---

(١) كتاب صفة القيامة والجنة والنار: بَاب: ابتداء الخَلقِ وخلقِ آدم عليه السلام (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ص/ ١٠٧٤ - ١٠٧٥ رقم الحديث ٢٧٨٩).

(٢) التاريخ الكبير (دار الكتب العلمية، القسم الأول من الجزء الأول ص/ ٤١٣ - ٤١٤).

قال: خلق الله التربة يوم السبت. وقال بعضهم: عن أبي هريرة عن كعب وهو أصح» اهـ.

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨هـ) في كتابه «المفهم لِمَا أشكل من تلخيص كتاب مسلم»[١]: قلتُ: وهذه الرواية ليست بشيء، لأن الأرض خُلِقَت بعد الماء كما قال تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ ۝٧﴾ [سورة هود]، أي: قبل خلق السماوات والأرض» ثم قال: وتحقيق هذا أنه لم يُذكَر في هذا الحديث نصًّا على خَلق السماوات، مع أنه ذكر فيه أيام الأسبوع كلها، وذكر ما خلق اللهُ تعالى فيها، فلو خَلَق السماوات في يومٍ زائدٍ على أيام الأسبوع كلها لكان خَلقُ السماوات والأرضِ في ثمانية أيام، وذلك خلاف المنصوص عليه في القرءان، ولا صائر إليه. وقد رُوِي هذا الحديث في غير كتاب مسلم بروايات مختلفة مضطربة، وفي بعضها: أنه خلق الأرضَ يوم الأحد والاثنين، والجبال يوم الثلاثاء، والشجر والأنهار والعمران يوم الأربعاء، والسماوات والشمس والقمر والنجوم والملائكة يوم الخميس، وآدم يوم الجمعة. فهذه أخبارٌ آحادٌ مضطربة فيما لا يقتضي عملًا، فلا يُعتمد على ما تضمَّنته من ترتيب المخلوقات في تلك الأيام» اهـ.

حتى إن المجسم ابن تيمية (٧٢٨هـ) - مع كثرة ضلالاته -

---

(١) المفهم لِمَا أشكل من تلخيص كتاب مسلم (دار ابن كثير، الجزء السابع ص٣٤٣).

ذكر أن هذا الحديث معلول، كما في كتابه «مجموعة الفتاوى» حيث قال[١]: ابتدأ الله خلق السموات والأرض وما بينهما. كما دل عليه القرآن والأحاديث الصحيحة، فإن القرآن أخبر في غير موضع: أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام. وقد ثبت في الحديث الصحيح المتفق على صحته: أن آخر المخلوقات كان آدم، خلق يوم الجمعة. وإذا كان آخر الخلق كان يوم الجمعة دل على أن أوله كان يوم الأحد؛ لأنها ستة.

وأما الحديث الذي رواه مسلم في قوله: (خلق الله التربة يوم السبت) فهو حديث معلول، قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري وغيره، قال البخاري: الصحيح أنه موقوف على كعب، وقد ذكر تعليله البيهقي أيضًا. وبينوا أنه غلط ليس مما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ، وهو مما أنكر الحذاق على مسلم إخراجه إياه، كما أنكروا عليه إخراج أشياء يسيرة. وقد بسط هذا في مواضع أخر، وقد ذكر أبو الفرج ابن الجوزي في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [سورة فصلت]، قال ابن عباس: خلق الأرض في يوم الأحد والاثنين، وبه قال عبد الله بن سلام والضحاك ومجاهد وابن جريج والسدي والأكثرون. وقال مقاتل: في يوم الثلاثاء والأربعاء.

قال: وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة: (خلق الله التربة يوم السبت) قال: وهذا الحديث مخالف لما تقدم، وهو أصح، فصحح هذا لظنه صحة الحديث، إذ رواه مسلم، ولكن هذا له نظائر روي مسلم أحاديث قد عرف أنها غلط، مثل قول

(١) مجموعة الفتاوى (المجلد السابع عشر/ص١٣١ - ١٣٢).

أبي سفيان لما أسلم: أريد أن أزوجك أم حبيبة، ولا خلاف بين الناس أنه تزوجها قبل إسلام أبي سفيان، ولكن هذا قليل جدًا» اهـ. وقد ذكر مثل ذلك أيضًا[١].

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) في تفسيره[٢]: الحديث الذي رواه مسلم والنسائي» إلى أن قال: «وهذا الحديث من غرائب صحيح مسلم، وقد تكلم عليه علي بن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأنَّ أبا هريرة إنما سمعه من كلام كعب الأحبار، وإنما اشتبه على بعض الرواة فجعلوه مرفوعًا، وقد حرَّر ذلك البيهقي» اهـ.

ونقله عنه الحافظ بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) في كتابه «اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة» المعروف بـ «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»[٣].

وقال الحافظ بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) في كتابه «النُّكَت على مقدمة ابن الصلاح»[٤]: - قال أبو سعيد العلائي -: ولهذا انتقد العلماء على أبي الفرج في كتابه الموضوعات وتوسعه بالحكم بذلك على كثير من أحاديث ليست بهذه المثابة، ويجيء بعده من لا يد له في علم الحديث فيقلده فيما

---

(١) في المجلد الثامن عشر (ص/ ١٤).

(٢) دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى ١٩٨٦م، المجلد الأول ص١٠٣).

(٣) التذكرة في الأحاديث المشتهرة (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص/ ٢١٢ - ٢١٣).

(٤) النُّكَت على مقدمة ابن الصلاح (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ص٢٣٥).

حكم به من الوضع، وفي هذا من الضرر العظيم مالا يخفى، وهذا بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله تعالى التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ولم يجيء بعدهم مساوٍ لهم ولا مقارب، فمتى وُجد في كلام أحد من المتقدمين الحكم بوضع شيء كان متعمدًا لما أعطاهم الله عز وجل من الحفظ الغزير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح. انتهى.

وفيما قاله - أبو سعيد العلائي- نظر، فقد حكم جمع من المتقدمين على أحاديث بأنه لا أصل لها ثم وُجد الأمر بخلاف ذلك» ثم قال: وجعلوا من دلائل الوضع أيضا أن يخالف نصَّ الكتاب كما قال علي بن المديني في حديث إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن أبي رافع عن أبي هريرة يرفعه (خلق الله التربة يوم السبت) الحديث. قال: لعل إسماعيل سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى، وقال البخاري: (الصواب أنه من قول كعب الأحبار). وكذا ضعفه البيهقي وغيره من الحفاظ، وقالوا: هو خلاف ظاهر القرآن من أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه من جهة ابن جريج عن إسماعيل به» اهـ.

وقد نقل محمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ) كلام الزركشي وابن كثير كما في كتابه «فيض القدير شرح الجامع

الصغير»[١].

وقال المحدث أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ) في كتابه «فتح الملك العلي»[٢]: وكالحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة (خلق الله التربة يوم السبت) وذكر باقي الأيام، فقد حكموا بوضعه لمخالفته نص القرآن في أن الخلق كان في ستة أيام لا في سبعة، ولإجماع أهل الأخبار على أن السبت لم يُخلَق فيه شيء، وقد بيّن علته البيهقي في الأسماء والصفات. وأشار إلى بعضها ابن كثير في سورة البقرة، وإنه مما غلط فيه بعض الرواة فرفعه، وإنما سمعه أبو هريرة من كعب الأحبار إلى غير ذلك من أحرف وقعت في الصحيحين من هذا» اهـ.

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ، الجزء الثالث ص٥٩٦).
(٢) فتح الملك العلي (الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ، ص١٣٢).

الحديث العاشر
تضعيف الحفاظ والعلماء
لحديث «فلمّا أَخَذَهُ اللحْمُ»

روى مسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض حدثنا محمد بن المثنّى العَنَزّيُّ حدثنا محمد بن أبي عَدِيّ عن سعيد عن قتادة عن زُرارةَ أنّ سعد بن هشام بن عامر هو من حديث عائشة فقالت كنَّا نُعِدُّ له سِواكه وطَهورَه فيبعثه الله ما شاء أن يبعثَه من الليل فيتسوّك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة فيذكر الله ويَحمده ويَدْعُه ثم ينهض ولا يسلّم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله ويَحمده ويَدْعُه ثم يُسلّم تسليمًا يُسمعنا ثم يُصلّي ركعتين بعد ما ينسلّم وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة يا بُنيَّ فلما أَسَنَّ نبيّ الله وأخَذَهُ اللَّحْمُ اوتر بسبعٍ وصنع في الركعتين مِثْلَ صنيعه في الأول. الحديث وهو جزءٍ من حديث طويل.

ورواه البخاري في صحيحه حدَّثنا الحسنُ بن عبد العزيز حدثَّنا عبد الله بن يحيى أخبرنا حيوة عن أبي الأسود سمع عُروة عن عائشة رضي الله عنها أنَّ نبيَّ الله ﷺ كان يقوم من اللَّيل حتى تتفطَّر قدماه فقالت عائشة لِمَ تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك ما تقدَّم من ذنبك وما تأخَّر قال أفلا أُحبُّ أن أكون عبدًا شكورًا فلما كَثُرَ لحمُهُ صلَّى جالسًا فإذا

أراد أن يركع قام فقرأ ثم ركع[١].

قال الحافظ الفقيه سراج الدين الشافعي المعروف بابن الملقن[٢] في شرحه على هذا الحديث[٣]: «وأنكر الداودي قوله: (فلما كثر لحمه صلى جالسًا)، وقال: إنما في الحديث: فلما بدَّن، يعني كبر، وهذا في رسم الخط يقع على أخذ اللحم وعلى الكِبَر، فرواه بعضهم على ما يحتمل من التأويل، ونقل غيره: لما كبر وسمن مثل ما هنا ومن صفاته أنه لما كبر سمن. وقال ابن الجوزي: لم يصفه أحد بالسِمَنِ أصلًا، ولقد مات ﷺ وما شبع من خبز الخمير في يوم مرتين، وأحسب أن بعض الرواة روى قولها: (بدن) ظنه كثر لحمه، وأن قومًا ظنوا ذلك، وليس كذلك. فإن أبا عبيد قال: بدَّن الرجلُ يُبَدّن: إذا أسنَّ، فيحتمل أن يكون المعنى: لما ثقل عليه حمل لحمه وإن كان قليلًا طعن في السن[٤]» اهـ.

وقال العيني في عمدة القاري[٥] في شرحه على صحيح البخاري، ما نصه: «وأنكر الداودي هذه اللفظة - قولهم: كثر لحمه -، قال ابن الجوزي لم يصفه أحد بالسّمَن، ولقد مات

---

(١) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، رقم الحديث ٧٤٦، ص٢٧٠ .

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢﴾، ص.٩٠٣

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف دولة قطر، (٢٣/ ٢٥٤).

(٤) غريب الحديث (١/ ٩٦).

(٥) عمدة القاري (١٩/ ٢٥٤).

وما شبع من خبز الشعير في يوم مرتين وأحسب بعض الرواة لما رأى (بدن) ظن: [أي ظن معناها] كَثُرَ لحمه، وليس كذلك وإنما هو: بَدَّنَ تَبدينًا أي أسن قاله أبو عبيد» اهـ.

ومصداقا لذلك فقد قال الإمام اللغوي الفيومي صاحب المصباح المنير في مادة (ب د ن) ما نصُّه: «وبَدَن بُدنًا من باب قعد عَظُم بدنُهُ بكثرة اللحم فهو بادن، . . .، وبَدُنَ بدانةً مثل ضخم ضخامةً كذلك فهو بدين، . . .، وبدَّن تبدينًا كَبِرَ وأسنَّ».

ومما يؤيد ما قلناه ما رواه البخاري في صحيحه[١] عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه مرَّ بقومٍ بين أيديهم شاة مصليَّةٌ فدعوه فأبى أن يأكل وقال خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير.

وروى البخاري في كتاب الرقاق باب فضل الفقر: «عن أنس رضي الله عنه قال: لم يأكل النبي ﷺ على خوانٍ[٢] حتى مات وما أكل خبزًا مُرفقًا حتى مات» اهـ.

وروى البيهقي في «شعب الإيمان»[٣]: «عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: كان يمر بنا هلال وهلال وهلال ما يوقد في بيت من بيوت رسول الله ﷺ من نار، فقلت: يا خالة على أي

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون، رقم الحديث ٥٤١٤، ص١٠١٦ .

(٢) وهو ما يسمى اليوم طاولة السفرة أو الطاولة التي يوضع عليها الطعام.

(٣) شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، (١٧/ ٣١٤).

شيء كنتم تعيشون؟ قالت: على الأسودين التمر والماء» اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم»[١]: «عن المقدام بن معدي كرب قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطن بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فإن كان لا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه». رواه الإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن».

وقال[٢]: «وعن الشافعي قال: ما شبعتُ منذ ست عشرة سنة إلا شبعة أطرحها لأن الشبع يثقل البدن ويزيل الفطنة ويجلب النوم ويضعف صاحبه عن العبادة، وقد ندب النبي ﷺ إلى التقلل من الأكل في حديث المقدام وقال حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: المؤمن يأكل في مِعًى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء. والمراد أن المؤمن يأكل بآداب الشرع فيأكل في مِعًى واحد والكافر بمقتضى الشهوة والشَّرَهِ والنهم فيأكل في سبعة أمعاء، وندب ﷺ مع التقلل من الأكل والاكتفاء ببعض الطعام إلى الإيثار بالباقي منه فقال طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الأربعة فأحسن ما أكل المؤمن في ثلث بطنه وشرب في ثلث وترك للنفس ثلثا كما ذكره النبي ﷺ في حديث المقدام».

---

(١) جامع العلوم والحكم، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ص٣٩٨ .

(٢) المصدر السابق، ص٤٠١ - ٤٠٢ .

ثم قال[١]: «وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه يجوع، كثيرًا ولا يشربون كثيرًا يتقللون من أكل الشهوات».

ثم قال[٢]: «ففي الصحيحين عن عائشة قالت: ما شبع آل محمد ﷺ منذ قدم المدينة من خبز بر ثلاث ليال تباعا حتى قبض، ولمسلم «قالت: ما شبع رسول الله ﷺ من خبز شعير يومين متتابعين حتى قبض، وخرّج البخاري عن أبي هريرة قال: ما شبع رسول الله ﷺ من طعام ثلاثة أيام حتى قبض، وعنه قال: خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من خبز شعير، وفي صحيح مسلم عن عمر أنه خطب فذكر ما أصاب الناس من الدنيا فقال: لقد رأيت رسول الله ﷺ يظل اليوم يلتوي ما يجد دقلا. وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: لقد أوذيت في الله وما يؤذى أحد ولقد أخفت في الله وما يُخاف أحد ولقد أتت علي ثلاث من بين يوم وليلة ومالي طعام إلا ما واراه إبط بلال. وخرجه ابن ماجه بإسناده عن سليمان بن صرد قال أتانا رسول الله ﷺ فمكثنا ثلاث ليال لا نقدر على طعام، وبإسناده عن أبي هريرة قال: أتي رسول الله ﷺ بطعام سخن فأكل فلما فرغ قال: الحمد لله ما دخل بطني طعام سخن منذ كذا وكذا» اهـ.

وهذه سيرة كل الأنبياء، فهذا المسيح عليه السلام كان يلبس الشعر من غير صناعة، ويأكل من نباتات وبقول الأرض نيئة من غير طبخ، وينام في البرية أو في المسجد حيث يُدركُه المساء،

---

(١) و(٢) المصدر السابق، ص٤٠٢ .

وهذا سليمان عليه السلام كان يُطعِم الناس كل يوم مائة ألف رأس غنم وثلاثين ألف رأس بقر، وخبز الدقيق الصافي الأبيض، ولنفسه يأكل خبز الشعير اليابس يغمسه في اللبن الحامض ويأكله، فالجوع من غير إضرار بالنفس مع التقوى دَأْب، الأنبياء والأولياء وهو ينوّر القلوب، فكيف بعد كل هذا يقال عن رسول الله ﷺ (أخذه اللحم) أو (كثر لحمه حتى صلى جالسا) وهو ﷺ في آخر حياته كان أتقى وأزهد مما كان في أول أمره لأنه كان يترقَّى دائمًا في الكمالات، وهو الذي من خصائصه الوصال في الصوم؟!! وليس كما ادعى أحد دجاجلة دمشق وهو متستر بالطريقة النقشبندية يقال له رجب ديب من أن النبي في آخر عمره صار لحمه «مشطشط» وحاشى لرسول الله (وهي باللهجة العامية) أي صار من كثرة لحمه كأنه ثوب واسع فضفاض وما عاد يستطيع أن يصلي قائمًا وافتراءه هذا هو لقلب الحقيقة ليوهم أتباعه أن المشايخ لا يزهدون بل يأكلون الدنيا وما فيها ليبقى يجمع أموالهم بالباطل والغش والحيلة لأنه قال لهم «الشيخ يكفيك دينك وأنت تكفيه دنياه» وقال لهم «أتقاكم أغناكم أو من يدفع أكثر للشيخ» وقال لهم «أطيعوا الشيخ طاعة عمياء لو قال لكم اللبن أسود قولوا اللبن أسود» وقال «الفقير كافر على طائين مو على طاء (وهذا بلهجته العامية مراده مرتين لأنه لا يزكي ولا يحج وهذا تكذيب للقرءان وللحديث وللإجماع فالحج على المستطيع والزكاة على الغني والفقير يأخذه الزكاة ولا يدفعها أما في مذهب رجب فإنه يريد من أتباعه أن يكونوا عبيدًا له وأن يعملوا في الليل والنهار ليجمعوا المال وليغنى بسببهم من غير تعب فإنه من جرأته على

تعريف دين الله قال «الله فرض عليك أن تذكر المال وأنت في الصلاة» والعياذ بالله من هذا التحريف والتخريف والتزييف) وكل هذا موثق عندنا بشرط بصوته، وله كلمات وعبارات يستحى من ذكرها ويندى الجبين لها فهو محرف لدين الله وللطريقة ولمعنى التصرف الحقيقي والزهد.

تَحذِيرُ اللبيبِ

مِن بَعضِ مَا فِي الكُتُبِ مِنَ الأَكَاذِيبِ

حفيد الرسول الشَيخ الشَّريف الدكتورجميل حليم الأشعَري الشَّافعي
غَفَر اللَّهُ له وَلوالدَيهِ ولمشَايخِهِ والمؤمِنين والمؤْمِنات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلَّم وشرَّف وكرَّم على سيِّدنا محمَّد طه الأمين، وعلى ءاله وصحبه الطيِّبين الطاَّهرين، ومن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فعن تميم بن أوس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ؛ قال: «**الدين النصيحة**»، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**» رواه البخاري ومسلم، ومن النصيحة إنكار المنكرات وتحذير الناس مما يضرهم في دينهم، وترك ذلك يؤدي إلى وبال كبير في الدنيا والآخرة، وحرصًا منا على الناس من الوقوع فيما يُخالف الشرع الحنيف مما فيه دسٌّ وتحريف، نُحَذِّرُ في هذا الكتاب من بعض ما في الكتب من أباطيل، لا نتّهم العلماء الصادقين بذلك ولا نعتقد أنهم يقولون مثل هذه الافتراءات، إنما هو مما افتُرِيَ ودُسَّ عليهم في كتبهم. هذا، وأمر الدّسّ على كتب العلماء ونسبة ما لم يقولوه أو يكتبوه إليهم هو مما ابتلي به علماء الأمة قديمًا وحديثًا، حتى إنه شاع وانتشر وتواتر؛ بل إنَّ بعض الخبثاء المحرفين كانوا يدسون على كتب بعض مشاهير العلماء في حياتهم قبل موتهم، كما حصل مع الإمام عبد الوهاب الشعراني؛ وما ذاك منهم إلا رغبةً في إضلال الناس، عوامّهم وخواصهم، بتحريف كتب مشاهير الأئمة الفضلاء، والأولياء العارفين الذين يعتقد

الناس فيهم الخير والعلم والصلاح، ليكون ذلك أدعى إلى نشر الضلال باسم أهل الحق، فتقع البلبلة ويحصل التشويش بدس السّمّ في الدسم. وإذا كان قلم التحريف قد تجرأ على بعض الكتب السماوية التي نزلت على رسل الله تعالى، أفلا يتطاول ويتجرأ على كتب أهل العلم وأتباع الأنبياء؟! فالحَقُّ أَحَقُّ أن يُتَّبَع، فنحن مأمورون باتِّباع الشرع لا باتِّباع الهوى، فالباطلُ لا عبرةَ به ولَو وُجِدَ في ألفِ كتابٍ، وقد قال عليه السلام: «**لا يؤمن أحدُكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئتُ به**».

فكُن أيها العاقل مع الحقِّ أينما كان، ولا تتَّبع الباطل ولو دارَ على ألفِ لسان، والله يقولُ الحقَّ ويهدي إلى الصواب وهو حسبُنا ونِعْمَ الوكيل.

كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل

مما يجب الحذر والتحذير، ما دُسَّ في كتاب «الزهد»، للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)[1]، من كلام عن نبي الله أيوب عليه السلام ما لا يليق بأنبياء الله عليهم الصلاة والسلام، فمما يقولون في هذا الكتاب: «حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا أبو المغيرة أخبرنا صفوان أخبرنا عبد الرحمٰن بن جبير قال لما ابتليَ أيوب النبي ﷺ بماله وولده وجسده طُرِحَ في المزبلة» اهـ. والعياذ بالله تعالى من هذا الكفر، كيف يقولون عن نبي من الأنبياء أنه طُرِحَ في المزبلة؟! هذا لا يليق بنبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ونحن لا نعتقد في الإمام أحمد أنه يقول ذلك، إنما هو مما دُسَّ عليه.

قال ابن العربي القاضي أبو بكر رضي الله عنه: «ولم يصح عن أيوب في أمره إلا ما أخبرنا الله عنه في كتابه في آيتين؛ الأولى قوله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ﴾ والثانية في سورة ص: ﴿أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾. وأما النبي ﷺ فلم يصح عنه أنه ذكره بحرف واحد إلا قوله: «بينا أيوب يغتسل إذ خر عليه رِجل من جراد من ذهب...» الحديث. وإذ لم يصح عنه فيه قرآن ولا سنة إلا ما ذكرناه، فمن الذي يوصل السامع إلى أيوب خبره، أم على أي لسان سمعه؟ والإسرائيليات مرفوضة عند العلماء على البتات؛ فأعرض عن سطورها بصرك، وأصمم عن سماعها أذنيك،

(١) الزهد (دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ص١١٣).

فإنها لا تعطي فكرك إلا خيالا، ولا تزيد فؤادك إلا خبالا»[١]، وهي القصة الطويلة التي يروي فيها بعض من انطلت عليهم كذبها وافتراءها أن الشيطان تحدى ربّ العزة بأنه لو سلط على أيوب لضجر وسخط على حكم الله تعالى، فسُلِط على ماله وولده وجسده إلا قلبه ولسانه، فصبر صبرا أثنى الله به عليه، وأن الدود كان يتناثر من جسد أيوب عليه السلام في مرضه، فصار يردها إلى جسده ويقول لها: «كلي فقد جعلني الله طعامك»، وهو ما قال ابن العربي فيه: «وهذا بعيد جدا، مع أنه يفتقر إلى نقل صحيح، ولا سبيل إلى وجوده»[٢]، وأن أيوب على زعمه تقطع لحمه، وأنتن فأخرجه أهل القرية فجعلوه على كناسة وجعلوا له عريشا؛ نعوذ بالله تعالى من الجهل والضلال، فهي أخبار لا تليق بمنصب النبوة، وحاشا لله أن يسلط عدوه على حبيبه بمثل هذه السلطة حتى يتحكم في ماله وولده وجسده بالبلاء والتنكيل، وأول ما يطالب به من قال بذلك أو تبعهم عليه إثبات دعواهم، وهم لا يثبتونها في كتاب ولا سنة، بل هي مجرد تلفيقات من قصص هي أوهى في الثبوت من خيط العنكبوت، وقد أجمع علماء الإسلام على أن أنبياء الله هم صفوة خلق الله، علماء حكماء معصومون بعصمة الله، فيستحيل على أحدهم أن يضر نفسه، لأن حفظ النفس مما اتفقت عليه شرائع الأنبياء وأجمع عليه العقلاء، ويستحيل عليهم أيضا

(١) الجامع لأحكام القرءان (١٥/ ٢١٠).
(٢) الجامع لأحكام القرءان (١١/ ٣٢٣).

الأمراض المنفرة التي تنفر الناس عنهم، وهذه القصة لا تجوز في حق نبي من الأنبياء، وهي كذب، وهي مذكورة أيضا في بعض التفاسير وغيرها.

قال أبو الحسن علي بن أحمد السبتي الأموي: «وأما تعلقهم فيها من الكتاب العزيز فبقوله تعالى أنه قال: ﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ﴾، وليس لهم حجة في هذا القول، فإن الأنبياء عليهم السلام إذا مسهم ضر نسبوه إلى الشيطان على جهة الأدب مع الحق سبحانه، لئلا ينسبوا له فعلا يكره، مع علمهم أن كلا من عند الله، قال الخليل عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ٨٠﴾، وقال الخضر عليه السلام: ﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾، وقال الكليم عليه السلام: ﴿هَٰذَا مِنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ﴾، وقال فتاه عليه السلام: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾، وقال نبينا: «والخير كله في يديك، والشر ليس إليك»، يعني ليس إليك يضاف وصفا لا فعلا، وإن كان الفعل كله من عند الله، وقال تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾؛ فخرج من مجموع ما ذكرناه أن تعلقهم بالآية في كل ما زوروه من الأقاصيص غير صحيح»[1].

وقال أبو محمد مكي في قصة أيوب: «وقوله: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ﴾ إنه لا يجوز لأحد أن ينازل أن الشيطان هو الذى أمرضه وألقى الضر في بدنه ولا يكون ذلك إلا بفعل الله وأمره ليبتليهم ويثيبهم».

---

(١) تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء (ص/ ١٢٣ - ١٢٤).

قال مكي: وقيل: «إن الذى أصابه الشيطان ما وسوس به إلى أهله»، فإن قلت: فما معنى قوله تعالى عن يوشع: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ وقوله عن يوسف: ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾ وقول نبينا ﷺ حين نام عن الصلاة يوم الوادي: «إن هذا واد به شيطان»، وقول موسى عليه السلام في وكزته: ﴿هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾، فاعلم أن هذا الكلام قد يرد في جميع هذا على مورد مستمر كلام العرب في وصفهم كل قبح من شخص أو فعل بالشيطان أو فعله، كما قال تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ۝٦٥﴾ وقال ﷺ: «فليقاتله فإنما هو شيطان»[(١)].

والحق أن أيوب عليه السلام قد ابتلاه ربه بلاء شديدا، استمر ثمانية عشر عاما، وفقد ماله وأهله، ثم عافاه الله وأغناه، ورزقه الكثير من الأولاد[(٢)].

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٢١).

(٢) انظر صحيح ابن حبان (٧/ ١٥٧)، كتاب الجنائز وما يتعلق بها مقدما أو مؤخرا، باب ما جاء في الصبر وثواب الأمراض والأعراض، ذكر الخبر الدال على الدنيا مع ما يدخر له من الثواب في العقبى.

سنن أبي داود السجستاني

وكذلك مما يجب الحذر منه، ما دُسَّ على أبي داود السجستاني (٢٧٥هـ) في سننه دار الجنان[١]، كتاب الصلاة، باب في كنس المسجد[٢]، حيث يقولون فيه والعياذ بالله: «حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الحَكَمِ الخَزَّازُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ المَجِيدِ ابْنُ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ المُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجُورُ أُمَّتِي حَتَّى القَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنْ المَسْجِدِ وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرَ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنْ القُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا» اهـ. وهذا يُنَفِّر الناس من حفظ القرءان، وحاشا لرسول الله ﷺ أن يقولَه، ولا نعتقد في أبي داود أنه يقول هذا الكلام إنما هو مما دُسَّ وافتُرِيَ عليه.

(١) دار الجنان (مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ الجزء الأول ص١٧٩).

(٢) كتاب الصلاة: باب: في كنس المسجد، حديث رقم (٤٦١).

بيان أن حفظ القرءان من فروض الكفاية

حفظُ القُرءانِ منَ النِّعَم العظِيمةِ التي ينَالُهَا المسلِمُ ومِن أَعظَمِ القُربَاتِ إلى اللهِ تَعالى ويَنبغي الحثُّ على مُذَاكَرتِه كمَا جاءَ في الحديثِ الصّحيحِ عن أبي موسى الأشعريِّ رضيَ اللهُ عنهُ عن النّبي ﷺ قال: تَعَاهَدُوا القُرءانَ، فَوَالذي نَفسُ محَمّدٍ بيَدِه لهُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتًا مِنَ الإبِلِ في عُقُلِهَا. رواه مسلم.

وهوَ مِن فُروضِ الكِفَايةِ الذي إنْ قامَ بهِ البَعضُ سقَطَ عنِ البَعضِ الآخَرِ لا مِنْ فُروضِ العَينِ، فلا يجِبُ على جمِيعِ المسلمِين إلا أنّ حِفظَ الفاتحة مِن فُروضِ العَين لأنّ الصّلاةَ لا تصِحُّ بدُونها، والفَرقُ بينَهُما جَلِيٌّ.

وهَذا المعنى إجماعٌ منَ الأمة ظَاهِرٌ لا يخفَى فلا يُخرَجُ عنه تحتَ اسم الحثِّ على حفظِ القرءان إلى القَولِ بأنّ مَن حفِظَ شَيئًا منَ القُرءانِ ثم نَسِيَهُ أو نَسِيَ بعضًا مِنه بمعنى نَقْصِ حِفظِه عمّا كانَ عليه معصيةٌ كبيرة.

بل ذلك غُلوٌّ في الدِّين يؤدِّي إلى جَعلِ الحَرج في الدِّين وإلى عَكسِ مَقصُودِ القَائلِ بهِ حيثُ ينفِّرُ الناسَ عن حِفظِ القُرءانِ ولو القليل منه بدَل تَشجِيعِهم على حِفظِه لئلا يَقَعُوا في الكبيرةِ إذا نَسُوا مِنه شَيئًا بحَسَبِ دَعْواهُم الفَاسِدة وقَد سُمِعَ ذلكَ مِن بَعضِ مَن بَدَأ بِحفظِ القُرءانِ حيثُ قال إنْ كانَ في نِسيانُ شَيءٍ منَ القُرءانِ مَعصِيةً فالأَسْلَمُ أنْ لا أَحفَظ حتى لا أَقَع في المعصيةِ إنْ نسِيتُه.

وهَل أمرُ النّسيانِ بيدِ الشخصِ؟! ومَا سُمِّيَ الإنسانُ إنسانًا

إلا لنَسْيِه، وإلا فلا يَكادُ يَسْلَمُ شَخصٌ واحِدٌ مِنْ أُمّةِ محمّدٍ ﷺ مِنَ الكبَائرِ.

فإذًا هذَا الفَهمُ، أي القَولُ بأنّ مَن نَسِيَ شَيئًا مِنَ القرءانِ يكونُ واقعًا في كبيرةٍ مُصادِمٌ ومُعارضٌ للإجماع كما تقَدّم وللنصُوصِ الحديثيةِ الصّحيحةِ والصّريحةِ التي يأتي بَيانها، ولكن يجدُر قَبلَ ذِكرِها التّنويهُ بالقَاعدةِ الشّرعية التي تَقولُ: إنّ القرءانَ لا يُعارِضُ بَعضُه بعضًا والحديثَ لا يُعارضُ بَعضُه بعضًا وكذلكَ القُرءانُ لا يُعارض الحديثَ والحديثُ لا يُعارِضُ القُرءان.

فمِن هذِه الأَحَادِيث:

ما رواه ابنُ ماجَه والبيهقيّ عن ابنِ عباس أن رسولَ الله ﷺ قال: إنّ اللهَ تجَاوَزَ لي عن أُمّتي الخطَأَ والنِّسيانَ ومَا استُكرِهُوا علَيه. وهو حديثٌ مشهورٌ على أَلسِنَةِ النّاسِ.

وقال الحافظ النووي في الأربعينِ النّووية عنهُ حديثٌ حَسن.

وروى البخاري في صحيحه من طريقِ عائشةَ أنها قالت:

سمعَ رسولُ الله ﷺ رجُلًا يَقرأُ في سورةٍ بالليل فقال: يَرحَمُه الله لقَد أَذكَرني آيةَ كذَا وكذا كنتُ أُنسِيتُها مِن سورةِ كذا وكذا.

وفي روايةٍ (نُسِّيتُها) وفي رواية (أسقَطتُها)

هذا مع ملاحَظةِ ما قالَهُ الحافظُ العَسقلاني: فأمّا قَبلَ التّبليغِ فلا يجوزُ عليه النِّسيانُ أَصْلًا.

وروى البخاريُّ أيضًا في صحيحِه أنه ﷺ أسقَطَ ءايةً في الصلاةِ فلَمّا فَرَغَ مِنهَا قال:

أَفي القَومِ أُبيّ؟ قالَ نَعم يا رسولَ الله، قال: فلِمَ لم تُذَكِّرني؟

قال: خشِيتُ أَنها رُفِعَت، فقال النبيّ ﷺ: لم تُرفَع ولكِني نُسِّيتُها.

ولا يَسُوغُ لنا بَعدَمَا عَلِمنا بهذه الأحاديثِ الصحيحةِ الإسنادِ كما رأَيت أن نَبقى أُسَراءَ التّقليدِ في غَيرِ مَعنًى.

وإلا فهل يقالُ إنّ الرسولَ ﷺ ارتكَبَ كَبيرةً لمجرّدِ أنّهُ نَسِيَ آيةً أو آياتٍ مِن كتابِ الله؟! وهَل يُقالُ إنّ الإمامَ إذا نَسيَ في صَلاتِه ءايةً كانَ عاصِيًا؟!

وفي تَراجمِ بَعضِ العُلماءِ أنّ بعضَهُم نَسيَ ما كانَ حفِظَهُ مِن كتابِ اللهِ كَمَا في الميزانِ للذّهَبي. وقَد قيلَ: وما سُمِّيَ الإنسانُ إنسانًا إلا لنَسْيِه. فظَهَر بذلكَ أنّ في تَرتِيبِ المعصِيةِ على مَن نَسِيَ بَعضَ مَا كانَ حفِظَهُ مِنَ القُرءانِ حَرجٌ وأَيُّ حَرجٍ.

أضِف إلى ذلكَ، أنّ أهلَ العِلمِ على أنّ الحديثَ وإنْ رُوِيَ مِن طَريقِ بعضِ الثّقاتِ إذَا خَالَفَ مَضمُونُه رِوايةَ مَن هوَ أَوثَقُ مِنهُ أو الجمَاعةَ منَ الثِّقات أي مَع كَونِه لا يَقبَلُ الجَمعَ بَينَهُمَا فهوَ حَديثٌ شَاذٌّ يُردُّ ولا يُعمَلُ بهِ، فكَيفَ إن كانَ الحديثُ الذي يُقابِلُ الأحاديثَ الصّحيحةَ حَديثًا ضَعيفًا؟؟؟

وكيفَ يُقبَلُ هذا الحديث: عُرِضَت عَليّ ذُنوبُ أُمّتي فلَم أَر ذَنبًا أَعظَم مِن ءايةٍ أُوتِيَها رجُلٌ ثم نَسِيهَا. الذي رواه أبو داودَ وتكَلّم فيهِ التِّرمذي؟!

وقَد صَرّح بتَضعِيفِه: الحافظُ النّوويّ في روضةِ الطّالبين وقالَ عنه: ضعيفٌ. وكذا قال عنه الحافظُ ابنُ حجَرٍ العَسقلاني في فتح الباري شرحِ صَحيحِ البخَاريّ.

وهاكَ نصُّ الترمذيّ في جامِعه: حديثٌ غَريبٌ لا نعرفُه إلا مِن هذَا الوجه، قال وذاكَرتُ به محمدَ بنَ إسماعيلَ - يعني البخاري - فلم يعرِفْه واستَغربَه.

وقالَ محمد (أي البخاريّ): لا أعرِفُ للمُطّلِب بنِ عبدِ الله سماعًا مِن أحدٍ مِن أصحابِ النبيّ ﷺ إلا قَولَه: حدّثَني مَن شهِدَ خُطبَة النبيّ ﷺ.

وسمعتُ عبدَ الله بنَ عبدِ الرحمٰن يقول: لا نَعرفُ للمطّلِب سماعًا مِن أحَدٍ مِن أصحابِ النبيّ ﷺ. قال عبدُ الله: وأَنكَر عليُّ ابنُ المَدِيني أن يكونَ المطّلِبُ سمعَ مِن أَنسٍ.

وكَذا حديث: مَن قَرأَ القُرءانَ ثم نَسِيَهُ لقِيَ اللهَ وهوَ أَجْذَم.

قال عنه الحافظُ ابنُ حَجر: وفي إسنادِه مقَالٌ.

فالحَاصِلُ: أنّ هَذانِ الحَدِيثانِ وإن رُوِيَا وذُكِرَا في بعضِ كُتُبِ الحَديثِ فلا يُقاومَانِ حديثَ ابنِ ماجَه والبيهقي والذي صَرّحَ النوويُ بأنّه حديثٌ حسَنٌ وهو قولُه ﷺ: إنّ اللهَ تجَاوَزَ لي عن أُمّتي الخَطَأَ والنِّسيانَ.

ولا حَديثَي البخاري: يَرحمُه اللهُ لقَد أَذْكَرني آيةَ كذَا وكذَا كنتُ نُسِّيتُها. وقولهُ: لم تُرفَع ولكنّي نُسِّيتُها.

تَنبيهٌ هَام: كيفَ يجوزُ على الرسول أن يقولَ إنّ نِسيانَ ءايةٍ أَعظَم مِن كلِّ الذّنوب؟! ظَاهِرُ هَذا الحديثِ هكذا، هذَا شَيءٌ لا يُعقَل، ومِنَ المعلُوم أنّ أكبرَ الكبائرِ بعدَ الكُفر قَتلُ المسلم بغَيرِ حَقٍّ ثم الزِّنى وهَذا ظاهِرُه أنّه أعظَمُ منَ الزِّنا والسّرقة والرسولُ بَرئ مِن هَذا.

رَوى البخاريّ ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد:

أنّ رجلا قال للنبيّ ﷺ: أيُّ الذّنبِ أَعظَم عندَ الله؟

قال: أنْ تَجعَلَ للهِ نِدًّا وهُوَ خَلقَكَ، قال: ثم أَيّ؟

قال: أنْ تَقتُلَ ولَدَك خَشيَةَ إمْلاق، قال: ثم أَيّ؟ قال: أنْ تُزانيَ حَليلَة جَارِكَ.

ويؤيّد ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ وكذلك روى البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي: اجتَنِبُوا السّبعَ الموبِقَات.

والحديث الذي رواه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد: ألا أُنبِئُكُم بأَكبَرِ الكبَائر.

فيتلَخّص مما سَبقَ بَيانُه:

أن هذا الحديثَ: عُرضَت عليّ ذنُوبُ أُمّتي. ضعِيفٌ

وظَاهرُه يُعارضُ عدَدًا منَ الأحاديثِ الصّحيحةِ، ولا يُترَكُ الصّحيحُ للضّعيف، وكَذا لا يؤوّل لأجلِه.

أن حفظ القرءان من فروض الكفاية لا من فروض العين إلا الفاتحة ولا ينسب مَنْ نسيَ ما حفظَهُ إلى المعصية ولم يتعلق به فرض الكفاية أصلًا؟!

أن حمل ذلك الحديث على ظاهره معناه أنه لا يكاد يسلم شخص واحد من أمة مُحَمَّد ﷺ من الكبائر. وهذا خطر كبير وشر مستطير، وهل أمر النسيان بيد الشخص؟!

أن حمل هذا الحديث على ذلك المعنى السقيم يحث الناس على الابتعاد عن حفظ القرءان ولو القليل منه بدل تشجيعهم على حفظه.

ولذلك تأول أبو يوسف القاضي صاحب الإمام أبي حنيفة حديث: عرضت علي ذنوب أمتي. مع ضعفه بأن معناه ترك العمل بالقرءان، بهذا أوّل النسيان الوارد في الحديث، أي بترك العمل به بإضاعة الفرائض وارتكاب الكبائر.

ففي المصباح المنير للعلامة أحمد بن علي الفيومي المقرئ[1]: ونسيت الشيء أنساه نسيانًا مشترك بين معنَيين:

ترك الشيء على ذهول وغفلة وذلك خلاف الذكر له، والثاني الترك على تَعَمُّد، وعليه (ولا تنسوا الفضل بينكم) أي لا تقصدوا الترك والإهمال اهـ.

ومثال ذلك في القرءان كثير ومنه ما في سورة الأعراف: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُۚ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٥٠ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَهۡوٗا وَلَعِبٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا وَمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ ٥١﴾.

قال السدي: نتركهم من الرحمة كما تركوا أن يعملوا للقاء يومهم هذا.

وكذا في تتمة هذه الآيات: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ أي تركوا العمل به وتناسوه في الدار الدنيا.

وكذلك قال أهل العلم في قوله: ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ

(١) صحيفة (٢٣١).

﴿وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾. أي عندما أعرضت عن ءايات الله كذلك اليوم تُترك من رحمة الله.

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) في «الاستذكار»[١]: حديث مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعقلة إن عاهد عليها أمسكها وإن أطلقها ذهبت.

في هذا الحديث الحض على درس القرآن وتعاهده والمواظبة على تلاوته والتحذير من نسيانه بعد حفظه.

وقد روي عنه ﷺ من حديث سعد بن عبادة أنه قال: من تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله يوم القيامة أجذم.

قال أبو عمر: ومن حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: عُرِضَت عليَّ أجور أمتي حتى يخرجها الرجل من المسجد، وعُرضت علي ذنوب أمَّتي فلم أر ذنبًا أعظم من سورة من القرآن أو آية من القرآن أوتيها رجل ثم نَسِيَها.

وحديث بن مسعود أنه كان يقول: تعاهدوا القرآن فإنه أشد تفصيًا من صدور الرجال من النعم مِن عُقُلِها.

قال: وقال رسول الله ﷺ: بئس ما لأحدكم أن يقول: نَسِيتُ آية كيت وكيت بل هو نُسِّيَ.

وقد ذكرتُ هذه الأحاديث وغيرها في (التمهيد) بأسانيدها. وفي حديث ابن مسعود هذا كراهة قول الرجل نسيت وإباحة

---

(١) الاستذكار (دار إحياء التراث العربي - بيروت، المجلد الثاني ص/ ٤٧٤ - ٤٧٥).

قوله أُنسِيتُ. قال الله عز وجل ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴿٦٣﴾﴾ [سورة الكهف].

وأما حديث الموطأ: (إني لأنسى أو أُنَسَّى) فإنما هو شك من المحدّث في أي اللفظتين قال رسول الله ﷺ على أنه حديث لا يوجد في غير الموطأ مقطوعا ولا غير مقطوع.

وقد كان ابن عيينة يذهب في أن النسيان الذي يستحق عليه صاحبه اللوم ويضاف إليه فيه الإثم هو الترك للعمل به. ومعلوم أن النسيان في كلام العرب: التَّرك. قال الله عز وجل ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴿٤٤﴾﴾ [سورة الأنعام] أي تركوا، وقال: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴿٦٧﴾﴾ [سورة التوبة] أي تركوا طاعة الله فترك رحمتهم.

ونحو ذلك حدثني سعيد بن نصر وإبراهيم بن شاكر، قالا: حدثنا عبد الله بن عثمان قال حدثنا سعد بن معاذ قال حدثنا ابن أبي مريم قال حدثنا نعيم بن حماد قال سمعت سفيان بن عيينة يقول في معنى ما جاء من الأحاديث في نسيان القرآن قال هو ترك العمل بما فيه قال الله تعالى ﴿ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ﴿٣٤﴾﴾ [سورة الجاثية]. وليس من اشتهى حِفْظَهُ وتَفَلَّتَ منه بناسٍ له إذا كان يُحلل حلاله ويُحرّم حرامه.

قال: ولو كان كذلك ما نسي النبي ﷺ شيئا منه، قال الله عز وجل ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴿٧﴾﴾ [سورة الأعلى]. وقد نُسِّيَ رسولُ الله ﷺ منه أشياء، وقال: ذكَّرَني هذا آية أُنسِيتُها.

قال سفيان: ولو كان كما يقول هؤلاء الجهالُ ما أنسَى اللهُ نبيَّه منه شيئا» اهـ.

فتبيّن أن حديث (فَلَمْ أَرَ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنْ القُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا).

لا يجوز أن يفسر بما يخالف القرءان والحديث وإلا لوقع التناقض، وهذا غير جائز في النصوص، ولذلك نبَّهنا على خطورة حمله على الوجه الفاسد لمعارض للقواعد الشرعية المعروفة، فليتنبَّه، والحديث في نهاية المطاف لا يثبت فلا تقوم به حجة، فكيف إذا خالف الأصول.

تفسير النسائي

ومما يجب الحذر منه، ما دُسَّ على الحافظ النَّسائي (٣٠٣هـ) في تفسيره مؤسسة الكتب الثقافية[١]، وهي قصة مكذوبة على سيدنا سليمان عليه السلام، ولا نعتقد في النسائي أنه يقول ما لا يليق بأنبياء الله تعالى، بل نقول إنه مما افتُرِيَ ودُسَّ عليه، فيقولون والعياذ بالله تعالى من الافتراء على الأنبياء: «قوله تعالى ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ ﴿١٠٢﴾﴾ [سورة البقرة]. أنا محمد بن العلاء أنا أبو معاوية حدثنا الاعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن بن عباس قال: كان الذي أصاب سليمان بن داود عليه السلام في سبب امرأة من أهله يقال لها جرادة وكانت أحب نسائه إليه وكان إذا أراد أن يأتي نساءه أو يدخل الخلاء أعطاها الخاتم، فجاء أناس من أهل الجرادة يخاصمون قومًا إلى سليمان بن داود عليه السلام فكان هوى سليمان أن يكون الحق لأهل الجرادة فيقضي لهم فعوقب حين لم يكن هواه فيهم واحدًا، فجاء حين أراد الله أن يبتليه فأعطاها الخاتم ودخل الخلاء ومَثَّل الشيطانُ في صورة سليمان قال: هاتي خاتمي فأعطته خاتمه فلبسه فلما لبسه دانت له الشياطين والإنس والجن وكل شئ. جاءها سليمان قال: هاتي خاتمي قالت: اخرج لست بسليمان، قال سليمان عليه السلام: إن ذاك من أمر الله إنه بلاء أُبتَلَى به، فخرج فجعل إذا قال: أنا

(١) مؤسسة الكتب الثقافية (الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، الجزء الأول ص/ ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨).

سليمان، رجموه حتى يُدمون عقبه، فخرج يحمل على شاطئ البحر ومكث هذا الشيطان فيهم مقيمًا ينكح نساءه ويقضي بينهم، فلما أراد الله عزوجل أن يرد على سليمان ملكه انطلقت الشياطين وكتبوا كتبًا فيها سحر وفيها كفر فدفنوها تحت كرسي سليمان عليه السلام ثم أثاروها وقالوا هذا كان يفتن الجن والإنس قال: فأكفر الناس سليمان حتى بعث الله محمدًا ﷺ فأنزل الله عز وجل على محمد عليه السلام (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) يقول: الذي صنعوا، فخرج سليمان يحمل على شاطئ البحر، قال: ولما أنكر الناس لما أراد الله أن يرد على سليمان ملكه أنكروا انطلقت الشياطين جاؤوا إلى نسائه فسألوهن فقلن: إنه ليأتينا ونحن حُيَّض وما كان يأتينا قبل ذلك، فلما رأى الشيطانُ أنه حَضَر هلاكُه هرب وأرسل به فألقاه في البحر، وفي الحديث فتلقاه سمكُهُ فأخذَه، وخرج الشيطانُ حتى لحق بجزيرة في البحر، وخرج سليمان عليه السلام يحمل لرجل سمكًا قال: بكم تحمل قال: بسمكة من هذا السمك، فحمل معه حتى بلغ به أعطاه السمكة التي في بطنها الخاتم، فلما أعطاه السمكة شق بطنها يريد يشويها، فإذا الخاتم فلبسه فأقبل إليه الإنس والشياطين، فأرسل في طلب الشيطان فجعلوا لا يطيقونَه، فقال: احتالوا له، فذهبوا فوجدوه نائمًا قد سَكِرَ فبَنوا عليه بيتًا من رصاص، ثم جاؤوا ليأخذوه فوثب فجعل لا يثب في ناحية إلا أماط الرصاص معه، فأخذوه فجاؤوا به إلى سليمان فأمر بحنت من رخام فنُقِر ثم أدخله في جوفه ثم سدَّه بالنحاس ثم أمر به فطُرح في البحر» اهـ. فهذا الكلام لا يليق بأنبياء الله عليهم الصلاة والسلام، وهو مما

افتُرِيَ على نبي الله سليمان عليه السلام، فالأنبياء معصومون عن مثل ذلك.

فقد قال ملا علي القاري الحنفي في كتابه «شرح الشفا للقاضي عياض»:[١] «(واعلم أن الأمة مجمعة) وفي نسخة مجتمعة (على عصمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) أي حفظه وحمايته (من الشيطان) لقوله تعالى: إن عبادي ليس لك عليهم سلطان. (وكفايته) أي وعلى كفاية الله له، وفي نسخة وحراسته (منه) أي من ضرره الظاهري والباطني كما بينه بقوله (لا في جسمه) أي ظاهر جسده (بأنواع الأذى) كالجنون والإغماء (ولا خاطره بالوسواس أي بجنسه الذي يوسوس في صدور سائر الناس». وقال[٢]: (وقد حكى السمرقندى) أي الإمام أبو الليث الحنفي (إنكار قول من قال بتسلط الشيطان) ويروى بتسليط الشيطان (على ملك سليمان وغلبته عليه وأن مثل هذا لا يصح) يعني فإذا كان لا يصح تسلط الشيطان على ملك سليمان من الأمور الدنيوية فبالأحرى أن لا يصح له التسلط على الأنبياء فيما يتعلق بالأمر الديني والأخروي» اهـ.

وقال أبو الحسن علي بن أحمد السبتي الأموي المعروف بابن خُمَير في كتابه «تنزيه الأنبياء عما نَسَب إليهم حُثالة الأغبياء»[٣]، فيما افتُرِيَ على نبي الله سليمان عليه السلام:

---

(١) شرح الشفا للقاضي عياض (دار الكتب العلمية، الجزء الثاني ص٢١٣).

(٢) شرح الشفا للقاضي عياض (ص/ ٢١٩).

(٣) تنزيه الأنبياء عما نَسَب إليهم حُثالة الأغبياء (دار الفكر - المعاصر، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ص٥٠).

«وزاد فيها الفجرة - أي في قصته - أن الشيطان كان يقعُ على نساء سليمان عليه السلام وهنَّ حُيَّض، ولذا تفطَّنوا أنه لم يكن سليمان، وحاشى وكلا من هذه الوصمة الخسيسة أن يفعلها الله تعالى مع أنبيائه عليهم السلام وكيف، والأمة مجمعة على أنه ما زنت امرأة نبي قط: كانت مؤمنة أو كافرة». ثم قال[1]: ومع ذلك فالخبرُ باطلٌ من وجه آخر، وهو أنه لو جاز أن يخلفَ النبي شيطانٌ على صورته ويستنبط في شريعته أحكامًا فاسدة، لكان ذلك إخلالًا بالنبوة إذ كان يتخيّل الناس ذلك في سائر أحكام الأنبياء حتى لا يتميّز حكمُ النبي من حكم الشيطان، فيشكلُ الأمر على المكلفين ولا يتقون أمرًا بعد، وهذا بمثابة تقدير خرق العادة على أيدي الكذابين في ادَّعاء النبوة، وهذه الأُلقِيَّة في هذه القصة من دسائس البراهمة في إبطال النبوات والله أعلم» اهـ.

(١) (ص/ ٥٢).

الرسالة القشيرية للقشيري

ومما يجب الحذر منه، ما دُسَّ في «الرسالة القشيرية»[١]، على أبي القاسم القشيري، ما هو بريء منه ولا يقول به، فيقولون والعياذ بالله تعالى[٢]: «وسمعت محمد بن الحسين يقول: سمعت محمدًا الفراء يقول: سمعت الشبلي يقول: أليس الله تعالى يقول: أنا جليس من ذكرني؟ ما الذي استفدتم من مجالسة الحق سبحانه؟ وسمعته يقول: سمعت عبد الله بن موسى السلامي يقول: سمعت الشبلي ينشد في مجلسه: [الطويل]

ذكرتك، لا أني نسيتك لمحةً
وأيسر ما في الذكر ذكرٌ لساني
وكدت بلا وجد أموت من الهوى
وهام على القلب بالخفقانِ
فلما رآني الوجد أنك حاضري
شهدتك موجودًا بكل مكان

ويقولون في افترائهم:[٣] «وفي بعض الكتب: أن موسى عليه السلام قال: يا رب أين تسكن؟ فأوحى الله تعالى إليه: في قلب عبدي المؤمن» ثم يقولون: «ما من يوم إلا والجليل سبحانه ينادي».

---

(١) الرسالة القشيرية (دار الجيل - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ).
(٢) الرسالة القشيرية (ص/ ٢٢٢ - ٢٢٣).
(٣) (ص/ ٢٢٤).

ويقولون أيضًا:[١] «وجاء في الإنجيل: اذكرني حين تغضب أذكرك حين أغضب، وارض بنصرتي لك خير لك من نصرتك لنفسك».

ويقولون أيضًا:[٢] «سُمي أصحاب الكهف فتية؛ لأنهم آمنوا بربهم بلا واسطة» ثم يقولون: «وقيل لبعضهم: ما الفتوة؟ فقال: أن لا يُميزّ بين أن يأكل عنده ولي أو كافر». ويقولون في افترائهم على العلماء: «يقول بعض العلماء - وهذا كذب - استضاف مجوسي إبراهيم الخليل عليه السلام، فقال: بشرط أن تُسلم، فذهب المجوسي، فأوحى الله تعالى إلى إبراهيم الخليل: منذ خمسين سنة نطعمه على كفره، فلو ناولته لقمة من غير أن تطالبه بتغيير دينه؟! فمضى إبراهيم عليه السلام على أثره حتى أدركه، واعتذر إليه، فسأله عن السبب، فذكر له ذلك؛ فأسلم المجوسي» اهـ. والعياذ بالله، والله تعالى يقول ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾، إذا كان هذا في أمة النبي محمد عليه الصلاة والسلام فكيف يقولون أنه قال لإبراهيم (من غير أن تطالبه بتغيير دينه)؟!

---

(١) (ص/ ٢٢٥).
(٢) (ص/ ٢٢٦ - ٢٢٧).

كتاب البعث والنشور للبيهقي
وكتاب التذكرة للقرطبي

ويجب الحذر مما في كتاب «البعث والنشور»[١]، للحافظ البيهقي ما لا نعتقد في البيهقي أنه يقوله، وإنما هو من باب الرواية التي ينظر في سندها ومتنها بناء على الشروط المعروفة، وفيه يقولون: «ثم يقول عز وجل: لمن الملك اليوم. فلم يُجبه أحد. ثم يقول لنفسه تبارك وتعالى: لله الواحد القهار» اهـ.

ومثل هذا الكلام أيضًا في كتاب «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة»، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ)، وهو مما دُسَّ عليه يقولون فيه[٢]: «ثم يقول الله عز وجل ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ فيجيب نفسه المقدسة بقوله ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾﴾)» اهـ.

ويقولون:[٣] «ثم قال: أنا الجبار لمن الملك اليوم، فلم يجبه أحد فيقول جل ثناؤه وتقدست أسماؤه (لله الواحد القهار)» اهـ.

وهذا ليس معتمدًا لأنه منافٍ لعقيدة أهل السنة، لله كلام واحد هو به آمر وناهٍ وواعد ومتوعِّد ومخبر ومستخبر، وكلامه

---

(١) البعث والنشور (مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص٣٣٨).

(٢) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ص١٩٤).

(٣) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (ص/ ١٩٥).

واحد بإجماع الأمة كما نقل ذلك القرافي المالكي في كتابه «الفروق» قال: «مسألة: وكلام الله واحد بإجماع الأمة» اهـ. لأنه لو قيل (كلام الله متعدد) يلزم منه حدوث كلامه، والله تعالى منزّه عن سمات الحدوث.

قال الله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [سورة غافر].

قال المفسر القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن:[١] «وعن النحاس: وأصح ما قيل فيه ما رواه أبو وائل عن ابن مسعود قال: يحشر الناس على أرض بيضاء مثل الفضة لم يعص الله جل وعز عليها، فيؤمر منادٍ ينادي (لمن الملك اليوم)» ثم قال: «والقول صحيحٌ عن ابن مسعودٍ وليس هو مما يؤخذ بالقياس ولا بالتأويل» اهـ.

وقد قال الفقيه المفسر فخر الدين الرازي في كتابه التفسير الكبير في الرد على من قال إن الله تعالى يسأل ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ فلا يجيبه وهو تعالى يجيب نفسه ويبين أنه باطل لا أصل له:[٢] «الأول: قال المفسرون إذا هلك كل من السموات ومن في الأرض فيقول الرب تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾؟ يعني يوم القيامة فلا يجيبه أحد فهو تعالى يجيب نفسه فيقول ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ قال أهل الأصول هذا القول ضعيف

---

(١) الجامع لأحكام القرآن في المجلد الخامس عشر ص ٣٠٠، دار المعرفة الطبعة الثانية.

(٢) التفسير الكبير في المجلد الرابع عشر في الجزء السابع والعشرون ص ٤١، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

وبيانه من وجوه الأول : أنه تعالى بيّن أن هذا النداء إنما يحصل يوم التلاق ويوم البروز ويوم تجزى كل نفس بما كسبت، والناس في ذلك الوقت أحياء، فبطل قولهم إن الله تعالى إنما ينادي بهذا النداء حين هلك كل من في السموات والأرض والثاني: أن الكلام لا بد فيه من فائدة لأن الكلام إما أن يذكر حال حضور الغير، أو حال ما لا يحضر الغير، والأول: باطل ههنا لأن القوم قالوا إنه تعالى إنما يذكر هذا الكلام عند فناء الكل، والثاني: أيضًا باطل لأن الرجل إنما يحسن تكلمه حال كونه وحده إما لأنه يحفظ به شيئًا كالذي يكرر على الدرس وذلك على الله محال، أو لأجل أنه يحصل سرور بما يقوله وذلك أيضًا على الله محال، أو لأجل أن يعبد الله بذلك الذكر وذلك أيضًا على الله محال، فثبت أن قول من يقول إن الله تعالى يذكر هذا النداء حال هلاك جميع المخلوقات باطل لا أصل له» اهـ.

وقال أيضًا: «أن في يوم التلاق إذا حضر الأولون والآخرون وبرزوا نادى منادٍ (لمن الملك اليوم)». انتهى كلام الرازي.

ومثل هذا الكلام ذكر محمد بن مصلح الدين مصطفى القَوجَوِيُ الحنفي في كتابه حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي[1]: «من أنه إذا حضر الأولون والآخرون يوم التلاق وبرزوا لله جميعًا نادى منادٍ (لمن الملك اليوم)» اهـ.

(١) حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي في الجزء السابع ص٣٠٧ دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

وقال القاضي أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي في كتابه إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم[١]: «أي ينادي منادٍ لمن الملك اليوم» ثم قال: «لما روي أنه يجمع الله الخلائق يوم القيامة في صعيد واحد في أرض بيضاء كأنها سبيكة فضة لم يعص الله فيها قط فأول ما يتكلم به أن ينادي منادٍ (لمن الملك اليوم لله الواحد القهار)» اهـ. . قال معلق أخرجه ابن المبارك في الزهد[٢] وابن أبي الدنيا في الأهوال[٣] عن ابن مسعودٍ موقوفًا اهـ.

فقد تبين واتضح أن القول الصحيح المعتمد الموافق لعقيدة المسلمين أن الملَكَ هو الذي ينادي في موقف القيامة بأمرٍ من الله والملَك نفسه يجيب وليس الله كما زعم أهل التشبيه والتجسيم الذين وصفوا الله بصفات حادثة واعتقدوا أن كلامه ككلام خلقه يتكلم بعد سكوت ويسكت بعد كلام وأن كلامه يتخلله انقطاع وهذا تشبيه لله بخلقه وتكذيب لقول الله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾.

فلا حجة للمشبهة الصوتية فيما قيل من أن الله تعالى يقول بعد أن يقبض عزرائيلُ أرواح الخلق والملائكة فيقبض اللهُ روحَ عزرائيل (لمن الملك اليوم) فيجيب نفسَه بنفسِه (لله الواحد القهار)، لأنه حديث ضعيف رواه الطبراني.(والرواية الأخرى

---

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المجلد السابع ص٢٣٠، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
(٢) الزهد (٢/ ١١٥).
(٣) الأهوال (١/ ١٤٦).

التى هى أقوى إسنادًا التى رواها ابنُ أبى الدنيا فى كتابه البعث وغيرُه وصححها الحاكم فى المستدرك فيها التصريح بأن الملك ينادى بذلك.)

يقال لهم: أليس الله تعالى كان موجودا قبل هذه الحروف؟ فهي محدثة أحدثها هو، فكيف يتصف الله بشيء محدث؟ بل قولهم فيه نسبة الحدوث إلى ذات الله لأن ما يتصف بالحادث فهو حادث، وإنما تأويل ما ورد في القرءان من هذه الألفاظ أنها عبارة عن كلامه الأزلي الأبدي. فالكلام الأزلي يُعبَّرُ عنه باللفظ الماضي وبلفظ المضارع وبلفظ الأمر، فكلام الله القائم بذاته غير مجتزئ ولا متبعض كما أن حياته صفة قائمة بذاته أي ثابتة له لا تتجزأ ولا يتخللها انقطاع.

وأحسن منه من حيث الإسناد ما رواه أبو بكر عبد الله بن أبي داود في كتابه «البعث»[١] قال: «حدثنا الحسن بن يحي بن كثير قال: حدثنا أبي قال: حدثنا سُليم بن أخضر عن التيمي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: ينادي مناد بين يدي الصيحة يا أيها الناس أتتكم الساعة - ومدّ بها التيمي صوته - قال فيسمعه الأحياء والأموات وينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا ثم ينادي مناد لمن الملك اليوم لله الواحد القهار»[٢]. أخرج هذا الحديث الديلمي في فردوس الأخبار

---

(١) البعث (ص/ ٢٦).

(٢) وإضافة النزول إلى الله ليس على حقيقته ولا على ظاهره بل هو متأولٌ عند جميع أهل السنة والجماعة وقد قال الإمام مالك: «نزول رحمة لا نزول نُقلة» رواه الزرقاني في شرحه على موطأ مالك، لأن الله موجود بلا مكان منزه عن الحركة والسكون والانتقال.

وعزاه السيوطي لابن أبي الدنيا في البعث مرفوعا و لعبد بن حميد في زوائد الزهد وابن أبي حاتم والحاكم وصححه في المستدرك وأبي نعيم في الحلية عن ابن عباس موقوفا عليه.
وهذا سالم من نسبة النطق بالصوت إلى الله وهو عقيدة أهل التنزيه والإثبات، يثبتون لله ما أثبته لنفسه وما أثبته له نبيه مع تجنب حمل النصوص على ظواهر المتشابه، بل يعتقدون للمتشابه معاني تليق بالله ليس فيها إثبات صفة حادثة لله كما أنهم ينزهون ذاته عن الحجمية والجسمية فينبغي أن لا يلتفت إلى ما يذكر في كثير من التفاسير من أن الله تعالى هو الذي يقول بعد فناء الخلق كلهم سوى الجن والملائكة مجيبا لنفسه لمن الملك اليوم لله الواحد القهار فإنه يتبادر إلى ذهن المطالع لهذا الكلام أن الله ينطق بالصوت في ذلك الوقت وهذا مما لا يجوز اعتقاده وهو تشبيه وكفر.

كتاب التذكرة للقرطبي

ومما يجب الحَذَر منه أيضًا ما في كتاب «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة»[١]، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ)، وهو مما حذَّر منه[٢]: «الثالث: ما حكاه الطبري عن فرقة منها مجاهد. أنها قالت: المقام المحمود هو أن يجلس الله محمدًا ﷺ معه على كرسيه، وروت في ذلك حديثًا. قلت: وهذا قول مرغوب عنه».

ويقولون: «فصل: إذا أثبت أن المقام المحمود هو أمر الشفاعة الذي يتدافعه الأنبياء عليهم السلام حتى ينتهي الأمر إلى نبينا محمد ﷺ، فيشفع هذه الشفاعة العامة لأهل الموقف مؤمنهم وكافرهم ليراحوا من هول موقفهم» اهـ.

ومثل هذا الكلام ما في كتاب «المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح»، للحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (٧٠٥هـ)[٣]، وهو مدسوس على الحافظ الدمياطي، يقولون فيه والعياذ بالله تعالى: «وعن ثعلبة بن الحُكَم الصحابي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله عز وجل للعلماء يوم القيامة إذا قعد على كرسيه لفصل عباده: إني لم أجعل علمي

---

(١) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ص١٩٤).

(٢) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (ص/ ٢٨٥).

(٣) المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح (مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ص٢١).

وحلمي فيكم إلا وأنا أريد أن أغفر لكم على ما كان منكم ولا أبالي» اهـ.

وهذا كفر وضلال وتشبيه لله بخلقه.

وأما قول الله تعالى ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [سورة الإسراء].

قال الإمام المفسر محمد بن جرير الطبري في تفسيره ما نصه[1]: «فقال أكثر أهل العلم: ذلك هو المقام الذي هو يقومه ﷺ يوم القيامة للشفاعة للناس - أي للمسلمين فالكفار لا أحد من الشفعاء يشفع لهم - ليريحهم ربهم من عظيم ما هم فيه من شدة ذلك اليوم»، ثم قال: «حدثنا سليمان بن عمرو ابن خالد الرقي، قال: ثنا عيسى بن يونس، عن رشدين بن كريب، عن أبيه عن ابن عباس، قوله (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودًا) قال: المقام المحمود: مقام الشفاعة»، ثم قال الطبري بعد أن نقل قولا لم يصح عن مجاهد ما نصه: «وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صح به الخبر عن رسول الله وذلك ما حدثنا به أبو كريب، قال: ثنا وكيع، عن داود بن يزيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) سئل عنها، قال: (هي الشفاعة)» اهـ..

(١) (طبعة دار الجيل بيروت المجلد الثامن الجزء الخامس عشر ص٩٧).

قال المفسر الحسين بن مسعود البغوي في تفسيره[١] في هذه الآية: «المقام المحمود هو: مقام الشفاعة لأمته لأنه يحمدُه فيه الأولون والآخرون» اهـ.

وليس تفسير هذه الآية كما تقول الوهابية وسلفهم المجسمة المشبهة أن الله تعالى يقعد النبي محمدا عليه الصلاة والسلام معه على العرش، وكذب وافترى من نسب هذا التشبيه والتجسيم لصحابي كالعباس وابنه أو عائشة أو ابن مسعود أو تابعي كمجاهد أو لأحد من السلف الصالح.

وقد قال الحافظ ابن الجوزي في كتابه «أخبار الصفات» المشهور باسم «الباز الأشهب المنقضّ على مخالفي المذهب»[٢]: رُوي عن عائشة رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن المقام المحمود قال: وعدني ربي بالقعود على العرش.

قلتُ - أي ابن الجوزي -: هذا حديث مكذوب لا يصح عن رسول الله ﷺ.

قال ابن حامد - أي المجسم -: يجب الإيمان بما ورد من المماسة والقرب من الحق لنبيه في إقعاده على العرش. قال: وقال ابن عمر: (وإن له عندنا لزلفى)، وقال: ذكر الله الدنو منه حتى يمس بعضه.

---

(١) (طبعة دار المعرفة الطبعة الثالثة سنة ١٤١٣هـ الجزء الثالث ص١٣٠).

(٢) أخبار الصفات (طبعة دار الجنان الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ ما نصه: «الحديث التاسع والثلاثون).

قلت - أي ابن الجوزي -: وهذا كذب على ابن عمر ومن ذكر تبعيض الذات كفر بالإجماع.

قال القاضي - أي أبو يعلى المجسم -: يقعد نبيه على عرشه بمعنى يدنيه من ذاته ويقربه منها ويشهد له قوله (فكان قاب قوسين أو أدنى) وقال ابن عباس: كان بينه وبينه مقدار قوسين. قلت -أي ابن الجوزي -: هذا عن جبريل لا عن الله سبحانه ومن أجاز القرب من الذات أجاز الملاصقة وما ذهب إليه القاضي صريح في التجسيم» اهـ.

قال الإمام جمال الدين المتولي الذي هو من أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي: «من اعتقد قدم العالم، أو حدوث الصانع، أو نفى ما هو ثابت للقديم بالإجماع ككونه عالمًا قادرًا، أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع، كالألوان، أو أثبت له الاتصال والانفصال، كان كافرًا» اهـ. نقله عنه الحافظ النووي في كتابه «روضة الطالبين»[1].

وأما ما ينسب لمجاهد كما في تفسير الطبري وغيره أنه يقول: «يقعده ربه معه على العرش»، فهذا كذب ولم يصح عن مجاهد، فالطبري لم يصحح القول عن مجاهد الذي رواه عن ليث ابن أبي سليم، بل هو قال أن القول الصواب هو ما ثبت صحته عن الرسول أنه قال في المقام المحمود أي الشفاعة.

فالطبري روى عن مجاهد هذا القول بهذا السند: «حدثنا عباد ابن يعقوب الأسدي قال ثنا ابن فضيل عن ليث عن مجاهد

(١) روضة الطالبين (الجزء العاشر طبعة المكتب المسمى الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ص٦٤).

. . .» إلى آخر كلامه، فعباد بن يعقوب قال فيه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في كتابه «لسان الميزان» ما نصه[١]: «عباد بن يعقوب الأسدي الرواجني أبو سعيد الكوفي الرافضي»، وقال الإمام الحافظ ابن الجوزي الحنبلي رحمه الله تعالى في كتابه «الضعفاء والمتروكين» ما نصه[٢]: «عباد بن يعقوب الرواجني أبو سعيد الكوفي يروي عن شريك، قال ابن حبان كان رافضيا داعيا يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك وقال ابن عدي روى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت وما له غيرهم» اهـ.

وأما الليث بن سليم هذا فقد قال فيه الحافظ العُقيلي في كتابه «الضعفاء الكبير» في باب حرف اللام ما نصه: «كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يُضَعِّفُ لَيْثَ بْنَ أَبِي سُلَيْم»، وقال أيضا: «حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: سمعت عثمان بن أبي شيبة، قال: سألت جريرا عن الليث، وعن عطاء بن السائب، وعن يزيد بن أبي زياد، فقال: كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم عطاء، وكان ليث أكثر تخليطا قال: وسألت أبي عن هذا، فقال: أقول كما قال جرير.

حدثنا عبد الله، قال: سمعت أبي يقول: ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث ولكن حَدّث عنه الناس» اهـ.

وقد غلط وخبط وخلط وأبعد حسن السقاف عندما ادعى

---

(١) لسان الميزان (المجلد السابع ص٢٦٣).
(٢) الضعفاء والمتروكين (طبعة دار الكتب العلمية الجزء الثاني ص٧٧).

على مجاهد أنه قال بهذا القول الفاسد، كما في تعليقه على كتاب الذهبي المسمى «العلو للعلي الغفار»، فهذا لم يقله مجاهد ولا غيره من السلف الصالح.

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي أيضا في كتابه «الباز الأشهب» في الرد على ما يفترى على رسول الله ﷺ ما نصه[1]: «حديث العباس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: فوق السماء السابعة بحر بين أعلاه وأسفله كما بين السماء والأرض والله تعالى فوق ذلك. قلت: هذا حديث لا يصح تفرّد به يحيى بن العلاء، قال أحمد: هو كذاب يضع الحديث وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال ابن عدي: أحاديثه موضوعة».

وقال ابن الجوزي بعد كلام: «أما لفظة القعود فقد رواها عن ابن عباس ولا يصح وأما القيام فيرويها عيسى عن جابر عن عمر بن الصبح.

قال البخاري: قال عمر بن الصبح: أنا وضعت - أي اختلقها من عند نفسه - خطبة رسول الله.

وقال ابن حبان: وكان يضع الحديث على الثقات لا يصح كَتْبُ حديثِه إلا على التعجب - أي لإنكارها والتحذير منه -، ثم قال: قلتُ وبمثل هذه يثبت لله صفة، أين العقول؟! تعالى الحق أن يوصف بقيام وهو انتصاب القامة ولا يوصف بالقعود لأنها حالة الجسماني» اهـ.

---

(١) الباز الأشهب (ص/ ١٥٩).

ومما يجب التحذير منه، وهوكفر صريح ما كُذِب على ابن مسعود أنه نقل عن رسول الله ﷺ أنه قال في المقام المحمود كما في مستدرك الحاكم على الصحيحين ويليه تضمينات الذهبي في التلخيص والميزان[١]: «يوم ينزل الله فيه على كرسيه يئط به كما يئط الرحل من تضايقه كسعة ما بين السماء والأرض»، وهو كذب معارض لصريح القرءان والسنة النبوية وإجماع الأمة، فالله ليس كمثله شيء منزه عن القعود والجلوس والحركة والسكون والحجم والكمية وما كان من صفات المخلوقين، مع العلم أن مشيئة الله لا تتعلق بالمستحيل العقلي.

وهذا لا يصح عن ابن مسعود ولا عن رسول الله ﷺ ففي سنده أبي اليقظان عثمان بن عمير وهو ضعيف قال الذهبي فيه: «ضعيف ضعّفه الدراقطني»، وضعفه الإمام أحمد وغيره.

وإن كان في المستدرك على الصحيحين فإن المستدرك فيه الصحيح وغير الصحيح كما هو معروف عند الحفاظ والمحدثين، بل قال بعضهم: «إن الحاكم فيه تساهل».

ومما يجب التحذير منه أيضا ما يفترى على ابن مسعود رضي الله عنه أنه نقل عن رسول الله ﷺ أنه قال في تفسير المقام المحمود: «يجلسني على العرش»، فقد قال الذهبي المتناقض في كتابه المسمى «العلو للعلي الغفار» ما نصه[٢]: «هذا حديث

---

(١) التلخيص والميزان (طبعة دار الكتب العلمية الجزء الثاني الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ ص٣٩٦).

(٢) العلو للعلي الغفار (طبعة دار الإمام النووي الأردن الطبعة الثانية سنة ١٤٢٤هـ ص٣٠٥).

منكر لا يُفرح به، وسلمة هذا - وهو أحد رواة هذا الحديث المكذوب - متروك الحديث، وأشعث - أيضا من رواة الحديث - لم يلحق ابن مسعود» اهـ.

وكذلك ضعفه الوهابي المتناقض الألباني في سلسلته الضعيفة[١] حيث حكم عليه بقوله «باطل»، وقال أيضا: «ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائرا أن يفتي بعض العلماء من المتقدمين - يقصد أئمته المجسمة منتقدا عليهم - بأثر مجاهد هذا كما ذكره الذهبي عن غير واحد منهم» اهـ.

ومن تناقضات الوهابية وزعمائها في هذه المسألة:

قول إمام المشبهة والمجسمة ابن تيمية الحراني في كتابه المسمى «مجموع الفتاوى» المجلد الرابع واصفا الله بالجلوس ومشبها له بخلقه كاذبا ومفتريا على الأولياء والعلماء، نعوذ بالله من الكفر وأهله[٢]: «فقد حدَّث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون أن محمدًا رسول الله يُجلسه ربه على العرش معه» اهـ. . وابن تيمية أيضًا أثبت قول المجسم عثمان الدارمي في كتابه المسمى «الرد على بشر المريسي» وأثنى عليه بزعمه ونقله هو وأثبته محتجا به أيضا في كتابه المسمى «بيان تلبيس الجهمية»[٣]: «ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السماوات والأرض» اهـ. نعوذ بالله من مقت القلوب.

---

(١) (٢/ ٢٥٥/ ٨٦٥).

(٢) (ص/ ٣٧٤).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (المجلد الأول ص٥٦٨).

وفي كتاب «مجموع الفتاوى»[١]، وكتاب «شرح حديث النزول»[٢] يقول ابن تيمية: «فما جاءت به الآثار عن النبي من لفظ القعود والجلوس فى حق الله تعالى كحديث جعفر بن أبي طالب وحديث عمر» اهـ.

- وفي الصحيفة ذاتها يقول: «إذا جلس تبارك وتعالى على الكرسي سُمِع له أطيط كأطيط الرَّحل الجديد» اهـ.

وتلميذه ابن قيم الجوزية في كتابه المسمى «القصيدة النونية» مع شرحها للمجسم الوهابي العنيد[٣]، يُثبِتُ في أول كلامه أن المقام المحمود أي الشفاعة، ثم يناقض نفسه بعد ذلك فيقول بنسبة الجلوس إلى الله والعياذ بالله تعالى ناقلا بصيغة الجزم مُفتَرِيًا على مجاهد، يقول: «وروى ابن جرير وغيره في تفسير (عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا) أن المقام المحمود هو الشفاعة العظمى،وذكر عن مجاهد أن المقام المحمود هو أن الله يُجلس رسوله معه على العرش» اهـ. وفي كتابه المسمى «بدائع الفوائد» لابن قيم الجوزية يقول[٤]: من بحر [المتقارب]

ولا تنكروا أنه قاعد
ولا تنكروا أنه يقعده

وقد كذب على الدارقطني فى نسبة هذا البيت له.

بينما يقول إمام الوهابية المجسم الألباني رادًّا على أسياده،

(١) مجموع الفتاوى (المجلد الخامس ص/ ٥٢٧).
(٢) شرح حديث النزول (طبع دار العاصمة ص/ ٤٠٠).
(٣) وكلهم كذلك عنيد - محمد خليل هراس، مطبعة الإمام - (القاهرة، ص٢٥٦).
(٤) بدائع الفوائد (طبعة دار الكتاب العربي ٤/ ٤٠).

في كتابه المسمى «مختصر العلو للعلي الغفار»[١]: «فكنتُ - أي الألباني - أُحِب له - أي للذهبي - أن لا يتردد في إنكار نسبة القعود إلى الله تعالى وإقعاده محمدًا على عرشه ما دام أنه لم يأتِ نص ملزم عن النبي ﷺ، ومعناه ليس له شاهد في السنة، ومعناه ولفظه لم يتوارد على ألسنة الأئمة». ثم قال: «ومن العجيب حقًا أن يعتمد هذا الأثر ابن القيم». ويقول[٢]: «قال ابن القيم: ولا تنكروا أنه قاعد ولا تنكروا أنه يُقعِدُه! قلتُ - أي الألباني -: وقد عرفتُ أن ذلك لم يثبت عن مجاهد، بل صح عنه ما يُخالفه كما تقدم. وما عزاه للدارقطني لا يصح إسناده كما بيناه في الأحاديث الضعيفة».

ثم قال: «وجعل ذلك قولا لابن جرير فيه نظر» اهـ.

فيا لفضيحة الوهابية الذين يتيهون في كل وادٍ يُناقضون أنفسهم وزعماءهم ولا يعرفون ربهم الذي خلقهم.

وقد نقل ابن المعلم القرشي المتوفى سنة ٧٢٥هـ في «نجم المهتدي»[٣] عن «كفاية النبيه في شرح التنبيه» ما حكاه القاضي حسين عن نص الإمام الشافعي رضي الله عنه: «من اعتقد أن الله جالس على العرش فهو كافر».

وقال الإمام الأشعري رضي الله عنه: «من اعتقد أن الله جسم فهو غير عارف بربه وإنه كافر به».

---

(١) مختصر العلو للعلي الغفار (طبعة المكتب المسمى الإسلامي لزهير الشاويش الوهابي، ص١٩).
(٢) مختصر العلو للعلي الغفار (ص/ ٢٠).
(٣) نجم المهتدي (ص/ ٥٥١).

كتاب المنتقى لابن الجارود

ومما يُحذَر، ما في كتاب «المنتقى»، ما افتُرِيَ على ابن الجارود (**٣٠٧**هـ) حيث يقولون فيه[١]: «حدثنا أحمد بن يوسف السُّلمي، وأبو داود سليمان بن مَعبد قالا: ثنا النضر هو ابن محمد قال: ثنا عكرمة يعني ابن عمار، عن يحيى قال: ثنا أبو سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: الربا سبعون بابًا أهونها عند الله كالذي ينكح أمه» اهـ. والعياذ بالله تعالى.

وهذا الحديث لا يصح، فقد اعترض عليه الحافظ ابن الجوزي واعتبره موضوعًا.

فقد قال الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في كتابه «الموضوعات»[٢]، كتاب البيع والمعاملات، عند قولهم: باب تعظيم أمر الربا على الزنا، في معرض إيراده للأحاديث المكذوبة: «فيه عن أبي هريرة وأنس وابن حنظلة وعائشة: **فأما حديث أبي هريرة فله طريقان: الطريق الأول**: أنبأنا عبد الوهاب الحافظ قال: أنبأنا محمد بن المظفر قال: أنبأنا أبو الحسن أحمد بن محمد قال: أنبأنا يوسف بن أحمد قال: حدثنا العُقَيلي قال: حدثنا محمد بن العباس المؤدّب قال: حدثنا

---

(١) المنتقى (دار الجنان - مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ص١٦٣ باب ما جاء في الربا، حديث رقم ٦٤٧).

(٢) الموضوعات (مؤسسة النداء - أبو ظبي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، المجلد الثالث ص٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠).

سعيد بن عبد الحميد بن جعفر قال: حدثنا عبد الله بن زياد قال: حدثنا عكرمة بن عمّار عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: الربا سبعون بابا أصغرها كالذي ينكح أمه.

الطريق الثاني: أنبأنا زاهر بن طاهر أنبأنا أبو بكر البيهقي أنبأنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم أنبأنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن إسماعيل حدثنا أبو يحيى البزاز حدثنا محمد بن الحسن الحيرى حدثنا حفص بن عبدالرحمٰن حدثنا عبدالله بن زياد حدثنا عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: الربا سبعون بابا أصغرها عند الله كالذى ينكح أمه.

وأما حديث ابن عباس فأنبأنا محمد بن عبد الملك أنبأنا الجوهري عن الدار قطني عن أبى حاتم بن حبان أنبأنا الحسين ابن عبد الله القطان حدثنا الوليد بن عتبة حدثنا محمد بن حمير حدثنا إسماعيل عن حنش عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قال: من أكل درهمًا ربا فهو مثل ستة وثلاثين زنية ومن نبت لحمه من السحت فالنار أولى به.

وأما حديث أنس فله طريقان:

الطريق الأول: أنبأنا محمد بن عبد الملك أنبأنا ابن مسعدة أنبأنا حمزة أنبأنا ابن عدي حدثنا أحمد بن محمد بن الهيثم حدثنا محمد بن على بن الحسن بن شقيق قال: سمعت أبي يقول: أخبرني أبو مجاهد عن ثابت عن أنس قال: خطبنا رسول الله ﷺ فذكر الربا وعظيم شأنه وقال: إن الدرهم يصيب

الرجل من الربا أعظم عند الله في الخطيئة من ستة وثلاثين زنية يزنيها الرجل، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم.

الطريق الثاني: أنبأنا عبد الوهاب أنبأنا المبارك بن عبد الجبار حدثنا عبد الله بن الحسين الهمداني حدثنا الدارقطني حدثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم الصلحي حدثنا أبو فروة يزيد ابن محمد حدثنا أبى حدثنا طلحة بن زيد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: الربا سبعون بابًا أهون باب منه الذى يأتي أمه في الإسلام وهو يعرفها، وإن أربى الربا خرق المرء عرضَ أخيه، وخرق عرض أخيه أن يقول فيه ما يكره من مساوئه، والبهتان أن يقول فيه ما ليس فيه.

وأما حديث ابن حنظلة فله طريقان:

الطريق الأول: أنبأنا ابن الحصين أنبأنا ابن المذهب أنبأنا القطيعي حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي (ح).

وأخبرنا به عبد الحق بن أحمد أنبأنا عبد الرحمٰن بن أحمد حدثنا أبو بكر بن بِشران حدثنا علي بن عمر حدثنا أحمد بن العباس البغوي حدثنا يحيى بن يَزداد أبو الصقر حدثنا حسين ابن محمد حدثنا جرير بن حازم عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة غسيلُ الملائكة قال: قال رسول الله ﷺ: درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية.

الطريق الثاني: أنبأنا عبد الحق أنبأنا عبد الرحمٰن بن أحمد أنبأنا أبو بكر بن بشران حدثنا الدارقطني حدثنا البغوي حدثنا هاشم بن الحرث حدثنا عبيد الله بن عمرو عن ليث عن

عبد الله بن أبى مليكة عن عبد الله بن حنظلة أن رسول الله ﷺ قال: لدرهم ربا أشد عند الله تعالى من ستة وثلاثين زنية في الحطيم.

وأما حديث عائشة فله طريقان:

الطريق الأول: أنبأنا محمد بن أبي القاسم البغدادي أنبأنا حمد بن أحمد الحداد أنبأنا أبو نعيم الحافظ حدثنا أبو إسحاق ابن حمزة حدثنا أبو على محمد بن أحمد بن سعيد حدثنا عبد الله بن محمد بن عيشون حدثنا عبد الغفار بن الحكم حدثنا سوار بن مصعب عن ليث وخلف بن حَوشَبٍ عن مجاهد عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: إن الربا بضع وسبعون بابًا، أصغرها كالواقع على أمه، والدرهم الواحد من الربا أعظم عند الله من ستة وثلاثين زنية.

الطريق الثاني: أنبأنا عبد الوهاب أنبأنا ابن بكران حدثنا العتيقي حدثنا يوسف حدثنا العقيلى حدثنا إبراهيم بن عبد الله ابن سعيد بن محمد الجرمي حدثنا أبو ثميلة حدثنا عمران بن أنس أبو أنس عن ابن أبي مليكة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: لدرهم ربا أعظم عند الله من سبعة وثلاثين زنية.

ليس في هذه الأحاديث شئ صحيح.

أما حديث أبي هريرة ففي طريقيه عبد الله بن زياد وقد كذبوه، وقال البخاري: إنما روى هذا الحديث أبو سلمة عن عبد الله بن سلام نفسه.

وأما حديث أنس ففي طريقه الأول أبو مجاهد واسمه عبد الله بن كيسان المروزي.

قال البخاري: هو منكر الحديث.

والطريق الثاني تفرد به طلحة بن زيد.

قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث.

وأما حديث ابن حنظلة ففي الطريق الأول حسين بن محمد وهو حسين بن محمد بن بهرام أبو محمد المروزي.

قال أبو حاتم الرازي: رأيته ولم أسمع منه، وسئل أبو حاتم عن حديث يرويه حسين فقال: خطأ، فقيل له: الوهم ممن؟ فقال: من حسين ينبغي أن يكون.

وفي الطريق الثاني ليث.

قال أبو حاتم الرازي: لا يشتغل به، وهو مضطرب الحديث.

قال المصنف قال: وإنما يروى هذا عن كعب». انتهى كلام الحافظ ابن الجوزي.

وقد أردنا التنبيه على ذلك لما رأينا من انتشاره على ألسنة بعض الخطباء، فليحذر ذلك.

كتاب الأذكار للنووي

ويجب الحذَر من الدَّس الذي في كتاب «الأذكار»[١]، للحافظ النووي (٦٧٦هـ) والحافظ بريء مما يقولون فيه، حيث قالوا: «وذكر الإمام أبو محمد القاضي حسين من أصحابنا رحمهم الله في كتابه (التعليق) في المذهب قال: نظر بعض الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين إلى قومه يوما فاستكثرهم وأعجبوه، فمات منهم في ساعة سبعون ألفًا، فأوحى الله سبحانه وتعالى إليه: أنك عنتهم، ولو أنك إذ عنتهم حصنتهم لم يهلكوا، قال: وبأي شئ أحصنهم؟ فأوحى الله تعالى إليه: تقول: حصنتكم بالحي القيوم الذي لا يموت أبدًا، ودفعت عنكم السوء بلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال المعلق عن القاضي حسين: وكان عادة القاضي رحمه الله إذا نظر إلى أصحابه فأعجبه سمتهم وحسن حالهم، حصنهم بهذا المذكور، والله أعلم». وفي الهامش يقولون: «أخرج الإمام أحمد وغيره نحو حديث القاضي، لكن ليس فيه قوله (إنك عنتهم..)، وهو ما روي عن صهيب قال: كان رسول الله ﷺ يحرك شفتيه بشئ أيام حنين إذا صلى الغداة، فقلنا: يا رسول الله! لا تزال تحرك شفتيك بعد صلاة الغداة ولم تكن تفعله، فقال: إن نبيًا كان قبلي أعجبته كثرة أمته

(١) الأذكار (النص لطبعة دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، ص٥١٥، وكذا في طبعة مكتبة المتنبي - القاهرة ص٢٨٤).

فقال: لا يروم هؤلاء شيء، فأوحى الله إليه أن خَيِّر أُمَّتك بين إحدى ثلاث: إما أن أسلط عليهم عدوًا من غيرهم فيستبيحهم، أو الجوع أو الموت، قال: فقالوا: أما القتل أو الجوع فلا طاقة لنا به ولكن الموت. قال رسول الله ﷺ: فمات منهم في ثلاثٍ سبعون ألفًا. قال: فقال: فأنا أقول الآن: اللهم بك أحاول وبك أصول وبك أقاتل» اهـ.

وهذا مستحيل على أنبياء الله عليهم الصلاة والسلام ولا يليق بهم، فقد عَصَمَهُم اللهُ تعالى من النظرة الخبيثة ومن الإصابة بالعين، ونسبة ذلك إليهم هو خروج من دين الإسلام والعياذ بالله من الزيغ والضلال.

كتاب «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان»

ويجب الحذر مما في كتاب «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان»[(١)]، ما هو مُفتَرَى على الحافظ ابن حبان وما هو بريء منه، حيث يقولون فيه والعياذ بالله تعالى: «أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى قال: حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: وضعت بين يدي رسول الله ﷺ قصعة من ثريد ولحم فتناول الذراع وكان أحب الشاة إليه فنهس نهسة فقال: أنا سيد الناس يوم القيامة، ثم نهس أخرى فقال: أنا سيد الناس يوم القيامة، ثم نهس أخرى فقال: أنا سيد الناس يوم القيامة.

فلما رأى أصحابه لا يسألونه قال: ألا تقولون: كيف؟ قالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: يقوم الناس لرب العالمين فيسمعهم الداعي وينفذهم البصر وتدنوا الشمس من رؤوسهم فيشتد عليهم حرها ويشق عليهم دنوها منهم فينطلقون من الجزع والضجر مما هم فيه فيأتون آدم فيقولون: يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده وأمر الملائكة فسجدوا لك فاشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه من الشر؟ فيقول آدم: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وإنه كان

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ)، المجلد الثالث ص/ ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١).

أمرني بأمر فعصيته فأخاف أن يطرحني في النار انطلقوا إلى غيري نفسي نفسي فينطلقون إلى نوح فيقولون: يا نوح أنت نبي الله وأول من أرسل فاشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه من الشر فيقول نوح: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وإنه قد كانت لي دعوة فدعوت بها على قومي فأهلكوا وإني أخاف أن يطرحني في النار انطلقوا إلى غيري نفسي نفسي فينطلقون إلى إبراهيم فيقولون: يا إبراهيم أنت خليل الله قد سمع بخلتكما أهل السماوات والأرض فاشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه من الشر؟ فيقول: إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وذكر قوله في الكواكب: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ وقوله لآلهتهم: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ وقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ وإني أخاف أن يطرحني في النار انطلقوا إلى غيري نفسي نفسي فينطلقون إلى موسى فيقولون: يا موسى أنت نبي اصطفاك الله برسالاته وكلمك تكليمًا فاشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه من الشر؟ فيقول موسى: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وإني قد قتلت نفسًا ولم أومر بها فأخاف أن يطرحني في النار انطلقوا غلى غيري نفسي نفسي فينطلقون إلى عيسى فيقولون: يا عيسى أنت نبي الله وكلمة الله وروحه ألقاها إلى مريم وروح منه اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه من الشر فيقول: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وأخاف أن يطرحني في النار انطلقوا غلى غيري نفسي نفسي.

قال عمارة: ولا أعلمه ذكر ذنبًا

فيأتون محمدًا ﷺ فيقولون: أنت رسول الله وخاتم النبيين غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر اشفع لنا إلى ربك..» اهـ. والعياذ بالله.

وهذا لا يليق بأنبياء الله عليهم السلام، فقد قال الله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٢﴾ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾، وقال تعالى ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾، فإذا كان الأولياء لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فكيف بالأنبياء الذين قال الله فيهم ﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾؟! فالأنبياء عليهم السلام يستحيل عليهم أن يصيبهم الخوف والفزع في مواقف يوم القيامة.

(ومما يدل على الكذب الموجود في هذا الحديث على الأنبياء هو أن نوحا بزعمهم اعتبر دعاءه عليهم حراما وأنه يخاف أن يطرحه الله في النار بزعمهم فكيف استجاب الله لنبيه وأهلك الكفار وفيه من الكذب أن عيسى على زعمهم يخاف أن يطرحه الله في النار ولم يذكر ذنبا إلا يكفي هذا لبيان كذب هذا الحديث بهذه الألفاظ).

فتح الباري

ومما يجب الحذَر منه، ما في كتاب «فتح الباري بشرح صحيح»[(١)]، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، وهو ما نُبَرِّئ الحافظ ابن حجر من مثله، ففيه يقولون: «ثم أخرج طرفًا من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التمريض فقال ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال سمعت النبي ﷺ يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت الحديث وهذه الدعوى مردودة والقاعدة بحمد الله غير منتقضة ونظر البخاري أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد وحيث ذكر طرقًا من المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل، فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت» اهـ.

تنبيه: من قال إن الله يتكلم بصوت، وقال إنه صوت أزلي أبدي ليس فيه تعاقب الحروف فلا يُكفَّر إن كان نيته كما يقول، وإلا فهو كافر كسائر المشبهة. وأما أحاديث الصوت فليس فيها ما يُحتج به في العقائد، وقد ورد حديثٌ مختلفٌ في بعض رواته وهو عبد الله بن محمد بن عقيل، روى حديثه البخاري بصيغة التمريض فقال (ويُذكر)، وفيه (فينادي بصوت يسمعه مَن بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ، أنا الملك أنا الديان)، وإنما ذَكَرَه

(١) فتح الباري بشرح صحيح (دار الريان للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، الجزء الأول ص/٢٠٩ - ٢١٠).

البخاري بصيغة التمريض من أجل راويه هذا، وإن كان البخاري ذكر أوَّلَه في كتاب العلم بصيغة الجزم، لأنه ليس فيه ذكر الصوت، وإنما فيه ذكر رحيل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أُنَيس من المدينة إلى مصر.

والحديث الآخر عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: يقول الله يوم القيامة: يا ءادم، فيقول: لبيك وسعديك، فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تُخرج من ذريتك بعثًا إلى النار. هذا اللفظ رواه البخاري على وجهين، بعضهم رواه بكسر الدال وبعضهم رواه بفتح الدال.

قال الحافظ ابن حجر:[1] «ووقع فينادي مضبوطًا للأكثر بكسر الدال، وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول، ولا محذور في رواية الجمهور، فإن قرينة قوله: إن الله يأمرك، تدل ظاهرًا على أن المنادي ملكٌ يأمرُه الله بأن ينادي بذلك. وهذا الحديث رواه البخاري موصولًا مسندًا، لكنه ليس صريحًا في إثبات الصوت صفة لله فلا حجة فيه لذلك للصوتية» اهـ.

وهناك حديث ءاخر: «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماوات شيئًا». ورواه أبو داود -في سننه: كتاب السنة: باب في القرءان - بلفظ: «سمع أهل السماء للسماء صلصلة حجر (انا الذي اعرفه وسمعته ووجدته في الكتب كحجر وليس حجر) السلسلة على الصفوان». وهذا قد يحتج به المشبهة، وليس لهم فيه حجة لأنه الصوت خارج من السماء، فالحديث

(١) فتح الباري (ج١٣/ ص٣٩٣).

فسر الحديث بأن الصوت للسماء، فتبين أن قول الحافظ ابن حجر في موضع من الشرح: إن إسناد الصوت إلى الله بهذه الأحاديث الصحيحة فيه نظر فليُتأمَّل.

فالحاصل أنه ليس في إثبات الصوت لله تعالى حديث مع الصحة المعتبرة في أحاديث الصفات، لأن أمر الصفات يُحتاط فيه ما لا يُحتاط في غيره، يدل على ذلك رواية البخاري القدْرَ الذي ليس فيه ذكر الصوت من حديث جابر هذا بصيغة الجزم، وروايته للقدر الذي فيه ذكر الصوت بصيغة التمريض أي غير الجزم.

(ومن أراد زيادة العلم بحال هذا الحديث وبعض الأحاديث الأخرى التي ورد فيها ذكر الصوت من حيث الإسناد وكيف أنها ضعيفة لا يُحْتَج بها فعليه بجزء الحافظ أبي المكارم الذي ألفه فى هذا الموضوع فإنه بيّن حالها كلها وبيّن أنها كلها ضعيفة من حيث الصناعة الحديثية فلا يُحتجُّ بها).

وفيه[1] «فالنبي في العرف هو المنبأ من جهة الله بأمر يقتضي تكليفًا وإن أمر بتبليغه إلى غيره فهو رسول والا فهو نبي غير رسول» اهـ. وهذا غلط شنيع، كيف يقولون عن النبي غير الرسول أنه ليس مأمورًا بالتبليغ؟! إذا كنا نحن مأمورون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾، فكيف بالنبي؟! أيكون نبيًّا لنفسه؟! فالنبي الرسول والنبي غير الرسول

(١) فتح الباري (ج١١/ ص١١٥).

كلاهما مأمور بالتبليغ، والفرق بينهما أن النبي الرسول جاء بشرع جديد، والنبي غير الرسول جاء باتباع شرع الرسول الذي كان قبله، قال تعالى ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾، فهل بعد هذه الآية كلام؟!

كتاب «الإتقان في علوم القرءان» للسيوطي

ومما يجب الحذر منه، ما في كتاب «الإتقان في علوم القرءان»[١]، للحافظ السيوطي (٩١١هـ)، ما نُبَرِّيء الحافظ السيوطي منه، حيث يقولون: «والثاني أن جبريل إنما نزل بالمعاني خاصة وأنه علم تلك المعاني وعبّر عنها بلغة العرب وتمسك قائل هذا بظاهر قوله تعالى نزل به الروح الأمين على قلبك.

والثالث أن جبريل أَلقى إليه المعنى وأنه عبر بهذه الألفاظ بلغة العرب وأن أهل السماء يقرؤونه بالعربية ثم إنه نزل به كذلك بعد ذلك» اهـ. والعياذ بالله تعالى من سوء المعتقد، فالقرءان كلام الله، ليس حرفًا وليس صوتًا وليس لغة، وهو ليس من تأليف جبريل وليس من تأليف بشر.

وأما قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [سورة يس].

معنى هذه الآية أن الله تعالى يوجد الأشياء بدون تعب ومشقة وبدون ممانعة أحد له، أي أنه يخلق الأشياء التي شاء أن يخلقها بسرعة بلا تأخر عن الوقت الذي شاء وجودها فيه، فمعنى (كن فيكون) يدل على سرعة الإيجاد وليس معناه كل ما أراد الله خلق شيء يقول «كن كن كن»، وإلا لكان معنى ذلك

---

(١) الإتقان في علوم القرءان دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ص١١٨).

أن الله كل الوقت يقول «كن كن كن» وهذا محال لأن الله عزّ وجل يخلق في اللحظة الواحدة ما لا يدخل تحت الحصر.

ثم «كن» لغة عربية والله تعالى كان قبل اللغات كلها وقبل أصناف المخلوقات فعلى قول المشبهة يلزم أن يكون الله ساكتا قبل ثم صار متكلما وهذا محال لأن هذا شأن البشر وغيرهم، وقد قال أهل السنة: لو كان يجوز على الله أن يتكلم بالحرف والصوت لجاز عليه كل الأعراض من الحركة والسكون والبرودة واليبوسة والألوان والروائح والطعوم وغير ذلك وهذا محال، والله تعالى خلق بعض العالم متحركا دائما كالنجوم وخلق بعض العالم ساكنا دائما كالسماوات، وخلق بعض العالم متحركا في وقت وساكنا في وقت وهم الإنس والجن والملائكة والبهائم والرياح والنور والظلام والظلال، وهو سبحانه وتعالى لا يشبه شيئا من هذه العوالم كلّها.

قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأبسط: «ويتكلم لا ككلامنا، نحن نتكلم بالآلات والحروف، والله متكلم بلا آلة ولا حرف» اهـ.

وقال أبو بكر الباقلاني (٤٠٣هـ) في «الإنصاف» ما نصه[1]: «ويدل عليه قول شيخ طبقة التصوف الجنيد رحمه الله، فإنه قال: جلت ذاته عن الحدود، وجل كلامه عن الحروف، فلا حد لذاته، ولا حروف لكلامه» اهـ.

وقال بعض أهل السنة إن الله يخلق الخلق بكن أي بالحكم

(١) الإنصاف (عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ص١٥٢).

الأزلي بوجوده فالآية عندهم عبارة عن أن الله تعالى يخلق العالم بحكمه الأزلي، وحكمه سبحانه كلامه أزلي ليس كلاما مركبا من حروف ولا صوت.

وأما ما ذهبت إليه المجسمة من أن الله ينطق بالكاف والنون عند خلق كل فرد من أفراد المخلوقات فهو سفه لا يقول به عاقل لأنهم قالوا قبل إيجاد المخلوق ينطق الله بهذه الكلمة المركبة من كاف ونون فيكون خطابا للمعدوم، وإن قالوا إنه يقول ذلك بعد إيجاد الشيء فلا معنى لإيجاد الموجود.

وأما التفسيران اللذان ذهب إليهما أهل السنة فإنهما موافقان للعقل والنقل، ثم إنه يلزم على قول المجسمة بشاعة كبيرة وهي أن الله تبارك وتعالى لا يفرغ من النطق بـ «كن» وليس له فعل إلا ذلك، لأنه في كل لحظة يخلق ما لا يدخل تحت الحصر. فكيف يصح في العقل أن يخاطب الله كل فرد من أفراد المخلوقات بهذا الحرف.

كيف يُعقل أن ينطق الله تعالى بالكاف والنون بعدد كل مخلوق يخلقه فإن هذا ظاهر الفساد لأنه يلزم عليه أن يكون الله ليس له كلام إلا الكاف والنون. فما أبشع هذا الاعتقاد المؤدّي إلى هذه البشاعة.

فالتفسيران الأوّلان أحدهما وهو الأول قال به الإمام أبو منصور الماتريدي والثاني قال به الأشاعرة كالبيهقي.

ثم إن الله ما وصف نفسه بالنطق إنما وصف نفسه بالكلام أي بأنه متكلم فلو كان كلام الله نطقًا لجاءت بذلك ءاية من القرءان.

والموجود في القرءان الكلام والقول وهما عبارة عن معنًى قائم بذات الله أي ثابت له معناه الذكر والإخبار وليس نطقا بالحروف والصوت. وقد ألّف الحافظ أبو الفضل المقدسي جزءًا في تضعيف أحاديث الصوت على وجه التحقيق، والبيهقي رحمه الله قد صرّح بأنه لا يصح حديث في نسبة الصوت إلى الله.

وأما ما في كتاب فتح الباري في كتاب التوحيد من القول بصحة أحاديث الصوت فهو مردود، وهو نفسه في كتاب العلم ذكر خلاف ما ذكره في كتاب التوحيد، على أنّ ما ذكره في كتاب التوحيد من إثبات الصوت قال إنه صوت قديم ولم يحمله على الظاهر الذي تقوله المشبهة إنه صوت حادث يحدث شيئا فشيئا يتخلله سكوت كما قال زعيم المشبهة ابن تيمية بأن كلامه تعالى قديم النوع حادث الأفراد، ومثل ذلك قال في إرادة الله وكلا الأمرين باطل. والحافظ (أي ابن حجر العسقلاني) لا يعتقد قيام الحادث بذات الله، فشرحه هذا مشحون بذكر نفي الحركة والانتقال ونحو ذلك في مواضع كثيرة عن الله تعالى، فهو يؤول الأحاديث التي ظاهرها قيام صفة حادثة بذات الله على غير الظاهر.

ثم إنه يلزم من قول إن الله يخلق بلفظ كن الذي هو لفظ مركب من حرفين خَلقُ المخلوق بالمخلوق وهذا محال، إنما يخلق الله المخلوقات بقدرته القديمة ومشيئته القديمة وعلمه القديم.

كتاب «شرح صحيح البخاري» لابن بطال وكتاب «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقّن

ويجب الحذر منه ما في كتاب «شرح صحيح البخاري»[١] ما يُنسَب إليه والعياذ بالله: «ولو كفر من جهل بعض صفات الله لكفر عامة الناس، إذ لا يكاد نجد منهم من يعلم أحكام صفات ذاته، ولو اعترضت جميع العامة وكثيرًا من الخاصة وسألتهم: هل لله تعالى قدرة أو علم أو سمع أو بصر أو إرادة، وهل قدرته متعلقة بجميع ما يصح كونه معلومًا لما عرفوا حقيقة ذلك؟ فلو حكم بالكفر على من جهل صفة من صفات الله تعالى لوجب الحكم به على جميع العامة، وأكثر الخاصة وهذا محال. والدليل على صحة قولنا حديث السوداء، وأن الرسول قال لها: (أين الله) فقالت: في السماء. فقال: من أنا؟ فقالت: أنت رسول الله. فقال: أعتقها؛ فإنها مؤمنة). فحكم لها بالإيمان، ولم يسألها عن صفات الله وأسمائه، ولو كان علم ذلك شرطًا فى الإيمان لسألها عنه كما سألها عن أنه رسول الله، وكذلك سؤال أصحاب رسول الله، عمر بن الخطاب وغيره، رسول الله (ﷺ) عن القدر، فقالوا: يا رسول الله، أرأيت ما نعمل لأمر مستأنف أم لأمر قد سبق؟ فقال: (بل لأمر قد سبق، قال: ففيم يعمل العاملون؟ قال: اعملوا،

(١) شرح صحيح البخاري (لابن بطال، مكتبة الرشد - الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، الجزء العاشر ص٥٠٢ - ٥٠٣).

فكل ميسر لما خلق له) وأعلمهم أن ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم، ومعلوم أنهم كانوا قبل سؤاله مؤمنين، ولا يسع مسلمًا أن يقول غير ذلك فيهم، ولو كان لا يسعهم جهل القدرة وقدم العلم لعلمهم ذلك مع شهادة التوحيد، ولجعله عمودًا سادسًا للإسلام، وهذا بيّن» اهـ. **وهذا كذب وكفر**.

ومثله ما في كتاب «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقّن (٨٠٤هـ)[١]، ولا نعتقد أن ابن الملقن يقول هذا الكلام، حيث يقولون: «أن من جهل بعض الصفات فليس بكافر خلافًا لبعض المتكلمين، لأن الجهل بها هو العلم، إذ لا يبلغ كنه صفاته تعالى، فالجاهل بها المؤمن حقيقة» اهـ. **وهذا تكذيبٌ للدين**.

فقد قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه في كتابه «الفقه الأبسط»[٢]، كما نقل ذلك عنه المحدث الكوثري (١٣٧١هـ) في كتابه «العقيدة وعلم الكلام»[٣]: قال أبو حنيفة: حدثني بعض أهل العلم أن معاذ بن جبل رضي الله عنه لما قدم مدينة حمص اجتمعوا إليه وسأله شاب فقال: ما تقول فيمن يصلي ويصوم ويحج البيت ويجاهد في سبيل الله تعالى ويعتق ويؤدي زكاته غير أنه يشك في الله ورسوله؟ قال: هذا له النار» اهـ. .

---

(١) تحقيق دار الفلاح - إصدارات وزارة الأوقاف - دولة قطر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، تخريج وطباعة دار النوادر، المجلد الثالث والثلاثون ص٤٤٨).

(٢) الفقه الأبسط (ص/٦٠٦).

(٣) العقيدة وعلم الكلام (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ).

ويقول أبو حنيفة أيضًا في كتابه «الفقه الأكبر» المصدر السابق: «وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة، فمن قال إنها مخلوقة أو محدثة، أو وقف أو شك فيها فهو كافر بالله تعالى» اهـ.

وقال ملا علي القاري في كتابه «شرح الفقه الأكبر»[١]: وفي شرح القونوي قال نعيم بن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وقال إسحاق بن راهويه: من وصف الله فشبّه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم» اهـ.

وقال جمال الدين أبو بكر الخوارزمي (٣٨٣هـ) في كتابه «مفيد العلوم ومبيد الهموم»[٢]: الباب السابع فيما يلزم المكلف اعتقاده» ثم قال: «ثم يعتقد قِدم الصفات من قدرته وعلمه وحياته بلا روح ولا نفس وقدرته على مقتدراته قدرة واحدة» ثم قال[٣]: ومن شك في شيء من ذلك فهو كافر» اهـ.

وقال الشيخ عبد الغني النابلسي في كتابه «الفتح الرباني والفيض الرحماني»[٤]: وأما التشبيه: فهو الاعتقاد بأن الله تعالى يشبه شيئًا من خلقه كالذين يعتقدون أن الله تعالى جسم فوق العرش. أو يعتقدون أن له يدين بمعنى الجارحتين، وأن

---

(١) شرح الفقه الأكبر (دار النفائس ص٥١).
(٢) مفيد العلوم ومبيد الهموم (المكتبة العصرية، ص٣٣).
(٣) مفيد العلوم ومبيد الهموم (ص/ ٣٤).
(٤) الفتح الرباني والفيض الرحماني (مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ ص١٠٣).

له الصورة الفلانية، أو على الكيفية الفلانية، أو أنه نور يتصوره العقل، أو أنه في السماء، أو في جهة من الجهات الست، أو أنه في مكان من الأماكن، أو في جميع الأماكن، أو أنه ملأ السماوات والأرض، أو أن له الحلول في شيء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أن الأشياء منحلة منه، أو شيئًا منها. وجميع ذلك كفر صريح. والعياذ بالله تعالى. وسببه الجهل بمعرفة الأمر على ما هو عليه. وبيان ذلك: إن الله تعالى خلق العقل الإنساني وهو الذي يخلق فيه جميع تصوراته وتصديقاته. فإذا أراد العقل أن يؤمن بربه بسبب ذلك التصور» اهـ.

وقال شيخ المتكلمين الإمام محمد بن الحسن بن فورك (٤٠٦هـ) في كتابه «مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري»[(١)]: وكان يقول: العلم بالله تعالى إيمان والجهل به كفر، وإنه لا يصح وجود العلم به مع الجهل شرعًا ولا عقلًا لإجماعهم أنه لا يكون مؤمنًا كافرًا في حال معًا» اهـ.

وقال الإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي التميمي في كتابه «تفسير أسماء الله الحسنى»[(٢)]: «وأما الكلام في طاعات المعتزلة، وسائر أهل الأهواء الضالة، فإن أهل السنة والجماعة يجتمعون على أن الأهواء المؤدية إلى الكفر لا يصح منهم طاعة لله عز وجل، ما يفعلونه من صلاة، وصوم، وزكاة، وحج لأن الله عز وجل أمر عباده بإيقاع هذه العبادة على شرط

(١) مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري (الناشر مكتبة الثقافة الدينية، ص١٢).
(٢) تفسير أسماء الله الحسنى (وهو مخطوط، ص٤٦١).

مقارنة كاعتقاد صحيح العدل والتوحيد، وبشرط أن يراد بها التقرب إلى الله عز وجل، مع اعتقاد صفة الإله على ما هو عليه، ولا يجوز أن يقصده بالطاعة من لا يعرفه، وقد بينا قبل هذا أن المعتزلة، وسائر أهل البدع الضالة، غير عارفين بالله عز وجل، لاعتقادهم فيه خلاف ما هو عليه في عدله، وحكمته» اهـ.

وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني (٣٩٥هـ) في «كتاب التوحيد»[(١)]: باب ذكر الدليل على أن المجتهد المخطئ في معرفة الله عز وجل ووحدانيته كالمعاند. قال الله تعالى مخبرًا عن ضلالتهم ومعاندتهم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾.

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما سُئل عن الأخسرين أعمالًا، فقال: كفرة أهل الكتاب كان أوائلهم على حق فأشركوا بربهم عز وجل وابتدعوا في دينهم وأحدثوا على أنفسهم، فهم يجتمعون في الضلالة ويحسبون أنهم على هدى، ويجتهدون في الباطل ويحسبون أنهم على حق، ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، وقال علي رضي الله عنه: منهم أهل حروراء» اهـ.

---

(١) كتاب التوحيد (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ص٨٠ - ٨١).

وقال الشيخ كمال الدين أحمد بن حسن البياضي الحنفي (١٠٩٧هـ) في كتابه «إشارات المرام من عبارات الإمام»[(١)]: الرابعة: الرد على المعتزلة المنكرين للقضاء والقدر في الأفعال الاختيارية الصادرة عن العباد، ويثبتون علمه تعالى بهذه الأفعال، ولا يسندون وجودها إلى ذلك العلم بل إلى اختيار العباد وقدرتهم، كما في شرح المواقف.

الخامسة: الرد على من نفى العلم بذلك أيضًا من قدمائهم، وأكفرهم الإمام به فيما سيأتي، وصرَّح بكفرهم في ذلك كثير من الأئمة منهم الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى» اهـ.

ومعنى قول الله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ ﴿٢٦٠﴾﴾ [سورة البقرة].

إن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان مؤمنًا ومُصدقًا بقلبه تصديقًا جازمًا لا ريب فيه أن الله تبارك وتعالى قادر على إحياء الموتى وإعادة الخلق يوم القيامة، ولكنه أراد أن يزداد بصيرةً ويقينًا فسأل اللهَ تعالى أن يُرِيَهُ كيف يُحيي الموتى بعد موتهم، وقول الله تعالى ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ ﴿٢٦٠﴾﴾ أي أنا مؤمن غير شاك ولا مُرتاب ولكن تاقت نفسي لأن أرى بعينيَّ ليطمئنَّ قلبي ويزداد يقيني، فمعنى قول إبراهيم **(ليطمئن قلبي)** أي ليطمئنَّ قلبي بإجابة طلبي، لأنه من الجائز أن يعطي الله تعالى بعض الأنبياء جميعَ ما طلب أو أن يعطيَه بعض ما

(١) إشارات المرام من عبارات الإمام (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ص٢٣٠).

طلب ولا يعطيه بعضًا، فسيدنُا محمد ﷺ الذي هو أشرفُ خَلقِ الله وأكرمُهم على الله ما أُعطي جميع ما طلب، بل أُعطي بعض ما طلب ومنع بعض ما طلب، وإبراهيم عليه الصلاة والسلام ما كان جازمًا وقاطعًا في نفسه بأنَّ الله يعطيه ما سأل، ولكنَّه كان مؤمنًا بأنَّ الله تبارك وتعالى قادرٌ على ذلك، ولكن كان عنده احتمال أنَّ الله يريه كيف يُحيي الموتى واحتمال أنه لا يريه، فأجابَ الله تبارك وتعالى سؤال إبراهيم عليه السلام وأمرَهُ أن يأخذَ أربعةً من الطير ويتعرف على أجزائها ثم يُفرقها أشلاء وأجزاء ويجعلَ على كل جبل منهن جُزءًا ثم يَدْعوهُن إليه فيأتينه سَعْيًا بإذن الله، فلمَّا فَعَل إبراهيمُ خليل الرحمٰن ما أمره الله تعالى، صارَ كلُّ جُزء ينضم إلى مثله وعادت الأشلاءُ والأجزاءُ كما كانت وعادت الروح إلى كل طير، ورجعت الطيور الأربعة بقدرة الله ومشيئته إلى إبراهيم عليه السلام، وهو يرى ءايات الله البينات وءاثار قدرته العظيمة التي تدل أنه تعالى لا يُعجزه شيء في الأرض ولا في السماوات فتبارك الله أحسن الخالقين أي أحسن المقدرين.

قال الحافظ البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»[1]: «وأما حديث النبي ﷺ (نحن أحق بالشك من إبراهيم) فقال المزني: لم يشك النبي ﷺ ولا إبراهيم عليه السلام في أن الله قادر على أن يحيي الموتى، وإنما شكا أن يجيبهما إلى ما سألا. وقال أبو سليمان الخطابي رحمه الله: مذهب هذا الحديث

(١) الأسماء والصفات (الطبعة الأولى ١٩٨٥ دار الكتاب العربي، الجزء الثاني ص٢٧٦).

التواضع والهضم من النفس وليس في قوله «نحن أحق بالشك من إبراهيم اعتراف بالشك على نفسه، ولا على إبراهيم صلى الله عليهما، لكن فيه نفي الشك عن كل واحد منهما، يقول: إذا لم أشك أنا ولم أرتَب في قدرة الله عز وجل على إحياء الموتى، فإبراهيم عليه السلام أولى بأن لا يشك فيه ولا يرتاب[١]، وفيه الإعلام أن المسألة من قبل إبراهيم لم تعرض من جهة الشك لكن من قبل طلب زيادة العلم واستفادة معرفة كيفية الإحياء» اهـ.

فليُحذَر من تفسير فاسد يتناقله بعض الناس أن سيدنا إبراهيم عليه السلام شكّ في قدرة الله، وهذا لا يليق بنبي من الأنبياء كما أنه لا يقول به مسلم قط.

فقد انعقد إجماع المسلمين على أن من شكّ في قدرة الله على كل شيء كفر، فكيف يُنسَبُ إلى نبي من الأنبياء الكفر والعياذ بالله؟!

نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»[٢]، عن الإمام الحافظ ابن الجوزي الحنبلي أنه قال: «جحده صفة القدرة كفر إتفاقًا» اهـ. ويدخل في هذا أيضًا من شك في قدرة الله تعالى على كل شيء.

---

(١) تفسير الخازن (١/ ١٩٢).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (طبعة دار الريان سنة ١٤٠٧ر الطبعة الأولى الجزء السادس ص٦٠٤).

كتاب «فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب» للشيخ زكريا الأنصاري

ويجب الحذر مما في كتاب «فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب»[١]، في الهامش لمصطفى الذهبي الشافعي، يقولون فيه: «مبتدع لا نكفره ببدعته، كمنكري صفات الله وخلقه أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة، لاعتقادهم أنهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم» اهـ. والعياذ بالله تعالى.

فقد نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»[٢]، عن الإمام الحافظ ابن الجوزي الحنبلي أنه قال: «جحده صفة القدرة كفر إتفاقًا» اهـ. ويدخل في هذا أيضًا من شك في قدرة الله تعالى على كل شيء.

---

(١) فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب (للشيخ زكريا الأنصاري، دار الفكر الجزء الأول ص٢٧٤).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (طبعة دار الريان سنة ١٤٠٧ر الطبعة الأولى الجزء السادس ص٦٠٤).

كتاب «السيرة النبوية» لأحمد زيني دحلان

ويجب الحذر مما في كتاب «السيرة النبوية»، وهو ما نبرِّىء الشيخ العلامة أحمد زيني دحلان من مثل هذا الكلام الباطل الذي فيه حيث يقولون في طياته[١]: «وفد نصارى نجران: وفد عليه نصارى نجران بالمدينة بعد الهجرة وكانوا ستين راكبًا جاؤه يجادلونه في شأن عيسى عليه السلام، ونجران بلدة كبيرة على سبع مراحل من مكة إلى جهة اليمن، تشمل على ثلاث وسبعين قرية، وكان وصولهم المدينة ودخولهم المسجد النبوي بعد دخول وقت العصر فقاموا يصلون فيه فأراد الناس منعهم لما فيه من إظهار دينهم الباطل، فقال ﷺ: دعوهم تألفًا لهم ورجاءً لإسلامهم ولدخولهم بالأمان. فأقرهم على كفرهم سياسة» اهـ. والعياذ بالله تعالى من نسبة الكفر إلى رسول الله ﷺ، هذا مستحيل على رسول الله، حاشاه من أن يُقِرَّ الكفار على كفرهم.

(١) السيرة النبوية (لأحمد زيني دحلان، دار القلم العربي بحلب الطبعة الأولى١٤١٧هـ، الجزء الثالث ص١٣).

كتاب «الموسوعة اليوسفية في بيان أدلة الصوفية» ليوسف خطَّار محمد

ويجب الحذر مما في كتاب «الموسوعة اليوسفية في بيان أدلة الصوفية» ليوسف خطَّار محمد إذ يقول فيه والعياذ بالله تعالى[١]: «قد رؤي أبو لهب بعد موته في النوم فقيل له: ما حالك؟ فقال: في النار، إلا أنه يُخفف عني كل ليلة بإعتاقي ثويبة عندما بشّرتني بولادة النبي ﷺ وبإرضاعها له، فإذا كان أبو لهب الكافر الذي نزل القرآن بذمّه يُخفف عنه العذاب كل ليلة اثنين بسبب فرحه بمولد النبي ﷺ، فما حال المسلم الموحّد من أمة النبي ﷺ، الذي سُر بمولده». ويقول[٢]: [الطويل]

إذا كان هذا كافرًا جاء ذمه
بتبت يداه في الجحيم مخلَّدًا
أتى أنه في يوم الاثنين دائمًا
يخفف عنه للسرور بأحمدا
فما الظن بالعبد الذي كان عمره
بأحمد مسرورًا ومات موحدا

ويقول[٣]: «فالتخفيف عن أبي لهب من هذا الباب أيضًا لا منكر فيه» اهـ. وهذا تكذيبٌ صريحٌ لصريحِ الكتاب والسنة.

---

(١) الموسوعة اليوسفية في بيان أدلة الصوفية (ليوسف خطَّار محمد، دار كنان طبعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الجزء الأول ص١٨٨).
(٢) الموسوعة اليوسفية في بيان أدلة الصوفية (ص/ ١٨٩).
(٣) الموسوعة اليوسفية في بيان أدلة الصوفية (ص/ ٢٠١).

أبو لهب لا يُخَفَّفُ عنه العذاب

يجب الحذر من بعض المفتريات التي تخالف الشرع الشريف، والتي انتشرت بين بعض العوام ممن لا تحقيق له في العلم ولا باع، والتي مع شهرتها وانتشارها بين العوام فهي قبيحة مردودة ولا يُتمسك بها، لأن ما خالف القرءان والسنة وإجماع الأمة فهو ضلال، وهل بعد كلام الله كلام؟!!

ومن ذلك ما يقوله بعض مدّعي حب النبي والتصوف، حيث يذكرون في مؤلفات وأوراق أن أبا لهب يخفف عنه عذاب النار لعتقه ثويبة، ولا يصح هذا ولا يعوّل عليه.

فقد ذكر البخاري عن عروة ما نصه [قَالَ عُرْوَةُ: وثُوَيْبَةُ مَوْلاةٌ لأَبِي لَهَبٍ كَانَ أَبُو لَهَبٍ أَعْتَقَهَا فَأَرْضَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أُرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بِشَرِّ حِيبَةٍ قَالَ لَهُ مَاذَا لَقِيتَ قَالَ أَبُو لَهَبٍ لَمْ أَلقَ بَعْدَكُمْ غَيْرَ أَنّي سُقِيتُ فِي هَذِهِ بِعَتَاقَتِي ثُوَيْبَةَ] اهـ.

كما هو واضح وجلي أن هذا ليس حديثًا نبويًا، وإنما خبر مرسل أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به، وعلى تقدير أن يكون موصولا فالذي في الخبر رؤيا منام فلا حجة فيه، لأنها ليست رؤيا نبي، ولأن العباس لم يعرض رؤياه على الرسول ﷺ، فلا يُبنى على ذلك حكم شرعي. ثم إنه ليس في النص المذكور الكلام عن التخفيف في نار جهنم، قال الله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُم مِّنۡ عَذَابِهَاۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي كُلَّ كَفُورٖ ٣٦﴾ [سورة فاطر].

قال القاضي عياض المالكي في «إكمال المُعلم بفوائد

مسلم»[1]: «وقد انعقد الإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم، ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب، لكن بعضهم أشد عذابًا من بعض» اهـ.

وكيف يزعم بعض الجهلة أن أبا لهب «يسقى في النار ماءً من بين إصبعيه كل يوم اثنين»، والله تعالى يقول ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَۚ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [سورة الكهف]، كيف يقولون هذا عن أبي لهب وهو الذي سب النبيَّ وءاذاه وهو الذي نزلت سورة قراءنية كاملة في ذمه، وهذا دليل على شدة كفره وعذابه، ولم يحصل أن نزلت سورة كاملة من أولها إلى آخرها في ذم كافر إلا فيه. بعد هذا لا يقبل من أحد أن يترك كلام الله وكلام رسوله ثم يتبع رؤيا منامية لا يبنى عليها حكم شرعي أصلًا.

ويكفينا في ردّ هذا التخريف والتحريف ءايات بيّنات من كتاب الله تعالى، كقوله تعالى ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [سورة البقرة]، وكقوله تعالى ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾ [سورة الفرقان]، وكقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [سورة الزخرف]، ومنها قوله تعالى ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [سورة البقرة]، وقوله تعالى ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [سورة آل عمران]، وقوله سبحانه ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [سورة البقرة]، وقوله تبارك وتعالى ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَۗ﴾ [سورة النساء]، وقوله جل

(١) إكمال المُعلم بفوائد مسلم (ج١/ ٥٩٧).

جلاله ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ﴾ [سورة المائدة]، وقوله تعالى ﴿لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ [سورة هود]، وقوله تعالى ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [سورة الحج]، وقوله تعالى ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُم مِّنۡ عَذَابِهَاۚ﴾ [سورة فاطر]، وقوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ يُخَفِّفۡ عَنَّا يَوۡمٗا مِّنَ ٱلۡعَذَابِ ٤٩﴾ [سورة غافر]، وقوله تعالى ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمۡ إِلَّا عَذَابٗا﴾ [سورة النبأ]، وقوله تعالى ﴿كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعٗا قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمۡ عَذَابٗا ضِعۡفٗا مِّنَ ٱلنَّارِۖ﴾ [سورة الأعراف]، وقوله تعالى ﴿عَذَابٗا ضِعۡفٗا فِي ٱلنَّارِ﴾ [سورة ص]، وقوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابٗا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفۡسِدُونَ ٨٨﴾ [سورة النحل]، وقوله تعالى ﴿تُسۡقَىٰ مِنۡ عَيۡنٍ ءَانِيَةٖ ٥﴾ [سورة الغاشية]، وقوله تعالى ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرۡدٗا وَلَا شَرَابًا ٢٤ إِلَّا حَمِيمٗا وَغَسَّاقٗا ٢٥﴾ [سورة النبأ]، وقوله تعالى ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ ١٦ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ ١٧﴾ [سورة إبراهيم]، وقوله تعالى ﴿وَسُقُواْ مَآءً حَمِيمٗا فَقَطَّعَ أَمۡعَآءَهُمۡ﴾ [سورة محمد]، وقوله تعالى ﴿وَإِن يَسۡتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ يَشۡوِي ٱلۡوُجُوهَۚ بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتۡ مُرۡتَفَقٗا﴾ [سورة الكهف]، وقوله تعالى ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُۚ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٥٠﴾ [سورة الأعراف].

وقد قال رسول الله ﷺ: فأما الكافر فيُطعَم بحسناته في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له منها نصيب.

وممن رد هذه القصة الواهية الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح البخاري[١]، حيث يقول: «لكنه مخالف لظاهر القرءان قال الله تعالى ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الفرقان]، وأجيب أولًا بأن الخبر مرسل أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به وعلى تقدير أن يكون موصولا فالذي في الخبر رؤيا منام فلا حجة فيه ولعل الذي رآها لم يكن إذ ذاك أسلم بعدُ فلا يحتج به» اهـ. ، ثم نقل عن القاضي عياض الإجماع على أن أعمال الكفار لا تنفعهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب وإن كان بعضهم أشد عذابًا من بعض ا.هـ.

وفي كتاب إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، مبيِّنًا أن الكافر لا ينتفع بالعمل الصالح في الآخرة، يقول[٢]: «واستدل بهذا (لو يكتب ما المراد بهذا هنا) على أن الكافر قد ينفعه العمل الصالح في الآخرة وهو مردود بظاهر، قوله - تعالى - ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الفرقان]، لا سيما والخبر مرسل أرسله عروة ولم يذكر من حدّثه به وعلى تقدير أن يكون موصولا فلا يحتج به إذ هو رؤيا منام لا يثبت به حكم شرعي».

وبعدَ ءايات الله البينات الواضحات في بيان أن الكافر لا يخفف عنه العذاب بل يُضاعَف له، وبعد كلام العسقلاني والقسطلاني الذي مرّ ءانفًا والإجماع الذي نقله القاضي

---

(١) شرح البخاري، المجلد التاسع كتاب النكاح باب الرضاع.
(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٦هـ الجزء ١١ كتاب النكاح ص٣٧٩).

عياض، لا يلتفت بعد كل هذا إلى هذه القصة المخالفة للقرءان مخالفة ظاهرة وواضحة لا تشكل إلا على جاهل، ولا يهولنك يا طالب الحق أن تراها في أي كتابٍ كان أو تسمعها من أي شخص كان وإن تزيا بزي أهل العلم.

وإذا قيل لك هذه القصة صحيحة أو رواها فلان أو هي موجودة في بعض كتب الحديث فاثبت على الحق ولا تحد عنه واذكر ما قاله الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه، ما نصه [وإذا روى الثقة المأمون خبرًا متصل الاسناد رد بأمورٍ، أحدها: أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يَرِدُ بمجوّزات العقول وأما بخلاف العقول فلا، والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ، والثالث أن يخالف الإجماع فيستدل على أنه منسوخ أو لا أصل له لأنه لا يجوز أن يكون صحيحًا غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه] إ.هـ.

وقد ذكر علماء الحديث أن الحديث إذا خالف صريح العقل أو النص القرءاني أو الحديث المتواتر ولم يقبل تأويلا فهو باطل، وذكره الفقهاء والأصوليون في كتب أصول الفقه كتاج الدين السبكي في جمع الجوامع وغيره، والخطيب والبغدادي أحد حفاظ الحديث السبعة الذين نوّه علماء الحديث في كتب المصطلح بهم وهم أصحاب الكتب الخمسة والبيهقي وهذا الخطيب البغدادي وهو مذكور في كتاب تدريب الراوي وغيره» اهـ.

قال الحافظ البيهقي والإمام الحافظ ابن الصلاح وجمهور

علماء المصطلح إنّ الحديث الضعيف يروى في فضائل الأعمال والسِيَر والمغازي والتفسير، أما في العقائد والأحكام فلا، وقال الإمام أحمد: «إذا روينا الضعيف في الفضائل تساهلنا وأما في الأحكام فنتشدد».

وإذا قال قائل هذا الحديث إنما في فضائل الأعمال ومنها الاحتفال بذكرى مولد الرسول فنقول ما قاله الشيخ عبد الله الغماري في هذا الغمار: «ما يوجد في كتب المولد النبوي من أحاديث لا خطام لها ولا زمام هي من الغلو الذي نهى الله ورسوله عنه فتحرم قراءة تلك الكتب ولا يقبل الاعتذار عنها بأنها في الفضائل لأن الفضائل يتساهل فيها برواية الضعيف أما الحديث المكذوب فلا يقبل في الفضائل إجماعًا بل تحرم قراءته وروايته» ا.هـ، وهذا في الضعيف فكيف بالكلام المخالف لصريح القرءان وصحيح السنة وإجماع الأمة. فليتق الله امرؤ يحاول نشر هذه القصة ونحن ننصح كل من اعتقدها أو صدقها أن يرجع عن هذا الضلال المبين للحق والصراط المستقيم بالشهادتين لأنه كذّب الله تعالى بكلامه هذا.

نور العين في بيان أخطاء تفسير الجلالين

قال المحدث عبد الله بن محمد صديق الغماري الحسني الإدريسي في كتابه «بدع التفاسير» ما نصه[(١)]: «تفسير الجلالين ينساق مع الإسرائيليات».

والظن أنه مما أدخل عليه ودس فيه، وإنما اخترناه دون غيره لشهرته وتوفره بين أيدي الناس، على أنا سنذكر التفسير الصحيح أولا إن شاء الله تعالى، ثم نذكر الدخيل الفاسد.

قال أبو بكر بن العربي: «اَلَّذِي أَوْقَعَ النَّاسَ فِي قبول الأخبار الضعيفة والموضوعة في حق الأنبياء هو رِوَايَةُ الْمُفَسِّرِينَ، وَأَهْلُ التَّقْصِيرِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ فِي قَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ، وهي مَصَائِب لَا قَدْرَ عِنْدَ اللَّهِ لِمَنْ اعْتَقَدَهَا رِوَايَاتٍ وَمَذَاهِبَ، وَلَقَدْ كَانَ مِنْ حُسْنِ الْأَدَبِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَلَّا تُبَثُّ عَثَرَاتُهُمْ لَوْ عَثَرُوا، وَلَا تُبَثُّ فَلَتَاتُهُمْ لَوْ اسْتَفْلَتُوا؛ فَإِنَّ إسْبَالَ السِّتْرِ عَلَى الْجَارِ وَالْوَلَدِ وَالْأَخِ وَالْفَضِيلَةُ أَكْرَمُ فَضِيلَةٍ، فَكَيْفَ سَتَرْت عَلَى جَارِك حَتَّى لَمْ تَقُصَّ نَبَأَهُ فِي أَخْبَارِك؛ وَعَكَفْت عَلَى أَنْبِيَائِك وَأَحْبَارِك تَقُولُ عَنْهُمْ مَا لَمْ يَفْعَلُوا، وَتَنْسُبُ إلَيْهِمْ مَا لَمْ يَتَلَبَّسُوا بِهِ، وَلَا تَلَوَّثُوا بِهِ، نَعُوذُ بِاَللَّهِ مِنْ هَذَا التَّعَدِّي وَالْجَهْلِ بِحَقِيقَةِ الدِّينِ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ»[(٢)]. وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ لِعِبَادِهِ فِي بِرِّ الْوَالِدَيْنِ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ فَكَيْفَ بِمَا زَادَ عَلَيْهِ؟ فَمَا ظَنُّك بِالْأَنْبِيَاءِ، وَحَقُّهُمْ أَعْظَمُ،

(١) بدع التفاسير (ص/ ٢٢٤).
(٢) بتصرف خفيف من أحكام القرآن لابن العربي (٧/ ١٦).

وَحُرْمَتُهُمْ آكَدُ، وَأَنْتُمْ تَغْمِسُونَ أَلْسِنَتَكُمْ فِي أَعْرَاضِهِمْ، وَلَوْ قَرَّرْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ حُرْمَتَهُمْ لَمَا ذَكَرْتُمْ قِصَّتَهُمْ من غير تبصر وتثبت.

والْحِكْمَةَ فِي أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ قَصَصَ الْأَنْبِيَاءِ ليقتدي بهم الناس في أخبارهم كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ يَعْنِي أَصْدَقَهُ، وَقَالَ: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾، ولا ينبغي للناس أن يَخُوضُوا فِيهَم إلا بِقَدْرٍ، وَأن يَتَكَلَّمُوا فِي شأنهم بِالحِكْمَة، وإذَا كانوا لَا بُدَّ آخِذِينَ فِي شَأْنِهِمْ ذَاكِرِينَ قَصَصَهُمْ فينبغي أَلَّا يُجاوزوا مَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأن يقُولُوا ذَلِكَ بِصِفَةِ التَّعْظِيم لَهُمْ وَالتَّنْزِيهِ عَنْ غَيْرِ مَا نَسَبَ اللَّهُ إِلَيْهِمْ[١]. وقد قال علماء الحديث رضي الله عنهم: «الإسناد كالسيف للمقاتل، وكالسلم لمن يريد الصعود إلى المقصود»، وروى الإمام مسلم عن الإمام عبد الله بن المبارك نفعنا الله بهما أنه قال: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٢]، وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه: «الذي يطلب الحديث بلا سند كحاطب ليل يحمل الحطب وفيه أفعى وهو لا يدري»[٣]، أي فربما تقتله، فيكون ممن حمل حتفه، وهو هنا قد يكون هلاكه ووقوعه في الضلال المبين.

في الجزء الأول من تفسير الجلالين موضعان:

الأول: عند قوله تعالى في تفسير سورة الأعراف: ﴿فَلَمَّآ

---

(١) بتصرف من أحكام القرآن لابن العربي (٧/ ١٧).
(٢) رواه مسلم في صحيحه: (١/ ١٥)، المقدمة.
(٣) ذكره أبو الهدى الصيادي.

ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾[1] التفسير الصحيح لهذه الآية أن الأب والأم من ذرية آدم وحواء من بعد نبي الله إدريس أشركوا بدل أن يشكروا الله بطاعته، ويدل آخر الآية على ذلك، وهو قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾.

قال الحافظ ابن جرير الطبري: «حدثنا ابن وَكِيع، حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو، عن الحسن: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ ﴿١٩٠﴾﴾ قال: «كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم».

حدثنا محمد بن عبد الأعلى، حدثنا محمد بن ثور، عن معمر قال: قال الحسن: «عنى بها ذرية آدم، ومن أشرك منهم بعده»[2].

ولهذا قال المفسر النسفي في تفسيره: «﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ ﴿١٩٠﴾﴾ أي جعل أولادهما (أي من بعد نبي الله إدريس) له شركاء على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذلك: ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ ﴿١٩٠﴾﴾ أي آتى أولادهما، دليله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ حيث جمع الضمير، وآدم وحواء بريئان من الشرك»[3] اهـ.

وقال أبو حيّان الأندلسي: «ومعنى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ ﴿١٩٠﴾﴾ أي حرفاه عن الفطرة إلى الشرك، كما جاء: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه هما اللذان يهوّدانه وينصرانه

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٩٠.
(٢) تفسير الطبري (١٣/ ٣١٤).
(٣) تفسير النسفي: (٢/ ٥١)، سورة الأعراف: الآية ١٩٠. وتفسير البيضاوي (٢/ ٣٤٨).

ويمجسانه»، وقال القفالُ نحوَ هذا القولِ، قال: «هو الذي خلق كل واحد منكم من نفس واحدة، وجعل من جنسها زوجها، وذكر حال الزوج والزوجة: ﴿جَعَلَا ﴿١٩٠﴾﴾ أي الزوج والزوجة ﴿لَهُۥ ﴿١٩٠﴾﴾ لله تعالى ﴿شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ﴿١٩٠﴾﴾ لأنهما تارة ينسبون ذلك الولد إلى الطبائع، كما هو قول الطبائعيين، وتارة إلى الكواكب، كما هو قول المنجّمين، وتارة إلى الأصنام والأوثان، كما هو قول عبدة الأصنام»، وعلى هذا لا يكون لآدم وحوّاء ذكر في الآية»[(١)] وتكون ضمائر التثنية راجعة إلى الجنسين من الزوج والزوجة، لا إلى آدم وحواء.

أما الدخيل على تفسير الجلالين فهو ما ورد فيه من قولهم: «إن آدم وحواء وافقا إبليس في أمره لهما بتسمية المولود الذي يأتيهما «عبد الحارث»[(٢)].

الملاحظة: أن هذا شيء لا يليق بآدم وحواء أن ينخدعا للشيطان إلى حد الإشراك، فيستحيل على نبي من الأنبياء أن يشرك بالله قبل النبوة وبعدها، وذلك متفق عليه بلا خلاف في عقيدة المسلمين، وقد قال المفسر أبو السعود: «ولا ريب في أنهما عليهما الصلاة والسلام بريئان من سراية الجعل المذكور إليهما بوجه من الوجوه»[(٣)]، وقال أيضا: «وأما ما قيل من أنه لما حملت حواء أتاها إبليس في صورة رجل، فقال لها: «ما

---

(١) تفسير البحر المحيط (٤/ ٤٣٧-٤٣٨).

(٢) تفسير الجلالين: (ص/ ٢٢٣)، سورة الأعراف: الآية ١٩٠. تفسير الجلالين: لمحمد بن أحمد المحلي وعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى.

(٣) تفسير أبي السعود ج٣/ ص. ٣٠٤

يدريك ما في بطنك؟ لعله بهيمة أو كلب أو خنزير، وما يدريك من أين يخرج؟»، فخافت من ذلك، فذكرته لآدم، فأهمهما ذلك، ثم عاد إليها، وقال: «إني من الله تعالى بمنزلة، فإن دعوته أن يجعله خلقا مثلك، ويسهل عليك خروجه تسميه عبد الحارث؟»، وكان اسمه حارثا في الملائكة، فقبلت، فلما ولدته سمته عبد الحارث، فمما لا تعويل عليه، كيف لا وأنه ﷺ كان علما في علم الأسماء والمسميات؟!! فعدم علمه بإبليس واسمه واتباعه إياه في مثل هذا الشأن الخطير أمر قريب من المحال[١] ثم حواء ولية من الوليات أيضا لا تنخدع بهذا للشيطان، فالله يقول في أوليائه: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[٢].

الثاني: في تفسير سورة يوسف: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾[٣].

التفسير الصحيح: قال الفخر الرازي: «المراد أنه عليه السلام هم بدفعها عن نفسه، ومنعها عن ذلك القبيح، لأن الهم هو القصد، فوجب أن يحمل في حق كل أحد على القصد الذي يليق به، فاللائق بالمرأة (أي في حق زليخا امرأة العزيز) القصد إلى تحصيل اللذة والتنعم والتمتع، واللائق بالرسول المبعوث إلى الخلق القصد إلى زجر العاصي عن معصيته، وإلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يقال: هممت بفلان أي بضربه ودفعه.

---

(١) المصدر السابق نفسه.
(٢) سورة يونس: الآية
(٣) سورة يوسف: الآية

فإن قيل: فعلى هذا التقدير لا يبقى لقوله: ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾[١] فائدة.

قلنا: بل فيه أعظم الفوائد، وبيانه من وجهين:

الأول: أنه تعالى أعلم يوسف عليه السلام أنه لو هم بدفعها لقتلته، أو لكانت تأمر بقتله، فأعلمه الله تعالى أن الامتناع من ضربها أولى صونا للنفس عن الهلاك.

والثاني: أنه عليه السلام لو اشتغل بدفعها عن نفسه فربما تعلقت به فكان يتمزق من قُدام، وكان في علم الله تعالى أن الشاهد يشهد بأن ثوبه لو تمزق من قدام لكان يوسف هو الخائن، ولو كان ثوبه ممزقا من خلف لكانت المرأة هي الخائنة، فالله تعالى أعلمه بهذا المعنى، فلا جرم لم يشتغل بدفعها عن نفسه، بل ولى عنها حتى صارت شهادة الشاهد حجة له على براءته عن المعصية»[٢] اهـ.

ولا يصح ما يروى عن المفسرين أنه حل السراويل وقعد منها مقعد الرجل، فإنه لو كان هذا دل على العزم، والأنبياء معصومون من العزم على الزنا، قاله الحافظ ابن الجوزي[٣].

وقال الفخر الرازي في تفسيره: «إن يوسف عليه السلام كان بريئا عن العمل الباطل والهم المحرم، وهذا قول المحققين من

---

(١) سورة يوسف: الآية

(٢) التفسير الكبير: (١٨/ ١٢٠-١٢١).

(٣) زاد المسير: (٤/ ٢٠٥)، سورة يوسف: الآية زاد المسير في علم التفسير: لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٤، الطبعة الثالثة.

المفسرين والمتكلمين، وبه نقول، وعنه نذب»[١] اهـ، أي ندفع.

وقال بعض العلماء في تفسير: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾: «أحسن ما قيل: «إن جواب لولا محذوف يدل عليه ما قبله: أي لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، فلم يحصل منه هم بالزنا لأن الله أراه برهانه، كما تقول لصديقك: «زرتك لولا أمطرت» فلم تحصل الزيارة لنزول المطر»، وهو ما نبّه إليه المفسر اللغوي أبو حيان الأندلسي في تفسيره، فقال: «الذي نقوله إن يوسف عليه السلام لم يقع منه هم ألبتة، بل هو منفي لوجود رؤية البرهان، كما تقول: قارفت لولا أن عصمك الله»[٢] اهـ.

ومن الأدلة على براءة نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام: «أن الأنبياء متى صدرت منهم زلة أو هفوة استعظموا ذلك، وأتبعوها بإظهار الندامة والتوبة والتواضع، ولو كان يوسف عليه السلام أقدم هاهنا على هذه الكبيرة المنكرة لكان من المحال أن لا يتبعها بالتوبة والاستغفار، ولو أتى بالتوبة لحكى الله

---

(١) التفسير الكبير: (١٨/ ٩٣)، سورة يوسف: الآية التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى.

(٢) البحر المحيط: (٥/ ٢٩٥)، سورة يوسف: الآية تفسير البحر المحيط: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د.زكريا عبد المجيد النوقي، د.أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الطبعة الأولى.

تعالى عنه إتيانه بها كما في سائر المواضع، وحيث لم يوجد شيء من ذلك علمنا أنه ما صدر عنه في هذه الواقعة ذنب ولا معصية»[١] اهـ.

«**واعلم أن الذين لهم تعلق بهذه الواقعة**: يوسف عليه السلام وتلك المرأة وزوجها والنسوة والشهود، ورب العالمين شهد ببراءته عن الذنب، وإبليس أقر ببراءته أيضًا عن المعصية، وإذا كان الأمر كذلك فحينئذ لم يبق للمسلم توقف في هذا الباب.

أما بيان أن يوسف عليه السلام ادعى البراءة عن الذنب، فهو قوله عليه السلام: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ﴾[٢]، وقوله عليه السلام: ﴿رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ﴾[٣].

وأما بيان أن المرأة اعترفت بذلك فلأنها قالت للنسوة: ﴿وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَۖ﴾[٤].

وأما بيان أن زوج المرأة أقر بذلك فهو قوله: ﴿فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيۡدِكُنَّۖ إِنَّ كَيۡدَكُنَّ عَظِيمٞ ٢٨ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ ٢٩﴾[٥].

وأما الشهود فقوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٢٦﴾[٦].

وأما شهادة الله تعالى بذلك فقوله: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ ٢٤﴾[٧] فقد شهد الله

---

(١) التفسير الكبير: (١٨/ ٩٣)، سورة يوسف: الآية
(٢) و(٣) و(٤) و(٥) سورة يوسف: الآية
(٦) سورة يوسف: الآيتان
(٧) سورة يوسف: الآية

تعالى في هذه الآية على طهارته أربع مرات:

أولها قوله: ﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ﴾ واللام للتوكيد والمبالغة، **والثاني** قوله: ﴿وَٱلْفَحْشَآءَ﴾ أي كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء، **والثالث** قوله: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ﴿٢٤﴾﴾، مع أنه قال: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾﴾[1]، **والرابع** قوله: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾﴾ وفيه قراءتان: تارة باسم الفاعل وأخرى باسم المفعول فوروده باسم الفاعل يدل على كونه ءاتيا بالطاعات والقربات مع صفة الإخلاص، ووروده باسم المفعول يدل على أن الله تعالى استخلصه لنفسه واصطفاه وعلى كلا الوجهين فإنه من أدل الألفاظ على كونه منزها عما أضافوه إليه.

وأما بيان أن إبليس أقر بطهارته فلأنه قال: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾[2] فأقر بأنه لا يمكنه إغواء المخلصين، ويوسف من المخلصين لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾﴾ فكان هذا إقرارًا من إبليس بأنه ما أغواه وما أضله عن طريقة الهدى»[3] اهـ.

فيتلخص مما ذكر: أن الله عصم الأنبياء عن الرذائل، ونزههم عنها، ويوسف عليه السلام لم يَشْتَهِها لنفسه، ولا أراد أن يواقعها، ولم يهم بذلك، هذا هو اللائق بالنبي، وهو من تعلق قلبه بمحبة الله وتعظيمه ومخافته، وهذا هو اعتقاد المسلمين.

---

(١) سورة الفرقان: الآية

(٢) سورة ص: الآيتان

(٣) التفسير الكبير: (١٨/ ٩٣ - ٩٤)، سورة يوسف: الآية

فالقول بأن سيدنا يوسف عليه السلام هم بالزنا بامرأة العزيز أي قصد ذلك، هو قول باطل فاسد، مخالف لهدي القرءان، وفيه طعن وقدح بنبي من الأنبياء، وهي دعوى باطلة بالنقل والعقل كما رأيت، بل هي ضلال مبين.

أما الدخيل على تفسير الجلالين فهو قولهم فيه: «قصد ذلك» أي الجماع، أي قصد الزنا[١].

الملاحظة: هذا غلط شنيع يخالف نزاهة الأنبياء، فيستحيل على نبي من الأنبياء قصد الزنا، كما يستحيل عليه فعله لما فيه من الطعن والقدح بنبي من الأنبياء، ومعتقده هالك يلزمه أن يتخلى عن هذا الاعتقاد، وأن يتشهد بنية الرجوع للإسلام.

(١) تفسير الجلالين: (ص/٣٠٦)، سورة يوسف: الآية

وفي الجزء الثاني من هذا التفسير غلطان:

الأول: في تفسير سورة الحج عند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴿٥٢﴾﴾[1].

التفسير الصحيح: أن كلًا من الأنبياء كان يقرأ على قومه، ثم الشيطان يلقي إلى الناس كلامًا غير الذي يقرءونه، أي يزيد للناس من كلامه على ما قاله النبي ليوهم أن النبي قال ذلك، أي ليفتنهم، فينسخ الله ما يلقي الشيطان، ويثبت ما يقرءونه، وذلك ابتلاء من الله، ولا يصح القول بأن الشيطان يلقي على ألسنة الأنبياء كلامًا، وإلا لارتفعت الثقة في كلامهم، ولقال الناس: «لعل هذا من إلقاء الشيطان»، ولذلك استحال حصول ذلك.

قال القشيري: «الشياطين يتعرّضون للأنبياء عليهم السلام، ولكن لا سلطان ولا تأثير فى أحوالهم منهم، ونبيّنا ﷺ أفضل الجماعة - أي أفضل الأنبياء -، وإنما من الشيطان تخييل وتسويل (من التضليل)، وكان لنبيّنا ﷺ سكتات في خلال قراءة القرآن عند انقضاء الآيات، فيتلقّظ الشيطان ببعض الألفاظ، فمن لم يكن له تحصيل توهّم أنه كان من ألفاظ الرسول عليه الصلاة والسلام وصار فتنة لقوم، أما الذين أيدهم بقوة العصمة، وأدركتهم العناية فقد استبصروا، ولم يضرهم ذلك»[2].

---

(١) سورة الحج: الآية

(٢) لطائف الإشارات (٢/ ٥٥٤ - ٥٥٥).

وهذا ما أوضحه النسفي فقال في تفسيره: «لأنه تعالى قال في صفة المنزل عليه: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴿٤٢﴾﴾[١] وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾[٢]، فلما بطلت هذه الوجوه (حيث ذكر النسفي احتمالات ورَدّها) لم يبق إلا وجه واحد، وهو أنه عليه السلام سكت عند قوله: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ فتكلم الشيطان بهذه الكلمات متصلا بقراءة النبي ﷺ، فوقع عند بعضهم (من المشركين) أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي تكلم بها، فيكون هذا إلقاء في قراءة النبي ﷺ، وكان الشيطان يتكلم في زمن النبي عليه السلام ويُسمَعُ كلامه، فقد روي أنه نادى يوم أحد: «ألا إن محمدا قد قتل»، وقال يوم بدر: «لا غالب لكم اليوم من الناس، وإني جار لكم»[٣] اهـ.

أما الدخيل على تفسير الجلالين فهو قولهم: «وقد قرأ النبي ﷺ في سورة النجم بمجلس من قريش بعد: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾[٤] بإلقاء الشيطان على لسانه من غير علمه ﷺ: «تلك الغرانيق العلى منها الشفاعة ترتجى»، ففرحوا بذلك، وكانوا بالقرب منه مع المسلمين، وقالوا: «ما ذكر ءالهتنا بخير قبل اليوم». فجاء جبريل وقال له: «هذا ليس من القرءان»، فحزن رسول الله، وأنزل الله الآية تسلية له:

---

(١) سورة فصلت: الآية
(٢) سورة الحجر: الآية
(٣) تفسير النسفي: (٣/١٠٩)، سورة الحج: الآية ٥٢ .
(٤) سورة النجم: الآية

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ ﴿١٠٩﴾﴾»[١].

الملاحظة: هذه الرواية غير صحيحة، فقد وقف على هذه القصة غير واحد من العلماء المحققين، وبينوا زيف وبطلان هذه المرويات التي أوردها بعض المفسرين، فقالوا: «لم يصح شيء من هذا، ولا ثبت بوجه من الوجوه»[٢] ثم حصول قراءة شيء غير القرءان على ظن أنه قرءان مستحيل على الرسول فهو معصوم من ذلك، فقد قال الفخر الرازي: «يكفر من اعتقد أن الشيطان أجرى كلاما على لسان النبي هو مدح الأوثان الثلاثة اللات والعزى ومناة بهذه العبارة: «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى»، إذ يستحيل أن يمكن الله الشيطان من أن يجري على لسان نبيه مدح الأوثان»[٣].

وقال أيضا: «أما أهل التحقيق فقد قالوا هذه الرواية باطلة موضوعة، واحتجوا عليه بالقرآن والسنة والمعقول. أما القرآن فوجوه: أحدها: قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة الحاقة]، وثانيها: قوله: ﴿قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِ نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ﴾ [سورة يونس] وثالثها: قوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ فلو أنه قرأ عقيب هذه الآية: «تلك الغرانيق العلى» لكان قد ظهر كذب الله تعالى في

---

(١) تفسير الجلالين: (ص/ ٤٤١)، سورة الحج: الآية

(٢) انظر تفسير الطبري (١٧/ ١٨٦ - ١٩٠)، وابن كثير في تفسيره (٣/ ٢٣٠ - ٢٣١)، ثم قال: «وقد ذكرها محمد بن إسحاق في السيرة بنحو من هذا، كلها مرسلات ومنقطعات والله أعلم».

(٣) بتصرف من التفسير الكبير (٢٣/ ٤٧).

الحال، وذلك لا يقوله مسلم. ورابعها: قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ﴾ [سورة الإسراء] وكلمة كاد عند بعضهم معناه قرب أن يكون الأمر كذلك مع أنه لم يحصل. وخامسها: قوله: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾ [سورة الإسراء]، وكلمة لولا تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره، فدل على أن ذلك الركون القليل لم يحصل. وسادسها: قوله: ﴿كَذَٰلِكَ ﴿٣٢﴾ نُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [سورة الفرقان]. وسابعها: قوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾﴾ [سورة الأعلى]. وأما السنة: فهي ما روي عن محمد بن إسحق بن خزيمة أنه سئل عن هذه القصة فقال: «هذا وضع من الزنادقة»، وصنّف فيه كتابًا. وقال الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي: «هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل»، ثم أخذ يتكلم في أن رواة هذه القصة مطعون فيهم، وأيضًا فقد روى البخاري في صحيحه أن النبي عليه السلام قرأ سورة النجم وسجد فيها المسلمون والمشركون والإنس والجن، وليس فيه حديث الغرانيق. وروي هذا الحديث من طرق كثيرة، وليس فيها ألبتة حديث الغرانيق.

وأما المعقول فمن وجوه: أحدها: أن من جوّز على الرسول ﷺ تعظيم الأوثان فقد كفر، لأن من المعلوم بالضرورة أن أعظم سعيه كان في نفي الأوثان. وثانيها: أنه عليه السلام ما كان يمكنه في أول الأمر أن يصلي ويقرأ القرآن عند الكعبة آمنًا أذى المشركين له، حتى كانوا ربما مدوا أيديهم إليه، وإنما كان يصلي إذا لم يحضروها ليلًا أو في أوقات خلوة، وذلك

يبطل قولهم. وثالثها: أن معاداتهم للرسول كانت أعظم من أن يقروا بهذا القدر من القراءة دون أن يقفوا على حقيقة الأمر، فكيف أجمعوا على أنه عظم آلهتهم حتى خروا سجدًا مع أنه لم يظهر عندهم موافقته لهم؟!. ورابعها: قوله: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَـٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ﴾، وذلك لأن إحكام الآيات بإزالة ما يلقيه الشيطان عن الرسول أقوى من نسخه بهذه الآيات التي تبقى الشبهة معها، فإذا أراد الله إحكام الآيات لئلا يلتبس ما ليس بقرآن قرآنًا، فبأن يمنع الشيطان من ذلك أصلًا أولى. وخامسها: وهو أقوى الوجوه، أنا لو جوزنا ذلك ارتفع الأمان عن شرعه، وجوزنا في كل واحد من الأحكام والشرائع أن يكون كذلك، ويبطل قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ ﴿٦٧﴾﴾ [سورة المائدة] فإنه لا فرق في العقل بين النقصان عن الوحي وبين الزيادة فيه، فبهذه الوجوه عرفنا على سبيل الإجمال أن هذه القصة موضوعة.

أكثر ما في الباب أن جمعًا من المفسرين ذكروها لكنهم ما بلغوا حد التواتر، وخبر الواحد لا يعارض الدلائل النقلية والعقلية المتواترة»[1].

وقال القاضي عياض في كتاب الشفا بعد أن ذكر الدليل على صدق النبي ﷺ، وأن الأمة أجمعت فيما طريقه البلاغ أنه معصوم فيه من الإخبار عن شيء بخلاف ما هو عليه، لا قصدا ولا عمدا ولا سهوا وغلطا: «اعلم أكرمك الله أن لنا في

(١) التفسير الكبير (٢٣ / ٤٤ - ٤٥).

الكلام على مشكل هذا الحديث مأخذين:

أحدهما: في توهين أصله، والثاني: على تسليمه. أما المأخذ الأول فيكفيك أن هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه بسند سليم متصل ثقة؛ وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم، قال أبو بكر البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ بإسناد متصل يجوز ذكره إلا هذا، ولم يسنده عن شعبة الا أمية بن خالد، وغيره يرسله عن سعيد بن جبير، وإنما يعرف عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس»؛ فقد بين لك أبو بكر رحمه الله أنه لا يعرف من طريق يجوز ذكره سوى هذا، وفيه من الضعف ما نبه عليه مع وقوع الشك فيه الذي ذكرناه، الذي لا يوثق به ولا حقيقة معه. وأما حديث الكلبي فمما لا تجوز الرواية عنه ولا ذكره لقوة ضعفه وكذبه؛ كما أشار إليه البزار رحمه الله. والذي منه في الصحيح: أن النبي ﷺ قرأ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾ بمكة، فسجد وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس؛ هذا توهينه من طريق النقل.

فأما من جهة المعنى: فقد قامت الحجة وأجمعت الأمة على عصمته ﷺ ونزاهته عن مثل هذه الرذيلة، إمَّا من تمنيه أن ينزل عليه مثل هذا من مدح آلهة غير الله وهو كفر أو أن يتسور عليه الشيطان ويشبّه عليه القرآن حتى يجعل فيه ما ليس منه ويعتقد النبي ﷺ أن من القرآن ما ليس منه حتى ينبهه جبريل عليه السلام، وذلك كله ممتنع في حقه ﷺ أو يقول ذلك النبي ﷺ

من قبل نفسه عمدا - وذلك كفر - أو سهوا وهو معصوم من هذا كله، وقد قررنا بالبراهين والإجماع عصمته ﷺ من جريان الكفر على قلبه أو لسانه لا عمدا ولا سهوا أو أن يتشبه عليه ما يلقيه الملك مما يلقى الشيطان أو يكون للشيطان عليه سبيل أو أن يتقول على الله لا عمدا ولا سهوا ما لم ينزل عليه وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ الآية، **ووجه ثان**: وهو استحالة هذه القصة نظرا وعرفا وذلك أن هذا الكلام لو كان كما رُويَ لكان بعيد الالتئام متناقض الأقسام ممتزج المدح بالضم متخاذل التأليف والنظم، ولما كان النبي ﷺ ولا من بحضرته من المسلمين وصناديد المشركين ممن يخفى عليه ذلك، وهذا لا يخفى على أدنى متأمل، فكيف بمن رجح حلمه واتسع في باب البيان فصيح الكلام علمه، **ووجه ثالث**: أنه قد علم من عادة المنافقين ومعاندي المشركين وضعفة القلوب والجهلة من المسلمين نفورهم لأول وهلة وتخليط العدو على النبي ﷺ لأقل فتنة وتعييرهم المسلمين والشماتة بهم الفينة بعد الفينة وارتداد من في قلبه مرض ممن أظهر الإسلام لأدنى شبهة، ولم يحك أحد في هذه القصة شيئا سوى هذه الرواية الضعيفة الأصل، ولو كان ذلك لوجدت قريش بها على المسلمين الصولة، ولأقامت بها اليهود عليهم الحجة، كما فعلوا مكابرة في قصة الإسراء حتى كانت في ذلك لبعض الضعفاء ردة، وكذلك ما روى في قصة القضية، ولا فتنة أعظم من هذه البلية لو وجدت، ولا تشغيب للمعادي حينئذ أشد من هذه الحادثة لو أمكنت، فما روى عن معاند فيها كلمة

ولا عن مسلم بسببها بنت شفة، فدل على بطلانها واجتثاث أصلها، ولا شك في إدخال بعض شياطين الإنس أو الجن هذا الحديث على بعض مغفلي المحدثين ليلبس به على ضعفاء المسلمين.

ووجه رابع: ذكر الرواة لهذه القضية أن فيها نزلت: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ الآيتين، وهاتان الآيتان تردان الخبر الذي رووه، لأن الله تعالى ذكر أنهم كادوا يفتنونه حتى يفتري، وأنه لولا أن ثبته لكاد يركن إليهم، فمضمون هذا ومفهومه أن الله تعالى عصمه من أن يفتري وثبّته حتى لم يركن إليهم قليلا، فكيف كثيرا؟! وهم يرون في أخبارهم الواهية أنه زاد على الركون والافتراء بمدح آلهتهم، وأنه قال ﷺ: «افتريت على الله، وقلت ما لم يقل»، وهذا ضد مفهوم الآية، وهي تضعف الحديث لو صح، فكيف ولا صحة له؟ وهذا مثل قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ﴾، وقد روي عن ابن عباس: «كل ما في القرآن كاد فهو ما لا يكون، قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾، ولم يذهب، وأكاد أخفيها ولم يفعل»، قال القشيري القاضي: «ولقد طالبه قريش وثقيف إذ مر بآلهتهم أن يقبل بوجهه إليها ووعدوه الإيمان به إن فعل فما فعل ولا كان ليفعل»، قال ابن الأنباري: «ما قارب الرسول ولا ركن»، وقد ذكرت في معنى هذه الآية تفاسير أخر، وما ذكرناه من نص الله على عصمة رسوله ترد سفسافها، فلم يبق في الآية إلا أن الله تعالى امتن

على رسوله بعصمته وتثبيته بما كاده به الكفار، وراموا من فتنته، ومرادنا من ذلك تنزيهه وعصمته ﷺ، وهو مفهوم الآية.

وأما المأخذ الثاني: فهو مبني على تسليم الحديث لو صح، وقد أعاذنا الله من صحته، ولكن على كل حال فقد أجاب أئمة المسلمين عنه بأجوبة؛ منها الغث والسمين»، ثم ذكر بعض تلك الطرق، ثم قال: «والذي يظهر ويترجح في تأويله على تسليمه أن النبي ﷺ كان كما أمره ربه يرتل القرآن ترتيلا، ويفصل الآي تفصيلا في قراءته؛ كما رواه الثقات عنه، فيمكن ترصد الشيطان لتلك السكتات ودسه فيها ما اختلقه من تلك الكلمات، محاكيا نغمة النبي ﷺ بحيث يسمعه من دنا إليه من الكفار، فظنوها من قول النبي ﷺ وأشاعوها، ولم يقدح ذلك عند المسلمين لحفظ السورة قبل ذلك على ما أنزلها الله، وتحققهم من حال النبي ﷺ في ذم الأوثان وعيبها ما عرف منه؛ فيكون ما روي من حزن النبي ﷺ لهذه الإشاعة والشبهة وسبب هذه الفتنة»[(١)]، قال القرطبي بعد أن نقل كلام القاضي عياض: «قلت: وهذا التأويل أحسن ما قيل في هذا»[(٢)].

والثاني: في تفسير سورة ص في تفسير النعجة المذكورة في الآيـــــة: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾﴾[(٣)]. اختلف الناس في تفسير هذه الآية، وأكثروا القول فيها قديما وحديثا، وفي كتب بني

(١) باختصار من الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٢٥-١٣٠).
(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ٨٣).
(٣) سورة ص: الآية

إسرائيل في هذه القصة صور لا تليق، وقد حدث بها قصاص في صدر هذه الأمة، والذي ينبغي أن يعول عليه في هذه القصة وما يضاهيها من القصص ما جاء به الكتاب العزيز أو ما صح عن الرسول عليه السلام من الخبر، وما سوى ذلك من الأخبار يترك ويحذر، قال أبو جعفر النحاس: «قد جاءت أخبار وقصص في أمر داود عليه السلام وأوريا، وأكثرها لا يصح، ولا يتصل إسناده»[(١)]، ولذلك قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «من حدّث بما يقول هؤلاء القصاص في أمر داود عليه السلام جلدته حدين، لما ارتكب من حرمة مَنْ رَفعَ اللهُ مَحلَّه»[(٢)]، وفي رواية: «من زعم أن داود ارتكب محرما من تلك المرأة جلدته مائة وستين جلدة»، يعني ضعف ما يجلد الإنسان في غيره[(٣)]؛ فهذه القصة لا تصح، لأنه لا يظن بالنبي أنه يفعل مثل ذلك، ولكن كانت خطيئته أنه لما اختصما إليه فقال للمدعي: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾، فنسبه إلى الظلم بقول المدعي، وكان ذلك منه زلة، فاستغفر ربه عن زلته[(٤)]، قال النحاس: «فيقال إن هذه كانت خطيئة داود عليه السلام، لأنه قال: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾، من غير تثبت ببينة، ولا إقرار من الخصم، ولا سؤال لخصمه: «هل كان هذا كذا أو

(١) معاني القرآن (ج٦/ ص٩٨).
(٢) بتصرف من التسهيل لعلوم التنزيل (ج٣/ ص١٨٢)، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج٤/ ص٤٩٩).
(٣) تفسير السمعاني (ج٤/ ص٤٣٥).
(٤) تفسير السمرقندي (ج٣/ ص١٥٦).

لم يكن»[(١)]، قال القرطبي عقب هذا الكلام: «فهذا قول، وهو حسن إن شاء الله تعالى»[(٢)].

قال الحافظ ابن الجوزي في تفسيره بعد ذكر القصة المكذوبة عن سيدنا داود: «وهذا لا يصح من طريق النقل، ولا يجوز من حيث المعنى، لأن الأنبياء منزهون عنه، وأما استغفار داود ربه فهذا لأنه حكم بين الاثنين بسماعه من أحدهما قبل أن يسمع من الآخر»[(٣)].

وجاء في تفسير القرطبي أن الله عز وجل أخبر عن داود عليه السلام أنه سمع قول المتظلم من الخصمين، ولم يخبر عنه أنه سأل الآخر، إنما حكى أنه ظلمه، فكان ظاهر ذلك أنه رأى في المتكلم مخائل الضعف والهضيمة، فحمل أمره على أنه مظلوم كما يقول، ودعاه ذلك إلى ألا يسأل الخصم، فقال له: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾، وأن ذلك لم يكن إلا عن تقصير منه، ﴿فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا﴾ لله تعالى شكرا على أن عصمه، بأن اقتصر على تظليم المشكو، ولم يزده على ذلك شيئا من انتهار أو ضرب أو غيرهما مما يليق بمن تصور في القلب أنه ظالم، فغفر الله له، ثم عاتبه، فقال: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة ص]، فبان بما قصه الله تعالى من هذه الموعظة التي توخاه بها بعد المغفرة أن خطيئته إنما كانت التقصير في

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٦١).
(٢) تفسير القرطبي (ج١٥/ ص١٧٥).
(٣) زاد المسير: (٧/ ١١٥)، سورة ص: الآية ٢١ .

الحكم، والمبادرة إلى تظليم من لم يثبت عنده ظلمه»[١].

والمقصود بالنعجة في الآية النعجة الحقيقية، وليس المراد بها امرأة، وإن كانت العرب قد تكني بالنعاج عن النساء، لكن لا يجوز تفسير النعاج في هذه الآية بالنساء، لأن الأصل في اللغة والشرع أن يحمل الكلام على حقيقته إلا أن تدل الأدلة على خلاف هذا الظاهر، وهو ما مشى عليه الفخر الرازي مع تعرضه لمناقشة الوجوه الفاسدة، فقد قال: «هب أنه تاب داود عليه السلام عن زلة صدرت منه، لكن لا نسلم أن تلك الزلة وقعت بسبب المرأة - أي كما يذكر في الاسرائيليات -، فلم لا يجوز أن يقال: «إن تلك الزلة إنما حصلت لأنه قضى لأحد الخصمين قبل أن يسمع كلام الخصم الثاني؟، فإنه لما قال: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾، فحكم عليه بكونه ظالمًا بمجرد دعوى الخصم بغير بينة لكون هذا الحكم مخالفًا للصواب، فعند هذا اشتغل بالاستغفار والتوبة»[٢]، إلى أن قال: «وأما المنكرون لكونهما ملكين فقد احتجوا عليه بأنهما لو كانا ملكين لكانا كاذبين في قولهما: ﴿خَصْمَانِ﴾ فإنه ليس بين الملائكة خصومة، ولكانا كاذبين في قولهما: ﴿لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، ولكانا كاذبين في قولهما: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾، فثبت أنهما لو كانا ملكين كاذبين، والكذب على الملك غير جائز، لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾ [سورة الأنبياء]، ولقوله: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [سورة النحل]، أجاب

(١) بتصرف واختصار من تفسير القرطبي (ج١٥/ ص١٧٨).
(٢) التفسير الكبير (ج٢٦/ ص١٦٩).

الذاهبون إلى القول الأول - أي قولهم أن الخصمين كانا ملكين - عن هذا الكلام بأن قالوا: «إن الملكين إنما ذكرا هذا الكلام على سبيل ضرب المثل لا على سبيل التحقيق، فلم يلزم الكذب»، وأجيب عن هذا الجواب: بأن ما ذكرتم يقتضي العدول عن ظاهر اللفظ، ومعلوم أنه على خلاف الأصل، أما إذا حملنا الكلام على أن الخصمين كانا رجلين دخلا عليه لغرض الشر، ثم وضعا هذا الحديث الباطل، فحينئذٍ لزم إسناد الكذب إلى شخصين فاسقين، فكان هذا أولى من القول الأول، والله أعلم، وأما القائلون بكونهما ملكين فقد احتجوا بوجوه: الأول: اتفاق أكثر المفسرين عليه، والثاني: أنه أرفع منزلة من أن يتسور عليه آحاد الرعية في حال تعبده، فيجب أن يكون ذلك من الملائكة، الثالث: أن قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَا تَخَفْ﴾ كالدلالة على كونهما ملكين، لأن من هو من رعيته لا يكاد يقول له مثل ذلك مع رفعة منزلته، الرابع: أن قولهما: ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾ كالدلالة على كونهما ملكين، لأن أحدًا من رعيته لا يتجاسر أن يقول له: تظلم ولا تتجاوز عن الحق، واعلم أن ضعف هذه الدلائل ظاهر ولا حاجة إلى الجواب، والله أعلم»[(١)].

أما الدخيل على تفسير الجلالين فهو قولهم: «لتنبيه داود عليه السلام على ما وقع منه، وكان له تسع وتسعون امرأة، وطلب امرأة شخص ليس له غيرها، وتزوجها، ودخل بها»[(٢)] ثم فسر

(١) التفسير الكبير (ج٢٦/ ص١٧٠ - ١٧١).
(٢) تفسير الجلالين: (ص/ ٦٠٠)، سورة ص: الآية ٢٢ .

قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾[١] فقال: «أوقعناه في بلية بمحبته تلك المرأة»[٢].

والملاحظة: أن هذا الكلام فيه إساءة خطيرة، حيث قيل: «إن النعجة هي امرأة شخص أعجب بها داوود، فعمل حيلة حتى أرسل زوجها للغزو ليقتل هناك، ثم يأخذها داود»، ولو فعل ذلك ملك من ملوك الأرض بصديقه، أو قائد من قادة جيشه ذلك إعجابا بزوجة هذا القائد ليستأثر بها إذا قتل لنفرت منه النفوس، فكيف بمنصب النبوة؟!! قال القاضي أبو بكر ابن العربي: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَنَّهَا لَمَّا أَعْجَبَتْهُ أَمَرَ بِتَقْدِيمِ زَوْجِهَا لِلْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّ دَاوُد عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ لِيُرِيقَ دَمَهُ فِي غَرَضِ نَفْسِهِ»، وقال: «وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ، وَلَا أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوَالِ عِصْمَةِ الرَّجُلِ عَنْهَا، وَلَا وِلَادَتُهَا لِسُلَيْمَانَ، فَعَنْ مَنْ يُرْوى هَذَا وَيُسْنَدُ؟ وَعَلَى مَنْ فِي نَقْلِهِ يُعْتَمَدُ، وَلَيْسَ يُؤْثِرُهُ عَنْ الثِّقَاتِ الْأَثْبَاتِ أَحَدٌ؟»[٣] فما لبعض الناس يصدقون في حق أنبياء الله ما لا يليق بمقامهم؟!!، علما أن الأنبياء قدوة للناس، وقد جمّلهم الله بالصفات الحميدة وعصمهم عن الصفات الذميمة.

تنبيه مهم: مما يجب التحذير منه كتاب (قصص الأنبياء) للثعالبي، ففيه مثل هذه المواضع وزيادة عليها من قصص أخرى مفتراة لا أصل لها، كالقصة التي تروى أن الدود كان

---

(١) سورة ص: الآية

(٢) تفسير الجلالين: (ص/٦٠١)، سورة ص: الآية ٢٤ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٧/١٩). وانظر تفسير القرطبي (١٥/١٧٦).

يتناثر من جسد أيوب عليه السلام في مرضه فصار يردها إلى جسده ويقول لها: «كلي فقد جعلني الله طعامك» وأن أيوب عليه السلام على زعمه تقطع لحمه وأنتن فأخرجه أهل القرية فجعلوه على كناسة وجعلوا له عريشًا، نعوذ بالله تعالى من الضلال فقد أجمع علماء الإسلام على أن أنبياء الله هم صفوة خلق الله وهم علماء حكماء معصومون بعصمة الله لهم تبارك وتعالى فيستحيل على أحدهم أن يضر نفسه - لأن حفظ النفس مما اتفقت عليه شرائع الأنبياء وأجمع عليه العقلاء -، ويستحيل عليهم أيضا الأمراض المنفّرة التي تنفّر الناس عنهم، وهذه القصة لا تجوز في حق نبي من الأنبياء وهي كذب، وهي مذكورة أيضا في بعض التفاسير غير المعتمدة.

وإنما أيوب عليه السلام ابتلاه الله تبارك وتعالى بلاء شديدًا، فاستمر مرضه ثمانية عشر عاما، وفقد ماله وأهله، ثم عافاه الله وأغناه ورزقه الكثير من الأولاد، وأما أن مرض أيوب طال ثمانية عشر عامًا فهو في صحيح ابن حبان اهـ. .

ومما يتعلق بما نحن بصدده وفي صلبه رسالة عظيمة النفع كثيرة الفوائد جليلة القدر منسجمة تمامًا مع موضوعنا وهي من إملاءات العالم العلامة والبحر الفهامة الحافظ المجتهد المجدد شيخ الإسلام والمسلمين عبد الله بن محمد بن يوسف الهرري المعروف بالحبشي رضي الله عنه وأرضاه.

قال رحمه الله ونفعنا به:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى ءاله الطيبين.

أما بعد، فإني أحذركم من بعض ما في كتب المالكية والحنفية، لأن في بعض كتب الحنفية «أنه يجوز كتابة الفاتحة بالدم والبول إن عُلِمَ منه شفاء» وذلك في كتاب «البحر الرائق» و«حاشية الدر المختار» وكتاب ءاخر، وأظن أن ما في «حاشية الدر المختار» مدسوس على المؤلف، وهذا كفر صراحٌ، وهذا لا وجود له في كتب الحنفية المتقدمين. كذلك يروى عن المالكية قول فاسد، قال عنه أبو بكر بن العربي المالكي وهي رواية منكرة أي لا تصح عن مالك، وتروى عن ابن القاسم: «أنه يجوز الاستنجاء بيده التي فيها خاتم عليه اسم الله» اهـ. مالك بريء من هذا، وكذلك ابن القاسم لا يقوله، إنما افتري عليهما. لا يجوز العمل بهذا لأن هذا استخفاف بالله. كذلك شافعي متأخر منذ مائة سنة تقريبًا قال في كتاب له: «يجب أكل لحم الغنم في العمر مرة» اهـ. كيف يؤخذ بهذه الكتب الثلاثة؟ أعوذ بالله. مالك رضي الله عنه كان معروفًا عنه بشدة الاحترام للمدينة، فإنه ما كان يركب داخل المدينة إنما يمشي مشيًا، الذي يحترم المدينة هذا الاحترام يستهين بالاستنجاء باليد التي فيها هذا الخاتم؟

«لا ينبغي أن يؤخذ بقول أي إنسان يتكلم في الدين بغير مستند».

قال رسول الله ﷺ: «**استنـزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه**». وفي بعض كتب المالكية أنه يستنجي بأصبعه من البول، ما هذا؟ والشيخ محمد عِلَّيش مفتي المالكية في القاهرة الذي مات سنة ألف وثلاثمائة إلا ثلاث سنوات يقول: «إذا كان الشخص إصبعه مبتلة بالريق فمس المصحف كان ردة». إذا كان عُرِفَ عند بعضهم هذا فكيف يجاز الاستنجاء من البول باليد التي فيها خاتم عليه اسم الله! ثم أيضًا يوجد من المالكيةِ من قال: «الرسول ﷺ صلى على عبد الله بن أُبَيّ بن أبي سلول وهو يعلم أنه منافق كافر» اهـ. وأبو حنيفة يقول: «من صلى مُحدِثًا متعمدًا كفر» اهـ.

فما قول بعض الناس الرسول صلى على عبد الله بن أُبَيّ بن أبي سلول وهو يعلم أنه بعدُ منافق كافر والصواب أنه ظن أنه ذهب عنه الكفر الذي كان فيه وصار مسلمًا حقيقة فصلى عليه ثم أعلمه الله بحاله وأنزل: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾.

وإياكم وشواذ الكلام، ثم إن المالكية عندهم قول مشهور بأن إزالة النجاسة ليست شرطًا لصحة الصلاة بل سنة، هذا القول يسمونه القول المشهور، فكيف يستجاز مع هذا القول الذي هو عندهم مشهور الاستنجاء بالإصبع التي فيها خاتم مكتوب فيه اسم الله. من تمسك بكل ما يقال هلك. وهذا الكلام أي تكفيرُ من مس المصحف بإصبعه التي عليها بلل ريق يكفر مذكور في كتاب «فتح العلي المالك» للشيخ محمد عِليش مفتي المالكية والصواب أن من مس المصحف بالإصبع التي

فيها بلل ريق لا يكفر إلا أن يكون الريق متجسدًا عليه مُتَكَوِّمًا ومس به المصحف. هذا الموافق للقواعد.

وليحذر من قول بعض الشافعية: إن الذي يعتقد أن الله في جهة فوق لا يكفر، فإن هذا مخالف لما قاله الإمام الشافعي رضي الله عنه وأكابر أصحابه، وهو قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل ومالك، بل كل أئمة أهل السنة. قال الشافعي: «وأُكَفِّر المجسم» كذلك أحمد بن حنبل قال: «فمن قال الله جسم لا كالأجسام كفر». فلا عبرة بكلام بعض الشافعيين الذين قالوا لا يكفر معتقد الجهة لله، فإن كلامهم خالف كلام إمامهم، من ذلك كتاب القواعد المنسوب لعزِّ الدين بن عبد السلام وغيره من متأخري الشافعية، لأن القول بأن الله في جهة كذا تجسيم لله لأن الذي يتحيز في جهة جسم، إما كثيف وإما لطيف، الشمس والقمر والنجوم والعرش متحيزات في جهة فوق وهي أجسام وقد قال الطحاوي وهو من السلف - فإنه ولد سنة إحدى وثلاثين بعد المائتين وكل من كان ضمن الثلاثمائة سنة الأولى باعتبار الهجرة فهو من السلف - قال في كتابه: «هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة. ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر». فمن معاني البشر التحيز في جهة والحركة والسكون والراحة والقلق والانزعاج والتغير من حال إلى حال والجلوس فإن الجلوس لا يكون إلا من جسم مركب من نصف أعلى ونصف أسفل وقد قال الشافعي رضي الله عنه: «من اعتقد أن الله جالس على العرش كفر» حكاه الإمام نجم الدين بن الرفعة في كتابه «كفاية النبيه في شرح التنبيه».

وقال: «قال القاضي حسين: نصَّ الشافعي على أن من اعتقد أن الله جالس على العرش كفر». والقاضي حسين من كبار الشافعية كان يلقب «حبر الأمة» كما كان يلقب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وهو من الطبقة التي تلي الإمام الشافعي وهم الذين يقال لهم أصحاب الوجوه. وكل ما يحل بمكان أو جهة فهو جسم إمَّا كثيف وإما لطيف وكل ذلك مخلوق قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ دلت الآية على أن الجسم الكثيف كالسموات والأرض وما في معناهما والجسم اللطيف كالظلمات والنور وما في معناهما حادث مخلوق. فمن جعل اللهَ جسمًا لطيفًا أو كثيفًا فقد شبّهه بخلقه فهو مشبه. ولا يعذر من يعتقد أن الله في جهة فوق من جهله، لأنه خالف مقتضى العقل وخالف النص القرءاني: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فلا يقال إن العامي يصعب عليه علم بموجود ليس في جهة لأن العقل يدل على أن الله ليس متحيزًا فلا عبرة بما في كتاب القواعد المنسوب لابن عبد السلام أن العامي لا يكفر باعتقاده أن الله في جهة فوق. إن ابن عبد السلام من الشافعية المتأخرين ليس من أصحاب الوجوه ولعل هذا القول مدسوس في كتابه ليس منه. ثم إن المتحيز له مقدار وكل شيء له مقدار فهو مخلوق قال الله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ الله تعالى جعل لحبة الخردل مقدارًا كما جعل لما فوقها. بكبر الحجم مقادير مختلفة.

وأما قول الشافعي رضي الله عنه: «وأَقبَلُ شهادةَ أهلِ

الأهواءِ إلا الخطابيةَ» فهو محمول على من لم يثبت في حقه قضية معينة تقتضي كفره لأن من أهل الأهواء من يوافق طائفته في شيء ويخالف في شيء، فالمعتزلة منهم من يعتقد أن الإنسان هو يخلق أعماله بقدرة أعطاه الله إياها مستقلًا ومنهم من لا يوافقهم في هذا ولكن يوافقهم في قولهم إن الله لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة وقولهم صاحب الكبيرة إن مات قبل التوبة يخلد في النار وهكذا في بعض الفرق الأخرى من أهل البدع الاعتقادية من يوافق طائفته في شيء ويخالف في شيء. فالمعتزلة منهم من هم كفار حقيقيون ومنهم من هم بدعيون لا يُكَفرون، فمراد الشافعي بقوله: «وأَقبَلُ شهادةَ أهلِ الأهواءِ إلا الخطابيةَ» من لم تثبت عليه قضية تقتضي كفره من مقالات أهل الأهواء. وهذا التفصيل ذكره الحافظ الفقيه الشافعي سراج الدين البلقيني رحمه الله وهو الموافق لما صح عن الشافعي من تكفير من يقول القرءان مخلوق وتكفيره القدرية أي المعتزلة. وهذا التفصيل هو الموافق لما صح عن الشافعي من تكفيره المجسم والقائل بخلق القرءان، فإنَّ الربيعَ المراديَّ تلميذُ الشافعي قال إن الشافعي كفَّر حفصًا الفرد الذي كان يقول القرءان مخلوق بعد أن ناظره الشافعي وقطعه بالحجة. قال الربيع وكَفَّرَه الشافعي. نقل ذلك عبد الرحمٰن بن أبي حاتم عن الربيع وكان حفصٌ الفرد معتزليًا يقول بخلق القرءان. وأما من يحمل هذه العبارة على الإطلاق في كل أهل الأهواء والمعتزلة والخوارج وبقية الأصناف الذين هم اثنتان وسبعون فرقة فقد بَعُدَ عن الصواب فإن المعتزلة منهم من قال: «إن الله كان قادرًا على خلق أفعال العباد وخلق حركات العباد

وسكناتهم قبل أن يعطي العبد القدرة عليها فلما أعطاه القدرة عليها صار عاجزًا» اهـ فأيّ مسلم يشك في كفر هؤلاء. ومن هنا انتقد الحافظ سراج الدين البلقيني عبارة النووي في روضة الطالبين حيث قال: «إنه تصح القدوة بالمعتزلة فإنَّ المسلمين لم يزالوا يناكحونهم ويورثونهم» اهـ ولا شك بفساد هذه العبارة. فقد كان عليه أن يُفَصّل، وهذا القول الذي ذكرناه عن المعتزلة ذكره الإمام أبو منصور عبد القاهر البغدادي وإمام الحرمين والإمام أبو سعيد المتولي والإمام أبو الحسن شيث بن إبراهيم المالكي في كتابه «حز الغلاصم» وذكره قبل هؤلاء الإمام أبو منصور الماتريدي. فالمعتزلة جعلوا الله بمثابة قول القائل: «أدخلته داري فأخرجني منها» كأنهم جعلوا الله مَكَّنَ العبد بإعطائه القدرة على أعماله فاستبدَّ بها بحيث يجعلُ اللهَ لا يقدر أن يغير عليه اهـ.

وأمَّا تأويل بعض الشافعية كالبيهقي لقول الشافعي في حفص الفرد «لقد كفرت بالله العظيم» بعدما ناظره وقطعه بالحجة بكفران النعمة فهو باطل لأن الربيع هو الذي حضر مناظرة الشافعي لحفص قال: «فكفَّره الشافعي» اهـ. والدليل على ذلك، قول حفص (أراد الشافعي ضرب عنقي)، فلو أراد الشافعي كفران النعمة لما قالها حفص الفرد.

ثم إن مما ينبغي الاحتياط فيه أن السائل إذا سأل عن قضية قولية تحتمل الكفر فليذكر السائل المعنى الذي يفهمه عن تلك الكلمة لأن بعض الكلمات لها معنى لغوي ولها معنى عرفي - أي يفهمه أهل البلد فيما بينهم - ويكون أحد المعنيين كفرًا

والآخر غير كفرٍ، فالمفتي إذا أفتى على المعنى الذي يفهمه بحسب اللغة ويكون قصد السائل المعنى العرفي لأهل بلده يشتبه الأمر، إذا كان المفتي لا يعلم أن لهذه الكلمة معنيين يشتبه عليه فيفتي على حسب المعنى اللغوي فيكون مخالفًا لما أراد السائل وهو أراد المعنى العرفي. فينبغي للسائل الذي يريد توجيه السؤال إلينا أن يقول إني أفهم من هذه الكلمة هذا المعنى لا أفهم غير هذا فما الحكم؟ لأن القاعدة الشرعية أن الكلمة إذا كان لها معنيان معنى كفري ومعنى غير كفري فمن أراد المعنى الكفري يُكَفَّر وإذا أراد المعنى الذي هو غير كُفر لا يكفر. فينبغي للسائل أن يذكر في سؤاله أنه يفهم منها هذا المعنى حتى يكون جواب المفتي موافقًا للحكم الشرعي وهذا من حسن السؤال وقد قال بعض السلف: «حسن السؤال نصف العلم». وسبحان الله والحمد لله رب العالمين. وفقنا الله جميعًا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته اهـ..

نسأل الله تعالى الثبات على الحق إلى الممات والدفاع عن دين الله تعالى، فكم هو جميل منهج العدل والاعتدال والدفاع عن الإسلام ورد مفتريات الكائدين والجاهلين والمحرفين. وإنما قمنا بهذه النصيحة لوجه الله تعالى وخوفًا على المسلمين من أن يقعوا فيما يخالف شرع الله. وفي الأثر: «إذا ظهرت البدع (أي العقائد الفاسدة) وسكت العالم لعنه الله»، وقال أبو علي الدقاق: «الساكت عن الحق شيطان أخرس» رواه القشيري في الرسالة.

تمَّت بحمد الله وتوفيقه وفضله، وصلى الله وسلم وشرَّفَ

وكرَّمَ على سيدنا محمد وعلى جميع إخوانه من النبيِّين والمرسلين.

وكان الفراغ من جمع هذه الرسالة يوم الاثنين في ٢٦ شعبان ١٤٣٣هـ الموافق ١٦ تموز ٢٠١٢م

المكتبة الأشعرية في مدينة بيروت - لبنان

نسب المؤلّف إلى النّبي

هو السيّد الشّريف عماد الدّين أبو محمّد جميل[١] بن محمّد الأشعريّ الشّافعيّ الحسينيّ الرفاعيّ القادريّ، رئيس جمعية المشايخ الصوفيّة، وهو ابن السيّد محمّد بن السيّد عبد الحليم ابن السيّد قاسم بن السيّد أحمد بن السيّد قاسم بن السيّد عبد الكريم بن السيّد عبد القادر بن السيّد عليّ بن السيّد محمّد ابن السيّد ياسين بن السيّد اسماعيل بن السيّد حسين بن السيّد محمّد بن السيّد ابراهيم بن السيّد عمر بن السيّد حسن بن السيّد حسين بن السيّد بلال بن السيّد هارون بن السيّد عليّ بن السيّد عليّ أبي شجاع بن السيّد عيسى بن السيّد محمّد بن أبي طالب ابن السيّد محمّد بن السيّد جعفر بن السيّد الحسن أبي محمّد ابن السيّد عيسى الرومي بن السيّد محمّد الأزرق بن السيّد أبي الحسن الأكبر عيسى النّقيب بن السيّد محمّد بن السيّد عليّ العُرَيْضي بن الإمام جعفر الصّادق بن الإمام محمّد الباقر بن الإمام السجّاد عليّ زين العابدين بن الإمام السّبط السّعيد الشهيد الحسين بن السيّدة الجليلة الزكيّة الطّاهرة فاطمة البتول زوجة أمير المؤمنين أسد الله الغالب عليّ بن أبي طالب عليه السلام وابنة رسول ربِّ العالمين خاتم النّبيين والمرسلين محمّد صلوات الله وسلامه عليه إلى يوم الدّين[٢].

---

(١) أولاده السيد محمد والسيد عبد الرحمٰن والسيد زكريا والسيد يوسف والسيدة نور الهدى والسيدة هاجر.

(٢) وهذا نسبٌ شريفٌ صحيحٌ بلا مِرْيَةٍ مضبوط في كتاب جامع=

= الدّرر البهيّة بأنساب القرشيّين في البلاد الشاميّة، جمع الدكتور الشّريف كمال الحوت الحسيني، شركة دار المشاريع الطبعة الطبعة الثانية ص٣٣٢ - ٣٣٣ تاريخ ٢٠٠٦ر - ١٤٢٧هـ، وفي كتاب غاية الاختصار في أنساب السادة الأطهار، ويليه المستدرك الطبعة الثالثة ص١ ١٤٣٤هـ - ٢٠١٠م، وفي كتاب الحقائق الجليّة في نسب السّادة العريضية ص٤٣٣ - ٤٣٤ كلاهما للدكتور الوليد العريضي الحسيني البغدادي.

من ءاثار المؤلف

- أسرار الآثار النبوية أدلة شرعية وحالات شفائية وصور نادرة للآثار المحمدية.
- التَّشرُّف بذكر أهل التصوف.
- التعليق المفيد على شرح جوهرة التوحيد.
- قرة العينين في تربية الأولاد وبر الوالدين.
- عمدة الكلام في إثبات التوسل والتبرك بخير الأنام (وهو عبارة عن مصورات كتب العلماء في الموضوع).
- النجوم السارية في تأويل حديث الجارية (وهو عبارة عن مصورات كتب أهل السنة والجماعة في الموضوع).
- لباب النقول في تأويل حديث النزول.
- نيل المرام في الوارد في اللحم والشحم من الأحكام.
- فصل الكلام في أن إجهاض الجنين الحي وإحراق النفس وما يُسمَّى تأجير الأرحام والتبرع بالأعضاء إثم وحرام.
- البرهان المبَيَّن في ضوابط تكفير المعَيَّن.
- البيان والتوضيح في أن قول النبي في معاوية «لا أشبع الله بطنه» ليس منقبة له ولا فضيلة بل دعاء عليه وذم صريح.
- الحجج النيرات في إثبات تصرف النبي والولي بعد الممات.
- القواعد القرءانية والأصول الإيمانية في تنزيه الله عن الجسمية والصورة والكيفية.
- نقل الإجماع الحاسم في بيان حكم الجهوي والمجسم.

- لطائف التنبيهات على بعض ما في كتب الحديث من الروايات.
- تحذير اللبيب من بعض ما في الكتب من الأكاذيب.
- القمر الساري لإيضاح غريب صحيح البخاري.
- إتحاف المسلم بإيضاح غريب صحيح مسلم.
- طالعة الأقمار في سيرة سيد الأبرار.
- الشهد المذاب من زهر المحبة بين الآل والأصحاب.
- الفرقان في تصحيح ما حرف تفسيره من آيات القرءان.
- لآلئ الكنوز في إباحة الرقية وحمل الحروز.
- بحر الدلائل والأسرار في التبرك بآثار المصطفى المختار.
- البركان الجارف لشرح المجسم ابن أبي الغر التالف.

فهرس
لطائف التنبيهات على بعض ما في كتب الحديث من الروايات

- الإهداء ٣
- تقاريظ الكتاب ٤
- خطبة الكتاب ١١
- التوطئة ١٥
- مقدمة الكتاب ٢٠
- قواعد نافعة جدًا ٣٠
- ذكر بعض العلماء والحفاظ ممن ضعَّفوا بعض ما في البخاري ومسلم ٣٦
- ترجمة موجزة للإمام البخاري رضي الله عنه ٥٤
- ترجمة موجزة للإمام مسلم رحمه الله ٦٦
- (١) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث (لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثًا) من صحيح البخاري ٧٠
- (٢) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث «جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَن يُوحَى إِلَيهِ» من صحيح البخاري ٧٧
- (٣) تضعيف العلماء والحفاظ لمرسل الزهري في حديث فترة الوحي ٨٦
- (٤) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث «ودنا الجبار» في الحديث السابق ١٠٩
- (٥) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث «يكشف ربنا عن ساقه» ١١٣
- (٦) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث: «كان رسول الله ﷺ يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله» ١١٧

- (٧) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث
«إنكار عائشة لعذاب القبر» ١٢١
- (٨) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث
«فيأتيهم الله في الصورة» ١٢٦
- (٩) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث
«لا شخص أغير من الله» ١٣٧
- (١٠) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث
«يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة» ١٤٤
- مقدمة ١٤٧
- (١) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث
«إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» من صحيح مسلم ١٤٨
- (٢) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث أنس
«صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ
أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ١٥٣
- المعلَّل ١٦٤
- (٣) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث تزويج أبي سفيان
أم حبيبة للنبي ١٦٥
- (٤) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث الجارية ١٧٠
- (٥) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث
(حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ) ١٨٢
- (٦) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكرٍ وَسَنَتَينِ مِن خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ
وَاحِدَةً» من صحيح مسلم ١٨٥
- (٧) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث أن بعض الصحابة كأبي
بكر رضي الله عنه أشار على رسول الله ﷺ بالفداء يوم بدر ثم إنه
رأى العذاب قد نزل ودنا واقترب منهم فبكى من صحيح مسلم ١٩١

- (٨) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث (إِذَا كَانَ يَومُ القِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى كُلِّ مُسلِمٍ يَهُودِيًّا أَو نَصرَانِيًّا فَيَقُولُ هَذَا فِكَاكُكَ مِن النَّارِ) من صحيح مسلم ١٩٥
- (٩) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث (خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ) من صحيح مسلم ١٩٧
- (١٠) تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث (فلمّا أَخَذَهُ اللحْمُ) ٢٠٣
- فهرس لطائف التنبيهات على بعض ما في صحيحي البخاري ومسلم من الروايات ٣٢٢

فهرس
تحذير اللبيب
من بعض ما في الكتب من الأكاذيب

- تحذير اللبيب من بعض ما في الكتب من الأكاذيب ٢١٠
- مقدمة الكتاب ٢١٢
- كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل ٢١٤
- سنن أبي داود السجستاني ٢١٨
- بيان أن حفظ القرءان من فروض الكفاية ٢١٩
- وفي روايةٍ (نُسِّيتُها) وفي رواية (أسقَطتُها) ٢٢٠
- تفسير النسائي ٢٢٨
- الرسالة القشيرية للقشيري ٢٣٢
- كتاب البعث والنشور للبيهقي وكتاب التذكرة للقرطبي ٢٣٤
- كتاب التذكرة للقرطبي ٢٤٠
- كتاب المنتقى لابن الجارود ٢٥٠
- كتاب الأذكار للنووي ٢٥٥
- كتاب «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» ٢٥٧
- فتح الباري ٢٦٠
- كتاب «الإتقان في علوم القرءان» للسيوطي ٢٦٤
- كتاب «شرح صحيح البخاري» لابن بطال وكتاب «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقّن ٢٦٨
- كتاب «فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب» للشيخ زكريا الأنصاري ٢٧٦
- كتاب «السيرة النبوية» لأحمد زيني دحلان ٢٧٧

- كتاب «الموسوعة اليوسفية في بيان أدلة الصوفية»
ليوسف خطَّار محمد ٢٧٨
- أبو لهب لا يُخَفَّفُ عنه العذاب ٢٧٩
- نور العين في بيان أخطاء تفسير الجلالين ٢٨٥
- الخاتمة ٣١٠
- نسب المؤلف إلى النبي ٣١٨
- من ءاثار المؤلف ٣٢٠
- فهرس تحذير اللبيب من بعض ما في الكتب من الأكاذيب ٣٢٥